(داعشُ!) العراق والشام

في ميزانِ السُّنَّةِ والإسلام

إعدادُ

عَلِي بن حسن الحلبي الأثري

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

«الحمدُ لله الّذي لا يُؤدَّىٰ شُكْرُ نِعمةٍ مِن نِعَمِهِ إلّا بنِعْمَةٍ منهُ تُوجِبُ علىٰ مُؤدِّي ماضي نِعَمِهِ -بأدائِها- نِعمةً حادِثَةً: يَجِبُ عليه شُكْرُهُ بها.

ولا يَبْلُغُ الواصِفُونَ كُنْهَ عَظَمَتِهِ -الّذي هو كما وَصَفَ نَفْسَهُ، وفوقَ ما يَصِفُهُ به خَلْقُهُ[(١)]-.

---

(١) قال الإمامُ ابنُ القيِّم في «مُختصَر الصَّواعِق المُرْسَلَة» (١/ ١٥٣) -بَعْدَ نَقْلِهِ كَلامَ الإمامِ الشافعيِّ -هذا- رحِمَهُمَا اللهُ- وَوَصْفِهِ لهُ بـ«إمامِ السُّنَّةِ»-:

«فأَثْبَتَ بهذه الكَلِمَةِ أنَّ صِفاتِهِ إنَّما تُتَلَقَّىٰ بالسَّمْعِ؛ لا بآراءِ الخَلْقِ، وأنَّ أوصافَهُ فَوْقَ ما يَصِفُهُ بِهِ الخَلْقُ.

وقد شَهِدَ اللهُ -سُبحانَهُ- بالعِلْمِ لِمَن يَرَىٰ أنَّ ما جاءَ به الرَّسُولُ مِن عِندِ الله هو الحقُّ؛ لا آراءَ الرِّجالِ، فقال -تعالىٰ-: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ وَيَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [سبأ:٦]، وقال -تعالىٰ-: ﴿أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰٓ﴾ [الرعد:١٩]. =

أَحْمَدُهُ حَمْدًا كما يَنْبَغِي لِكَرَمِ وَجْهِهِ وعِزِّ جَلالِهِ.

وأَستعِينُهُ استِعانَةَ مَن لا حَوْلَ له ولا قُوَّةَ إلّا به.

وأَسْتَهْدِيهِ بِهُداهُ الّذي لا يَضِلُّ مَن أَنْعَمَ به عليه.

وأَستغفِرُهُ لِمَا أَزْلَفْتُ وأَخَّرْتُ استغفارَ مَنْ يُقِرُّ بعُبودِيَّتِهِ، ويَعلَمُ

= فمَن تَعارَضَ عِنْدَهُ ما جاءَ به الرَّسُولُ وآراءَ الرِّجالِ، فقدَّمَها عليه، أو تَوَقَّفَ فيه، أو قَدَحَتْ في كمالِ مَعرِفَتِهِ: فهو أعمَىٰ عن الحقِّ».

قُلْتُ:

ومِن لَطائِفِ البيان: ما كَتَبَهُ الدُّكتور جلال محمد موسىٰ في كتابِهِ «نشأة الأشعريَّة وتَطوُّرها» (ص١٧) -مُعَلِّقًا علىٰ الكلمة المَشهورة عن الإمامِ مالكِ ابنِ أَنَسٍ -رَحِمَهُ اللهُ-: «**الاستِواءُ مَعلومٌ، والكَيْفُ مَجهولٌ، والإيمانُ به واجِبٌ، والسُّؤالُ عنهُ بِدعةٌ**» -رواهُ الإمامُ البيهقيُّ في «الأسماء والصِّفات» (ص٤٠٨)، وجَوَّدَ سَنَدَهُ الحافظُ ابنُ حَجَر في «فتح الباري» (١٣/ ٤٠٦) -قال-:

«هذه العبارةُ مُوجَّهَةٌ -بِشَطْرَيْهَا- ضِدّ التّشبيه والتَّأويل، ونَستَطِيعُ أنْ نَستخلِصَ مِنها منهجَ السَّلَفِ، وهو: تَرْكُ التَّأويلِ، والبُعْدُ عن التَّشبيهِ».

قُلْتُ: وهو -تمامًا- المعنَىٰ الدَّقيقُ -نَفْسُهُ- الّذي يَدُلُّ عليه قَولُ الله -تعالىٰ-: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[الشورى:١١] -تامًّا-.

وَانْظُرْ مَا سَيَأْتِي (ص٢٦-٢٩)، وقَارِنْ بِـ«**الرِّسَالَةِ المَفْتُوحَةِ**..» (ص١٥).

أنّه لا يَغفِرُ ذَنْبَهُ ولا يُنْجِيهِ مِنهُ إلّا هو.

وأَشهدُ أنْ لا إلهَ إلّا اللهُ -وَحدَهُ لا شَريكَ له-، وأَنَّ مُحمَّدًا عبدُهُ ورسولُهُ»[1].

أما بعد:

«فإنَّ اللهَ -سُبحانَهُ- عَلِمَ ما عليهِ بَنُو آدمَ مِن كَثْرَةِ الاختِلافِ والافتِراقِ، وتبايُنِ العُقولِ والأخلاق؛ حيثُ خُلِقُوا مِن طَبائعَ ذاتِ تَنافُر، وابتُلُوا بتشعُّبِ الأفكارِ والخواطِر: فبَعَثَ اللهُ الرُّسُلَ ﴿مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾، ومُبيِّنينَ للإنسانِ ما يُضِلُّهُ ويَهْدِيه، ﴿وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾.

وأَمَرَهُم بالاعتِصامِ بهِ -حَذَرًا مِن الافتِراقِ في الدِّين-.

وحضَّهُم -عند التَّنازُعِ- علىٰ الرَّدِّ إليه وإلىٰ رسولِهِ المُبين.

وعَذَرَهُم -بعدَ ذلك- فيما يَتنازَعُونَ فيهِ مِن دقائقِ الفُروعِ العمليَّةِ؛ لِخَفاءِ مَدْرَكِها، وخِفَّةِ مَسْلَكِها، وعدَمِ إفضائِها إلىٰ بَلِيَّةٍ.

وحَضَّهُم علىٰ المُناظَرَة والمُشاوَرَة؛ لاستِخراجِ الصَّوابِ في

(١) «الرِّسالة» (ص٨)-للإمامِ محمدِ بنِ إدريس الشافعيِّ -رحمهُ اللهُ-.

الدُّنيا والآخِرَة؛ حيثُ يَقولُ لمَن رَضِيَ دِينَهُم: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى:٣٨].

كما أَمَرَهُم بالمُجادَلَةِ والمُقاتَلَةِ لِمَن عَدَلَ عن السَّبيلِ العادِلَة؛ حيثُ يَقولُ -آمِرًا وناهِيًا لنبيِّهِ والمُؤمنِين؛ لبيانِ ما يَرضاهُ منهُ ومنهُم-: ﴿وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾، ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ﴾[العنكبوت:٤٦].

فكانَ أئمَّةُ الإسلامِ مُمْتَثِلِينَ لِأَمْرِ المَلِيكِ العَلَّام؛ يُجادِلُونَ أهلَ الأهواءِ المُضِلَّةِ؛ حتَّىٰ يَرُدُّوهُم إلىٰ سَواءِ المِلَّةِ:

كمُجادَلَةِ ابنِ عبَّاس -رضيَ اللهُ عنهُما- للخَوارِجِ المارِقِين؛ حتّىٰ رَجَعَ كثيرٌ منهُم إلىٰ ما خَرَجَ عنهُ مِن الدِّين.

وكمُناظَرَةِ كثيرٍ مِن السَّلَفِ الأوَّلِين لِصُنوفِ المُبتدِعَةِ الماضِين، ومَن في قَلْبِهِ رَيْبٌ يُخالِفُ اليَقين؛ حتّىٰ هَدَىٰ اللهُ مَن شاءَ مِن البَشَر، وعَلَنَ الحقُّ وظَهَر، ودَرَسَ ما أَحْدَثَهُ المُبتدِعُون وانْدَثَر»[1]:

---

(١) «تَنبيه الرَّجُل العاقِل علىٰ تَمويهِ الجَدَل الباطِل» (١/ ٣-٤) -لشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ -رحمهُ اللهُ-.

❐ مُناظَرَةُ ابن عبّاس للخَوارج:

وقــد رَوَىٰ الإمــامُ مَعْمَــرُ بــنُ راشــدٍ في «جامِعِـهِ» (١٨٦٧٨- «المصنَّف»)، قال: أَخْبَرَنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو زُمَيْلٍ الْحَنَفِيُّ [وكانَ قَد (يهوىٰ) هَوَىٰ نَجْدَةَ[1]]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُما- ، قَالَ:

«لَمَّا اعْتَزَلَتِ (خَرَجَتِ)[2] الْحَرُورِيَّةُ[3] [دَخَلُوا رَأْيًا]، [وهُم:

---

(١) يعني: أَنَّهُ كانَ علىٰ رأيِهِ واعتقادِهِ.

و(**نَجْدَةُ**)؛ هو: «نَجْدَةُ بنُ عامِرٍ؛ أحدُ رُؤساءِ الخَوارِجِ» -كما قالَ ابنُ دُرَيْدٍ في «الاشتقاق» (ص٤٣٧).

تَرْجَمَ لهُ الذَّهبيُّ في «تاريخ الإسلام» (٢/ ٧٢٧)، وأرَّخَ وَفاتَهُ سَنَةَ (٦٩هـ).

(٢) وفي لَفْظِ ابنِ عَبْدِ البَرِّ: (لمّا اجتمعَتِ الحروريَّةُ..).

(٣) وهُم (الخَوارجُ): نِسبةً إلىٰ (حَرُوراء) -وهو المَكانُ الّذي خَرَجُوا منهُ -في الكوفةِ مِنَ (العراقِ)-.

«وقد أجمعَ المُسلمُونَ علىٰ ضلالِهِم»، «وكانُوا يُشَدِّدُون في الدِّين» -كما قالَ الإمامُ ابنُ المُلقِّنِ في «التَّوضيح بشرح الجامع الصَّحيح» (٥/ ١١٠)-.

وقد وَرَدَ في ذَمِّهم أحاديثُ وآثارٌ كثيرةٌ عن الرَّسولِ ﷺ، وعن السَّلَفِ=

سِتَّةُ آلافٍ، وأَجْمَعُوا أنْ يَخْرُجُوا علىٰ عليٍّ بنِ أبي طالِبٍ - وأصحابُ النَّبيِّ ﷺ مَعَهُ-.

قال: [وكانَ لا يَزالُ يَجيءُ إنسانٌ]، جَعَلَ يأتِيهِ الرَّجُلُ، فيقولُ: يا أميرَ المُؤمنين؛ إنَّ القومَ خارِجُونَ عليكَ!

قال: دَعْهُم (دَعُوهُم) حتَّىٰ يَخرُجُوا؛ فإنِّي لا أُقاتِلُهُم حتّىٰ يُقاتِلُونِي، وسَوْفَ يَفْعَلُونَ].

فَكَانُوا فِي دَارٍ [اعتزَلُوا] عَلَىٰ حِدَتِهِمْ.

[فلمَّا كان ذاتَ يومٍ أَتَيْتُهُ صَلاةَ الظُّهْرِ.

فَقُلْتُ له]:

يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَبْرِدْ عَنِ الصَّلَاةِ[؛ فلا تَفُتْنِي] لَعَلِّي آتِي

=الصَّالحِ مِن الصَّحابةِ فمَن بَعْدَهُم.

وفي «البداية والنِّهاية» (١٠/ ٥٩٢ -فما بعدُ) -للإمامِ ابنِ كَثيرٍ-: جَمْعٌ لِجُلِّ ما وَرَدَ في ذلك.

وانظُر «شرح سُنَن ابنِ ماجَه» (١/ ٨٧٣) -للعلّامةِ مُغُلْطاي-، و«الأنساب» (٤/ ١٣) -للسمعاني-.

ولمعرفة مَن صنَّفَ في (الخوارج)؛ انظُر: «فتح الباري» (١٢/ ٢٨٥).

هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ، فَأُكَلِّمَهُمْ.

قَالَ: إِنِّي أَتَخَوَّفُهُمْ عَلَيْكَ(١)!

قُلْتُ: كَلَّا -إِنْ شَاءَ اللهُ- تَعَالَىٰ-[وكُنتُ رَجُلًا حَسَنَ الخُلُقِ، لا أُوذِي أَحَدًا](٢).

---

(١) ولا أقول أنا -هُنا-! إلّا: ﴿فَٱللَّهُ خَيۡرٌ حَٰفِظٗاۖ وَهُوَ أَرۡحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾...

(٢) وأنا -كاتبُ هذه السُّطور- (أكادُ) أَجزِمُ علىٰ نفسي في هذه (الثانية) -ولله الحمدُ-: [لا أُوذي أَحدًا] -مُستغفِرًا- ربِّي -تعالىٰ-؛ سائلَه -سبحانه- أنْ أُوَفَّقَ إلىٰ (الأُولىٰ) -كذلك- بمنِّه وكرمِه وتوفيقِهِ -عزَّ وجلَّ-.

وهُنا تنبيهٌ:

فقد سَأَلَنِي غيرُ واحدٍ مِن الإخوة والأحبَّة -مُشفِقًا-: لماذا تتنطَّحُ (!) -دائمًا- لهذه المُشكِلاتِ المُعضِلات! الّتي لا تَجلِبُ لك إلّا وَجَعَ الرَّأس -كما يُقال!-؟!

فأقولُ: الأمرُ دِينٌ؛ ولو وجدتُ مَن يَقُومُ بهذه المُهمَّةِ -عنِّي- لأقلَعْتُ، وتركتُ، وما فعلتُ!

ولكنْ: كَثُرَ المَطلوبُ وقَلَّ المُساعدُ -واللهُ -وحدَهُ- المُستعانُ-.

وأقولُ -مُتَرَجِّيًا ربِّي- تعالىٰ-: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا﴾[الطلاق:٢].

جَعَلَنِي اللهُ وإيّاكُم مِن المُتَّقِين -ظاهرًا وباطِنًا-.

قَالَ: [فَأَذِنَ لِي] فَلَبِسْتُ أَحْسَنَ مَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ -مِنْ أَحْسَنِ مَا يَكُونُ- مِنْ هَذِهِ الْيَمَانِيَّةِ [مِن حُلَلِ اليَمَنِ]، [وترجَّلْتُ][١].

[-قال أبو زُمَيْلٍ: كانَ ابنُ عبَّاسٍ جَميلًا جَهِيرًا-[٢]].

قَالَ: ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَيْهِمْ -وَهُمْ [مُجتمِعُون في دارِهِم]، [يَأكُلُون] قَائِلُونَ[٣]- فِي نَحْرِ الظَّهِيرَةِ-[نصفَ النَّهارِ].

قَالَ: فَدَخَلْتُ عَلَىٰ قَوْمٍ لَمْ أَرَ قَوْمًا- قَطُّ- أَشَدَّ اجْتِهَادًا مِنْهُمْ: أَيْدِيهِمْ [ورُكَبُهُم] كَأَنَّهَا ثَفِنُ الْإِبِلِ[٤]،وَوُجُوهُهُمْ مُعَلَّمَةٌ- [قَرِحَتْ][٥] مِنْ آثَارِ السُّجُودِ -[عليهِم قُمُصٌ مُرَحَّضَةٌ[٦]، مُشَمِّرِينَ، مُسَهَّمَةٌ[٧]

(١) مِن (التَّرجُّل)؛ وهو: تسريحُ الشَّعْرِ.

(٢) قال ابنُ الأثيرِ في «النِّهاية» (١/ ٣٢٠): «أي: ذو مَنظَرٍ».

(٣) مِن (القيلولة)، وهي: استراحةُ وَسَطِ النَّهارِ.

(٤) جَمْعُ (ثَفِنَة)؛ وهي: مَوضعُ البُروكِ مِن الجَمَل؛ حيثُ يَحصُلُ تأثيرٌ شديدٌ علىٰ ظاهِرِ الجِلْدِ مِن أَثَرِ ذلك.

(٥) تجرَّحَت.

(٦) أي: مَغسولة؛ حتّىٰ تكادَ أنْ تَبلَىٰ مِن ذلك.

(٧) مُتغيِّرَةٌ.

وُجوهُهُم مِن السَّهَرِ][(١)]!

قَالَ: فَدَخَلْتُ، [فسَلَّمْتُ عليهِم].

فَقَالُوا: مَرْحَبًا بِكَ -يَا ابْنَ عَبَّاسٍ-؛ مَا جَاءَ بِكَ؟ [وما هذه الحُلَّةُ؟!

قال: قُلْتُ: ما تَعِيبُونَ عَلَيَّ؟!

لقد رأيتُ على رَسولِ الله أحسنَ ما يَكُونُ مِن هذه الحُلَلِ، ونَزَلَت[(٢)]: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ﴾ [الأعراف:٣٢].

قالُوا: فما جاءَ بِك؟!].

---

(١) روى ابنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٧٩٠١)، وعبدُ الرَّزَّاق (١٨٦٦٥)، والآجُرِّيُّ في «الشَّريعة» (٤٦)، واللّالَكائيُّ (٢٣١٥) عن ابنِ عبَّاسٍ: أَنَّهُ ذُكِرَ عندَهُ الخَوارجُ، فذُكِرَ مِن عِبادَتِهِم واجتِهادِهِم، فقال:

«ليسُوا بأشدَّ اجتِهادًا مِن اليَهودِ والنَّصارَىٰ! وهُم علىٰ ضلالةٍ».

(٢) أي: نزلت لتُحِلَّ الزِّينةَ المُباحَةَ؛ فكيفَ تُخالِفُونَها؛ وتحرِّمُونها؟!

قال العلّامةُ السُّيوطيُّ في «الإكليل في استنباطِ التَّنزيل» (ص١٢٨): «فيه رَدٌّ علىٰ مَن يَتَوَرَّعُ عن لُبْس الملابس الرَّفيعة...».

قُلْتُ: جِئْتُ أُحَدِّثُكُمْ عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، [مِن عندِ المُهاجِرِينَ والأنصارِ]، [ومِن عِندِ صِهْرِ رَسولِ الله ﷺ]؛ عَلَيْهِمْ نَزَلَ الْوَحْيُ، وَهُمْ أَعْلَمُ بِتَأْوِيلِهِ [مِنكُم]، [وفيهِم أُنزِلَ، وليسَ فيكُم منهُم أحدٌ]، [جئتُ لِأُبَلِّغَكُم [ما يَقولون][1] -عنهُم-، ولِأُبَلِّغَهُم عنكُم].

[فمَضَىٰ مَن حضَرَ]، **فَقَالَ بَعْضُهُمْ**: لا تُخاصِمُوا قُرَيْشًا؛ فإنَّ اللهَ -تعالىٰ- يَقُولُ: ﴿**بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ**[2]﴾[الزُّخرُف:٥٨]؛ **لَا تُحَدِّثُوهُ**.

[فانْتَحَىٰ[3] لِي نَفَرٌ مِنهُم]، **وَقَالَ بَعْضُهُمْ** -[رَجُلانِ أو ثلاثةٌ]-: وَاللهِ لَنُحَدِّثَنَّهُ [وَلَنَنْظُرُنَّ ما يَقولُ]، [لَو كَلَّمْتَهُم].

قَالَ: قُلْتُ: أَخبِرُونِي؛ مَا تَنْقِمُونَ[4] عَلَىٰ ابْنِ عَمِّ رَسُولِ اللهِ ﷺ

---

(١) وبعدَها -في روايةِ الحاكِمِ في «المُستدرَك»-: (المُخبِرُونَ بما يَقولونَ).

وفي روايةِ البَيهقيِّ في «السُّنَن الكُبْرَىٰ» -وهي عن شيخِه الحاكِمِ-: (وتخبرون بما تَقولون).

(٢) أي: مُجادِلُون.

(٣) أي: مالَ إليهِ.

(٤) ما تُنكِرُون.

وَخَتَنِـهِ[١]، وَأَوَّلِ مَـنْ آمَـنَ بِـهِ- وَأَصْـحَابُ رَسُـولِ اللهِ ﷺ مَعَـهُ [-المُهاجِرِينَ والأنصار-]-؟!

قَالُوا: نَنْقِمُ عَلَيْهِ ثَلَاثًا!

قَالَ: قُلْتُ: وَمَا هُنَّ؟

قَالُوا:

* **أَوَّلُهُنَّ**: أَنَّهُ حَكَّمَ الرِّجَالَ فِي دِينِ اللهِ ، وَقَدْ قَالَ اللهُ: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [الأنعام:٥٧] ؛ [فما شأنُ الرِّجالِ والحُكْمِ بَعْدَ قَوْلِ اللهِ -عزَّ وجلَّ-؟!]!

قَالَ: قُلْتُ: وَمَاذَا؟

* قَالُوا: [قَتَلَ]، وَقَاتَلَ وَلَمْ يَسْبِ! وَلَمْ يَغْنَمْ! لَئِنْ كَانُوا كُفَّارًا : لَقَدْ حَلَّ لَهُ [سَبْيُهُم، و] أَمْوَالُهُمْ، وَلَئِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ : لَقَدْ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ دِمَاؤُهُمْ[٢]؟

---

(١) زَوْجِ ابْنَتِه.

(٢) وفي روايةِ ابنِ الجَوزيِّ: (فإن كانُوا مُؤمنِين؛ فَلِمَ حَلَّ لَنَا قِتالُهُم وقَتْلُهُم، ولَم يَحِلَّ لَنا سَبْيُهُم؟!).

قَالَ: قُلْتُ: وَمَاذَا؟

* قَالُوا: مَحَا [عن] نَفْسِهِ: (أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينِ)[١]، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ (أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ) ؛ فَهُوَ أَمِيرُ الْكَافِرِينَ!

[قَالَ: قُلْتُ: أَعِندَكُم سِوَىٰ هذا؟!

قالُوا: حَسْبُنا هذا].

قَالَ: قُلْتُ: أَرَأَيْتُمْ إِنْ قَرَأْتُ عَلَيْكُمْ مِنْ كِتَابِ اللهِ -الْمُحْكَمِ-، وَحَدَّثْتُكُمْ مِنْ سُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ مَا [يَنْقُضُ (يَرُدُّ) قَولَكُم هذا] -لَا تُنْكِرُونَ-؛ أَتَرْجِعُونَ؟!

قَالُوا: نَعَمْ، [وما لَنَا لا نَرْجِعُ؟!].

قَالَ: قُلْتُ:

* أَمَّا قَوْلُكُمْ: (حَكَّمَ الرِّجَالَ فِي دِينِ اللهِ)؛ فَإِنَّ اللهَ -تَعَالَىٰ- [قَد صَيَّرَ مِن حُكْمِهِ إلىٰ الرِّجالِ في رُبْعِ دِرْهَمٍ -ثَمَنِ أرنبٍ-.

وتلا هذه الآيةَ]: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْتُلُواْ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌۚ وَمَن قَتَلَهُۥ

(١) وذلك في صَكِّ التَّحكِيم بينَهُ وبينَ مُعاويةَ -رضيَ اللهُ عنهُما-. وانظُر «البداية والنِّهاية» (١٠/ ٥٥٧) -لابنِ كَثيرٍ-.

مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾[المائدة: ٩٥].

وَقَالَ فِـي الْمَـرْأَةِ وَزَوْجِهَا: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَٱبْعَثُواْ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ ﴾[النساء: ٣٥]:

[فَجَازَ حُكْمُ الرِّجالِ]،[فجعَلَ اللهُ حُكْمَ الرِّجالِ سُنَّةً [ماضِيةً(١)] مأمونَةً].

أَنْشُدُكُمُ اللهَ(٢): أَحُكْمُ الرِّجَالِ فِي حَقْنِ دِمَائِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَإِصْلَاحِ ذَاتِ بَيْنِهِمْ أَحَقُّ، أَمْ فِي أَرْنَبٍ ثَمَنُهَا رُبْعُ دِرْهَمٍ، [وفي بُضْعِ(٣) امْرأَةٍ، وأنْ تَعْلَمُوا أنَّ اللهَ لَو شاءَ لَحَكَمَ، ولَم يُصَيِّرْ ذلك للرِّجالِ]؛ [فأيَّهُما تَرَوْنَ أَفْضَلَ]؟!

قَالُوا: اللَّهُمَّ بَلْ فِي حَقْنِ دِمَائِهِمْ، وَإِصْلَاحِ ذَاتِ بَيْنِهِمْ [أَفضَلُ].

قَالَ: أَخَرَجْتُ(٤) مِنْ هَذِهِ؟!

---

(١) مُستمرَّة.

(٢) أي: أسألُكُم باللهِ.

(٣) المقصودُ: زواجُها وطلاقُها.

(٤) أي: قَطَعَ شُبهتَهم.

قَالُوا: اللَّهُمَّ نَعَمْ .

* قَالَ: وَأَمَّا قَوْلُكُمْ: (إِنَّهُ قَاتَلَ وَلَمْ يَسْبِ وَلَمْ يَغْنَمْ)[١]، أَتَسْبُونَ أُمَّكُمْ عَائِشَةَ؟!أَمْ تَسْتَحِلُّونَ مِنْهَا مَا تَسْتَحِلُّونَ مِنْ غَيْرِهَا؟! فَقَدْ كَفَرْتُمْ!

وَإِنْ زَعَمْتُمْ أَنَّهَا لَيْسَتْ (أُمَّ الْمُؤْمِنِينِ)؛ فَقَدْ كَفَرْتُمْ، وَخَرَجْتُمْ مِنَ الْإِسْلَامِ؛ إِنَّ اللهَ يَقُولُ: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ۖ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ [الأحزاب:٦]، فَأَنْتُمْ مُتَرَدِّدُونَ بَيْنَ ضَلَالَتَيْنِ ؛ فَاخْتَارُوا أَيَّتَهُمَا شِئْتُمْ [صِرْتُم إلىٰ ضَلالةٍ]، [فَأْتُوا مِنهُما مَخْرَجًا]!

أَخَرَجْتُ مِنْ هَذِهِ؟!

[فنَظَرَ بَعْضُهُم إلىٰ بَعْضٍ]، قَالُوا: اللَّهُمَّ نَعَمْ .

* قَالَ: وَأَمَّا قَوْلُكُمْ: (مَحَا عن نَفْسِهِ: «أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ»)؛ [فأنا آتيكُم بِمَن تَرْضَوْنَ]: فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ دعَا قُرَيْشًا -يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةِ-

(١) يُشيرُ إلىٰ (مَوقِعَةِ الجَمَلِ) بَيْنَ عليٍّ وعائشةَ -رضيَ اللهُ عنهُما- ومَنْ مَعَهُما-، وما جَرَىٰ فيها -بينهما- مِن فِتَنٍ وقِتالٍ.

وانظُر «عُمدة القارِي» (٢٤/ ٢٠٤) -للعَيْنِيِّ-.

عَلَىٰ أَنْ يَكْتُبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ كِتَابًا، [فكاتَبَ سُهَيْلَ بنَ عَمْرٍو، وأبا سُفيانَ]، فَقَالَ: «**اكْتُبْ: هَذَا مَا قَاضَىٰ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ**»، فَقَالُوا: وَاللهِ لَوْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ (رَسُولُ اللهِ) مَا صَدَدْنَاكَ عَنِ الْبَيْتِ! وَلَا قَاتَلْنَاكَ! وَلَكِنِ اكْتُبْ: (مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ)، فَقَالَ: «**وَاللهِ إِنِّي لَرَسُولُ اللهِ حَقًّا -وَإِنْ كَذَّبْتُمُونِي-، اكْتُبْ -يَا عَلِيُّ-: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ**».

فَرَسُولُ اللهِ ﷺ كَانَ أَفْضَلَ مِنْ عَلِيٍّ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-، [ومَا أَخْرَجَهُ مِن (النُّبُوَّةِ) حِينَ مَحَا نَفْسَهُ(١)].

أَخَرَجْتُ مِنْ هَذِهِ؟!

قَالُوا: اللَّهُمَّ نَعَمْ.

فَرَجَعَ مِنْهُمْ عِشْرُونَ أَلْفًا.

وَبَقِيَ مِنْهُمْ [بقيَّتُهُم] -أَرْبَعَةُ آلَافٍ(٢)- [وخَرَجَ سائرُهُم]، فَقُتِلُوا [علىٰ ضَلَالَةٍ]، [-أجمعِين-]، [قَتَلَهُم المُهاجِرُونَ والأنصارُ]».

---

(١) يَعنِي: مَحَا وَصْفَه -عندَ الكتابةِ-.

(٢) وَقَعَ في الرِّواياتِ اختلافٌ في تحديدِ الأرقامِ.

وهو اختلافٌ لا يَضُرُّ.

❑ مَصادِرُ تَخريج مُناظَرَة ابن عبّاس:

وأخرجَ القِصَّةَ -كذلكَ-:

النَّسائيُّ في «السُّنَنِ الكُبْرَىٰ» (٨٥٢٢)، والمُعافَىٰ النَّهْرَوانِيُّ في «الجليس الصالح» (١/ ١٨١)، والطَّبرانِيُّ في «المُعجم الكَبير» (١٠٥٩٨)، وأبو نُعَيم الأصبهانِيُّ في «حِلْية الأولياء» (١/ ٣١٨)، وابنُ عبد البَرِّ في «جامع بيان العِلم وفَضْلِه» (١٨٣٤)، والحاكمُ في «المُستدرَك» (٢٦٥٦)، والبيهقيُّ في «السُّنَن الكُبرىٰ» (١٦٧٤٠)، والفَسَويُّ في «المعرفة والتّاريخ» (١/ ٥٢٢)، والضِّياءُ المقدسيُّ في «الأحاديث المُختارة» (٤٣٧)، وابنُ الجوزيِّ في «تلبيس إبليس» (ص٨٣٧)، وفي «المُنتظَم في تاريخ المُلوك والأُمم» (٨/ ٥٣٠)، وخَطيبُ خُوارِزم في «مناقِب عليٍّ»[1] (٢٤٤) مِن طُرُقٍ عن عِكرمةَ ابنِ عَمَّار، عن أبي زُمَيْلٍ -به- بطُولِهِ-.

وروَىٰ ابنُ زنجويه في «الأموال» (٦٥٥) قِسمًا منهُ.

وروَىٰ أحمدُ (٣١٨٧)، وأبو داود(٤٠٣٧) أوَّلَهُ -مُختصَرًا-[2].

(١) قالَ الذَّهبيُّ في «تاريخ الإسلام» (١٢/ ٤٠٠): «وفيهِ واهياتٌ كثيرةٌ».
(٢) وما بين المعقوفات -كُلُّه- مِن مصادر التّخريج المُتنوِّعةِ -هذه-.

وصحَّحَ سَنَدَهُ شيخُ الإسلامِ[1] ابنُ تيميَّةَ -رحِمَهُ اللهُ- في «منهاج السُّنَّة النبويَّة» (٨/ ٥٣٠)[2].

☐ خَطَرُ العواطف المُنْفَلِتَةِ:

وفي هذه القِصَّةِ العجيبةِ -العظيمةِ- مِن الفوائدِ الفرائدِ ما يَعْسُرُ جَمْعُهُ -وإيرادُهُ- هُنا-[3].

ولعلَّ أهمَّ هذه الفوائدِ، وأَجَلَّها -ممّا يَجِبُ الوُقوفُ عندَهُ -كثيرًا- أربعٌ:

---

(١) انظُر «التراتيب الإدارية» (٢/ ٢٤٩) -لعبدِ الحَيِّ الكتّاني-: في معرفة التسلسل التاريخي لاسْتِعْمالِ لَقَبِ «شيخ الإسلام» -عُمومًا-.

وانظُر ما كَتَبَهُ ابنُ ناصرِ الدِّين الدِّمَشقيِّ -المُتوفَّىٰ سنة (٨٤٢هـ)- بعُنوان: «الردّ الوافر علىٰ مَن زَعَمَ: أنَّ مَن سمَّىٰ ابنَ تيميَّةَ: (شيخَ الإسلام): كافر».

(٢) وللقصَّةِ شاهِدٌ عن عبد الله بن شدَّاد -رضيَ اللهُ عنهُ-: عند أحمد في «المُسند» (٦٦٧) -وغيره-، بسندٍ صحَّحَهُ الإمامُ ابنُ كثير في «البداية والنِّهاية» (١٠/ ٥٦٨).

(٣) وقد أَفردتُ ذِكْرَ هذه الفَوائدِ -وقد زادَت علىٰ المِئَةِ-مَجموعةً- في رسالةٍ مُستقلَّةٍ؛ عُنوانُها: «**أنوار المسارِج بالفوائدِ المُستنبَطةِ مِن مُناظَرَةِ حَبْرِ الأُمَّةِ ابنِ عبّاسٍ للخَوارِجِ**».

الأولى: بيانُ خَطَرِ انفلاتِ العَواطِفِ النَّفسيَّة:

وما يُنْتِجُهُ ذلك مِن تَفاعُلِ الحماساتِ الشخصيَّة، وقَبيحِ آثارِها، وأَثَرُ ذلك -كُلِّهِ- علىٰ سُلوكِ الإنسانِ وتصرُّفاتِه!

فلَمْ يَكُن مَبْدَأُ انحرافِ هؤلاءِ الخَوارجِ -الأَوَّلِين- إلّا بسببِ انفِلاتِ عَواطِفِهِم، وبُعْدِهم عن حقيقةِ البَحْثِ العِلميِّ، وعَدَمِ ارتِباطِهِم بالعُلماء.

وهذه -كُلًّا أو بَعْضًا- مِن أعظَمِ عَوامِلِ الفَسادِ والإفساد: للنَّفْسِ والمُجتَمَعِ -كما نَرَىٰ ونُشاهِد-!

الثانية: أهمِّيَّةُ العِلْمِ، وفَضْلُ العُلماء:

وقد جاءَت نُصوصُ الشَّريعةِ -المُتكاثِرَةُ- في بيانِ ذلك، والحَضِّ عليه.

ولولا فَضْلُ اللهِ -تعالىٰ- علىٰ ابنِ عبَّاسٍ -رضيَ اللهُ عنهُ- بالعِلْمِ الشَّرعيِّ، والفِقْهِ في الدِّين -وبما انْعَكَسَ منهُ علىٰ أُولئكَ القَوم-: لَاسْتَمَرَّ أَكثرِيَّةُ الخَوارج - أولئكَ - علىٰ ضلالِهِم القَديم، ولَم يَتُوبُوا! ولم يَؤُوبُوا!!

فـ «العلمُ هو الأصلُ الأعظمُ، والنُّورُ الأَكبَرُ»[١].

الثالثة: ذمُّ الجَهْلِ، وقَبيحُ أثَرِهِ:

فاعتراضاتُ أولئكَ الخَوارجِ، وأوهامُهُم، واندفاعُهُم، وانحرافُهم؛ كُلُّ ذلك: سَبَبُهُ: هذا الجَهْلُ الضّارِبُ أطنابَهُ فيهِم، وفي رُؤوسِهِم، وفي كُبَرائِهِم.

ولو أَدْرَكُوا حَقيقةَ ما في الجَهْلِ مِن سُوء -ممّا يَسُوء-: لَأَعْرَضُوا عن أَكْثَرِ -بل عن جَميعِ- ما خاضُوا فيه؛ ممّا لا يَفعلُهُ إلّا الجاهلُ والسَّفِيه.

فـ «الجهلُ هو المَوتُ الأكبَرُ»[٢].

الرابع: فَضْلُ الحَقِّ، ومكانَةُ الانصِياع له:

وهو ما هَدَىٰ اللهُ -تعالىٰ- إليهِ أُلُوفًا مِن أُولئكَ الخَوارجِ؛ لَمَّا تَخَلَّوْا عن تَعَصُّبِهم،وأَنْصَتُوا إلىٰ حُجَجِ ابنِ عبَّاس -العالِم الرَّحيم-، ودلائلِه، وبيِّناتِه.

---

(١) «صيد الخاطر» (ص١١٣) -لابنِ الجَوزِيِّ-.

(٢) «مَجاني الأدب في حدائق العَرَب» (٢/ ١٣٣).

بينما لم تكُن خاتِمَةُ المُعرِضِينَ -المُعارِضِين- إلّا خَسارةَ الدُّنيا والآخِرَة!!

فـ «مَن أعرضَ عن اتِّباعِ الحقِّ الّذي يَعْلَمُهُ -تَبَعًا لِهَواه-؛ فإنَّ ذلك يُوَرِّثُهُ الجَهْلَ والضَّلالَ؛ حتّىٰ يَعْمَىٰ قَلْبُهُ عن الحقِّ الصَّريح»[1].

... عافَانَا اللهُ، وإيَّاكُم، وسائرَ المُسلِمِين.

◻ لا نُكَفِّرُ (داعِش!):

وقبلَ الدُّخولِ في البَحثِ، والمُناقشَةِ، والأخذِ والرَّدِّ؛ أقولُ -وبوضوحٍ وصراحةٍ-:

نحنُ لا نُكَفِّرُ (داعِشَ)[2]! ولا نَحكُمُ عليهِم بخُروجٍ مِن المِلَّةِ! أو بِردَّةٍ عن الدِّينِ الإسلاميِّ ! وإنْ فَعَلُوا -أو بعضُهُم!- ذلك -وأكثرَ- في مُخالِفِيهِم -تكفيرًا لهم-!!

---

(١) «التُّحفة العراقيَّة في الأعمال القلبيَّة»(ص٣٩) -لشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ-.

(٢) وهذا لَقَبٌ انتشرَ وذاع، وانتشرَ في البلاد والأصقاع؛ وهو اختصارٌ مِن حُروفِ عُنوان حَرَكَتِهِم وتنظيمِهم، الذي هو: «الـ(ـد)ولة الـ(إ)سلامية في الـ(ـعـ)ـراق والـ(ـشـ)ـام»!

وقد عُرِفَت في بلادِ الغَرْبِ -اختِصارًا- كذلك- بـ (ISIS).

ومِـن تأصيـلِ شـيخِ الإسـلامِ ابـنِ تيميـةَ -رحمـهُ اللهُ- قولُـهُ -في «الردّ علىٰ البكريّ» (٢/ ٤٩٢)-:

«أهـلُ العِلْـمِ والـسُّنَّةِ لا يُكَفِّـرُونَ مَـن خـالَفَهُم، وإنْ كـان ذلـك المُخالِفُ يُكَفِّرُهُم...».

وقد نَقَلَ شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ -رحمهُ اللهُ-أيضًا- في «منهاج الـسُّنَّة النّبويَّـة» (٥/ ٢٤١): «اتِّفـاقَ الـصَّحابة علـىٰ أنّ الخـوارج لَـم يَكُونُوا مُرتدِّين عن دينِ الإسلام».

مـع إقـرارِه -رحمـهُ اللهُ- مِـن قَبْـلُ -ومِـن بَعْـدُ- بداهـةً- أنَّهُـم: «ضـالُّون، جـاهِلُون، مـارِقون» -كمـا في«منهـاج الـسُّنَّة»(٧/ ٢٦٠) -نَفْسِه-.

□ لا يَعْلَمُ ما في النُّفوسِ إلاّ اللهُ - تعالى -:

وإنِّي لَأَقُولُ -مُحدِّدًا أكثرَ-:

إنَّ مُـشكِلَتَنا مـع (داعِـشَ) -هـؤلاءِ-: في انحـرافِ عُقـولِهِم، وتفكيرِهِم، وأفكارِهِم (!) -وما يَنْتُجُ عن ذلك مِن عظيمِ بـلاءٍ-؛ لا في دَواخِلِ قُلوبِهِم، ونيَّاتِهِم!!

ولا يَعْلَمُ ما في القُلوب إلّا علّامُ الغُيوب -جلَّ وعلَا-؛ فلا نُشكِّكُ في النَّوايا، ولا نَدخُلُ في خَفايا الخَبايا[١]...

بل إنَّنا لَنُجاهِدُ أنفُسَنا أنْ يَكُونَ تَعامُلُنا -معهُم- وإنْ تَخالَفْنَا-: علىٰ وَفْقِ ما قالَهُ الصّحابيُّ الجليلُ، والخليفةُ الرّاشدُ عُمَرُ بنُ الخطّابِ -رضيَ اللهُ عنهُ-: (ما عاقبتَ مَن عَصَىٰ اللهَ فيكَ؛ بأحسنَ مِن أنْ تُطيعَ اللهَ فيه)[٢].

❏ **تَنبيهٌ مُعَلَّقٌ بأصلِ هذا الكتاب - «الرِّسالة المفتوحة»-:**

أَصْلُ هذا الكتابِ هو «**الرسالةُ المفتوحةُ إلى الدكتورِ إبراهيمَ عوّادٍ البدريِّ، المُلقّبِ بـ(أبي بكرٍ البغداديِّ)**»- التي وقّعَ عليها أكثرُ مِن مئةِ

(١) وإنْ كانَ الكَثيرون (!) يُشَكِّكُونَ في أساسِ ظُهورِ (داعش) -أَصلًا-! وبالطَّريقةِ الّتي انتشرُوا فيها! وفي أسبابِ استمرارِ وُجودِهم (!) إلىٰ الآن!!!

وانظُر -فيما وَرَاء السُّطور!- مَقال: «إخفاق ثورات (الرَّبيع العربي) يأسٌ يَقودُ إلىٰ (داعش)! أو المَنْفَىٰ! أو الانتحار!» للكاتب بورزو درجاهي -في صحيفة (فاينانشال تايمز) -البريطانية-.

وعنها صحيفة (السبيل!) -الأردنيَّة-، بتاريخ: (١/ ١/ ٢٠١٥).

(٢) رواهُ قِوامُ السُّنَّةِ الأصبهانِيُّ في «التَّرغيب والتَّرهيب» (١٦٢٠)، وابنُ عساكِرَ في «تاريخ دمشق» (٤٤/ ٣٦٠)-وغيرُهما-.

شخصيَّةٍ إسلاميّةٍ علميَّةٍ (عالميَّةٍ)- مُختلفةِ المذاهبِ، والمَشارِب، والأفكارِ-.

والتي كان هدفُها الأكبرُ -(والأهمُّ)- ومِن هُنا كانت مُراجَعَتِي لها[١]، ثُمَّ تَوقيعي عليها-: بعدَ دعوةٍ كريمةٍ مِن مَقامٍ كريمٍ-: إظهارَ الإنكارِ الشرعيِّ (العالميِّ) علىٰ (داعشَ)، وأفكارِها الخطيرَة، وفعائلِها المَريرَة.

..ومحتوىٰ كتابي-هذا-: مَبْنِيٌّ علىٰ الأُصولِ العامَّة-والفِكْرَةِ الهامَّة-لِتِلْكَ«**الرِّسالةِ**»-بإضافاتٍ، وتنقيحاتٍ، وإفاداتٍ-مُهمّاتٍ[٢]-.

---

(١) وكأيِّ عَمَلٍ بَشَرِيٍّ -يَعْتَرِيه النَّقصُ-: كَتَبْتُ عليها -عند المُراجعة- عددًا مِن المُلاحَظاتِ العلميَّةِ الشَّرعيَّةِ الدَّقيقةِ، وبَعْدَ الطِّباعةِ والنَّشْرِ: تَنَبَّهْتُ إلىٰ أنّه قد أُخِذَ بِعدَدٍ مِن مُلاحظاتِي-تلك-، ولكنْ: تُرِك عددٌ آخَرُ -أكثرُ-!

(٢) وقَدْ أَخَذَ بعضُ الأفاضِلِ -وَغَيْرُهُمْ- علىٰ هذه «الرِّسالةِ» انتقاداتٍ!! شَغَلَتْهُمْ عن الهَدَفِ الأكبَرِ -والأهمِّ- منها -في التَّحذير مِن (داعِش)-!

ولو جَمَعُوا -وَفَّقَهُمُ اللهُ- بَيْنَ الأمرَيْنِ -بالحقِّ، والعِلمِ، وتقديرِ المصلحةِ- مُقدِّمِينَ (الأهمَّ) علىٰ (المهمّ)-: لأتَوا الهُدَىٰ مِن أبوابِهِ، والحقَّ في أعلىٰ نِصابِه..

وما هُنا هو تحقيقُ ذلك -إن شاءَ اللهُ-.

وما عملي هذا -هُنا-هكذا- إنْ شاءَ اللهُ- إلّا إمعانًا في نَشْرِ -وإعلاءِ-ما تضمَّنَتْهُ تِلكَ «**الرِّسالةُ**» مِن(حقٍّ وصوابٍ)-ولله الحمدُ-.

وبخاصَّةٍ أنَّ بعضَ أولياءِ الأُمورِ(١) -في بلادِنَا الأُرْدُنِّيَّةِ الهاشميَّةِ- جزاهُ اللهُ خيرًا- قد تبنَّىٰ هذه «**الرِّسالةَ**» -ابتداءً مِن كتابتِها، وانتهاءً بِنَشْرِها، وطِباعتِها، وتوزيعِها-.

بل قد أُقيمَ -مِن أَجْلِهَا- في العاصمةِ الأُرْدُنِّيَّةِ (عمَّانَ) -بتاريخ (٢/ ١٢/ ٢٠١٤) مُؤتمرٌ علميٌّ رسميٌّ بعُنوانِ: (فِقْهُ التَّنوُّعِ والتَّعدُّدِيَّةِ في إطارِ وِحدَةِ الأُمَّةِ): شَارَكَتْ فيهِ أعلَىٰ ثلاثِ جهاتٍ إسلاميَّةٍ رسميَّةٍ في البِلادِ: (وزير الأوقافِ، وقاضي قُضاةِ الأُردُنِّ، والمُفتِي العامِّ) -وفَّقَهُمُ اللهُ -تعالىٰ-.

---

(١) وقد كَتَبَ فهدٌ الخيطانُ في جريدةِ (الغَدِ) -الأُرْدُنِّيَّةِ- بتاريخِ: (٢١/ ١٢/ ٢٠١٤) مَقالًا بعُنوانِ: (رسالة إلىٰ البغداديِّ)، قالَ في مفتتَحِه -مُشيرًا إلىٰ «**الرِّسالةِ المَفتوحةِ**..»-: «.. (الرِّسالة) حَظِيَت برعايةٍ رسميَّةٍ أُرْدُنِّيَّةٍ، حَمَلَت تَواقِيعَ شخصيَّاتٍ دينيَّةٍ مِن الأُردُنِّ، ودُوَلٍ عربيَّةٍ وإسلاميَّةٍ».

وفي جريدة (الغد) -أيضًا- بتاريخ: (٢٩/ ١٢/ ٢٠١٤): الإشارةُ إلىٰ خَبَرِ تَوزيعِ (وزارة التّربية والتّعليم) -الأُرْدُنِّيَّة- «**الرسالةَ المَفتوحة**...» علىٰ طلبة (الثانوية العامّة) -في جميع مدارس (المملكة الأُردنِّيَّة الهاشميَّة)-.

وفي هذا «المُؤتمرِ»: (عَرَضَ المُشارِكُونَ «**الرِّسالةَ المَفتوحةَ**» الّتي وَقَّعَها مئةٌ وستَّةٌ وعِشرُونَ عالِمًا[١] مِن مُختلَفِ أنحاءِ العالَمِ الإسلاميِّ: للرَّدِّ علىٰ الأفكارِ الّتي تَستنِدُ إليها بعضُ التَّنظيماتِ المُتطرِّفَةِ...» -كما في صحيفةِ «الرَّأيِ» -الأُرْدُنِّيَّةِ- بتاريخِ: (٣/ ١٢/ ٢٠١٤)-.

ثُمَّ إنِّي أقولُ:

❐ «**الدِّين النَّصيحة**»؛ **فها هي ذي:**

نَقَلَ مَن نصّبه أتباعُه (أميرًا للمُؤمنين!) -وهو المُسمّىٰ: (أبو بكر البغدادي)[٢] -هداهُ الله- في خُطبتِه المشهورة- في مسجد (الجامع النُّوري الكبير) -في مدينة الموصل- العراقية- بتاريخ: ٦/ رمضان/

---

(١) عِلْمًا أنّ الأفاضلَ الثلاثةَ -وفَّقَهُمُ اللهُ- علىٰ رِفعة مكانةِ مَناصِبِهِم - لَم يَكُونوا مِن المُوقِّعين علىٰ «**الرسالة المفتوحة**..» -هذه-.

(٢) انظُر مَقال: «مَن هُو زَعيمُ (داعِشَ): أبو بَكرٍ البَغداديُّ؟» -لجاين دي جيوفاني- في صحيفةِ (الغد) -الأردنيَّة-: (١٨/ ١٢/ ٢٠١٤).

ومقال: (عام «أبو بكر البغدادي») -لإبراهيم جابر إبراهيم- في صحيفة (الغد) -كذلك-: (٢٠/ ١٢/ ٢٠١٤).

١٤٣٥، الموافق: ٤/ ٧/ ٢٠١٤- ما ورد في خُطبة الخليفة الراشد الأول سيِّدنا أبي بكر الصدِّيق -رضي الله عنه- مِن قولِه:

«.. فإن رأيتموني علىٰ حقٍّ؛ فأَعينوني، وإن رأيتموني علىٰ باطلٍ؛ فانصحوني وسدِّدوني»!!

و... باعتبارِ أنَّ ظاهِرَ سائرِ جَماعةِ (داعِشَ) مُسلمُون -ولو كانُوا مُنحَرِفِين في عقائدِهِم وسُلوكِيَّاتِهِم-كما هو حُكْمُ عُلماءِ أهل السُّنَّةِ[١] المُعاصِرِين -أجمعِين-؛ وصُدُورًا عن أصلِ «**الدِّين النَّصيحة**»[٢]: أَنطلقُ في كلامي -هنا-.

فأقول- وباسمِه- تعالىٰ- أَصُولُ وأَجُول-مُبَيِّنًا، وناصِحًا، ومُسدِّدًا -إنْ شاءَ اللهُ- تعالىٰ-:

❐ طَعْن (داعش!) بالسَّلَفِيِّين:

قال أبو عمر البغدادي -الأميرُ السّابق لتنظيم (دولة العراق

---

(١) انظُر -علىٰ سبيل المِثال-: رسالةَ «فتنة داعش» -لأُستاذِنا الشَّيخِ العَلّامةِ عبدِ المُحْسِنِ العبَّادِ البَدْرِ -حفظهُ اللهُ-.

وانظُر كتاب «تأثُّر الخَوارج المُعاصِرِين بأُصول الخَوارج المُتقدِّمِين» -للدُّكتور فهد الفُهيد-.

(٢) رواهُ مُسلمٌ (١٠٦) عن تَميمٍ الدَّارِيِّ.

والـشام) -في شـريطِه: «وعـدُ الله» -بعـدَ أن حَكَـمَ (بـالرِّدَّة) علـىٰ (الجَمْع الغَفير) ممّن يُخاطبُهم -مِن بعض الجماعات المُقاتلة في العراق -بقولِه-:

«..اتَّقوا اللهَ يا جُنود المجلس السِّياسي-السّابقين واللّاحقِين-، **وأَخُصُّ منهُم الكاذِبين بانتمائِهم لمنهج السَّلف**، واتركوا راياتٍ تقودُكم إلىٰ جهنَّم وبِئسَ المصير»!!!

ثُمّ عقَّب -قائلًا-:

«فإنْ أبَيْتُم التَّوبةَ -قَبْلَ القُدرة عليكم-: فواللهِ لَقتلُ المُرتدّ أحبُّ إليَّ مِن مئة رأس صليبية»[1]!!

---

(١) ولْنَتَذَكَّرْ في هذا المقام كلامَ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ-رحمهُ اللهُ-في «مجموع الفتاوىٰ» (٢٨/ ٥٢٨)-: «ومِن أعظم ما ذَمَّ به النبيُّ ﷺ الخوارجَ: قولُهُ فيهم: «**يَقتُلونَ أهلَ الإسلامِ، ويَدَعُون أهلَ الأوثانِ**»...».

قُلتُ:

والحديثُ: رواهُ البُخاريُّ (٣٣٤٤)، ومُسلمٌ (١٠٦٤) عن أَبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ.

وها هُو ذا أَكْبَرُ واقِعِهم، وأَكثَرُ أحوالِهم.

ويقولُ العَدنانِيُّ -ناطِقُهُم الرَّسميُّ- في شريطِهِ «السِّلميَّة دِينُ مَن؟!» -ما نَصُّهُ-:

«ولا نُريدُ أنْ نكشِفَ شُبَهَ **مُرجِئَةِ العَصْرِ**، المُعطِّلَةِ لِفريضَةِ الجِهاد**!** فعمَّا قريبٍ -إن شاءَ اللهُ- يُمَكَّنُ للمُجاهِدِينَ، فيُخْرِجُونَ ما بِرُؤوسِ أولئِكَ **المُرجِئَةِ!!** وإنْ عادَت العقربُ عُدنا، وكانتِ النَّعْلُ جاهِزَةً»!!

❐ **حول لَقَب (مُرجِئة العَصْر!):**

... فأقولُ:

معلومٌ للغادِي والرَّائحِ: أنَّ هؤلاءِ (التكفيريِّين)[1] -وأمثالًا لَهُم ليسُوا قليلين!- يُلَقِّبُونَ كِبارَ[2] شيُوخِ دُعاةِ منهجِ السَّلَفِ الصَّالحِ،

(١) استنكرَ علينا -حينًا مِن الدَّهر- بعضُ الأفاضل مِثلَ هذا التَّلقيب - (التكفيريِّين!)-لهؤلاءِ- وأشباهِهِم!-، ثُمّ ما لَبِثْنا أنْ رأيناهُ -ومَن مَعَهُ- يَستعملُهُ، ويتداوَلُه..

﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾، ﴿وَلَئِن صَبَرۡتُمۡ لَهُوَ خَيۡرٞ لِّلصَّٰبِرِينَ﴾...

(٢) قالَ الإمامُ أحمدُ -رحمهُ اللهُ- كَما في «مسائل حرب الكِرماني» (٣/ ٩٨٦)-:

=

وعُلمائِها، ودُعاتِها، بـ: (المُرجِئَةِ)!!

بل إنَّ التَّلقيبَ بهذا اللَّقَب -(مُرجِئةِ العَصْرِ)-: تَلقِيبٌ صَدَرَ -أوَّلَ ما صَدَرَ- مِن (أبي مُحمّدٍ المَقدسيِّ!) -التَّكفيريِّ المَعروف!-، في كتابِهِ «إمتاع[1] النَّظَرِ في كَشْفِ شُبهاتِ مُرجِئَةِ العَصْرِ»!!

ثُمَّ يُقالُ -بالظُّلْمِ والزُّورِ-في تلكُمُ الأفكارِ التَّكفيريَّةِ المُنحرِفَةِ الباطِلَةِ -وأصحابِها-: (سلفيَّةٌ!)! أو: (سلفيَّةٌ جهاديَّةٌ)!! أو: (سلفيَّة الدَّعوة والقِتال)!!!

و(السَّلَفِيَّةُ) الحَقَّةُ -النَّقِيَّةُ -واللهِ- بَريئةٌ مِنهُم، ومِن فعائلِهِم

= «وقد رأيتُ لأهلِ الأهواءِ والبِدَعِ والخِلافِ أسماءً شنيعةً قَبيحةً يُسَمُّونَ بها (أهلَ السُّنَّةِ)؛ يُريدُونَ بذلك عَيْبَهُم، والطَّعْنَ عليهِم، والوَقيعةَ فيهِم، والإزْراءَ بهِم عند السُّفهاءِ والجُهَّالِ...

وأمّا (الخَوارجُ)؛ فإنَّهُم يُسمُّونَ (أهلَ السُّنَّةِ والجماعةِ): (مُرجِئةً)!

وكذَبَتِ الخَوارجُ؛ بل هُم المُرجِئةُ: يَزعُمُونَ أنَّهُم علىٰ إيمانٍ وحقٍّ دُونَ النَّاسِ! ومَن خالَفَهُم كافرٌ!».

وانظُر «طبقات الحنابلة» (١/ ٣٧) -لابنِ أبي يَعْلَىٰ-.

(١) وينبغي أنْ يُسمَّىٰ: (إمناع النَّظَرِ..) -لِمَا حَوَىٰ مِن جهالاتٍ، وضَلالاتٍ، وتضليلاتٍ-!!

-جُملةً وتَفصيلًا-..

❑ عِداءُ (داعش!) للدَّعوةِ السَّلَفيَّة:

بل إنَّ أعدَىٰ أعداءِ هؤلاءِ التَّكفيريِّين -كما هو جَلِيٌّ ظاهِرٌ مَعروفٌ- هُم: **(المُنتمُون لمنهج السَّلف)** -حقيقةً-؛ لأنّهم هُم الوَحيدُونَ الّذينَ يُناقشُونَهم بالفِقه، ويُباحثُونَهم بالدَّليل، ويُجادلُونَهم بالحُجّة، ويَرُدُّونَ عليهِم بالبَراهِينِ..

فأعجبُ العجبِ -بَعْدَ هذا- بل قَبْلَه!-أنْ يَقولَ بعضُ الإعلاميِّين -أو حتَّىٰ بعضُ السياسيِّين!-وللأسَفِ الشَّديدِ-: (إنَّ داعش نبتةٌ سلفيَّة!) -أو كلامًا هذا معناه!-!! فهذا كلامٌ مُغْرِقٌ في الباطِلِ والبُطلانِ[1]...

❑ خَطَرُ الخَلْطِ بين(السلفيَّة)الحَقَّة، وأدعِيائِها-وسَبَبُهُ-:

... ولقد تأمَّلتُ سَبَبَ وُجودِ هذا التَّلبيسِ -أو الالتِباسِ!-؛ فرأيتُ أهمَّ بَواعِثِه: كَوْنَ الأفكارِ (الإخوانيَّةِ) -مُنذُ عُقودٍ مِن

---

(١) وَالنَّاظِرُ فِي خِطَابَاتِ، أَوْ أَفْكَارِ -أَوْ خَرَائِطَ!- (دَاعِش!): يُدْرِكُ أَطْمَاعَهَا التَّوَسُّعِيَّةَ الكَبِيرَةَ (!) فِي التَّعَدِّي -فَالسَّيْطَرَةِ- عَلَىٰ جَمِيعِ البِلَادِ العَرَبِيَّةِ وَالإِسْلَامِيَّةِ!!

السَّنواتِ -هي المُسيطِرَةَ علىٰ السّاحةِ الإسلاميَّةِ الدَّعْوِيَّةِ المُجْتَمَعِيَّةِ - عامَّةً- وللأسَفِ!-!

فحتَّىٰ يُمَيِّزَ أهلُ الصَّحافةِ والسِّياسةِ (!) أصحابَ هذه الأفكارِ الجَديدةِ -وذلك مُنذُ الحربِ الأفغانيَّةِ[1] أواسطَ الثَّمانيناتِ -تحديدًا- عنِ الدُّعاةِ الإخوانيِّين -مع الاعترافِ بوُجودِ (بعضِ) مُخالَفاتٍ منهُم لهُم في الأفكارِ والأوصافِ-: صارُوا يَقولونَ: سلفيَّةٌ جهاديَّةٌ! سلفيَّةٌ دعوةٍ وقتال!! و..! و..!

... زَعَمُوا!

وإلّا؛ فَهُم -واللهِ- حَرْبٌ -أشدُّ الحربِ- علىٰ السَّلفِيَّةِ والسَّلفِيِّينَ[2].

---

(١) وقَد لُقِّبُوا -حينًا مِن الدَّهْرِ-: (الأفغان العرب)!! وهُمْ هُمْ!!

(٢) وأمَّا مَن انتَسَبَ منهُم -بنَفْسِهِ- للسَّلَفِ والسَّلَفِيَّةِ؛ فهي -مِنْهُ!- نِسبةٌ -كيفما كان الأمرُ- باطِلَةٌ مُضَلِّلَةٌ؛ يُخالِفُ -فيها- الخُبْرُ الخَبَرَ! -يُريدُونَ أنْ يُرَوِّجُوا مِن خلالِها أفكارَهُم المُنحرِفَةَ-!

فهَل مِن مُعتبِر!؟

فالسَّلَفِيَّةُ الحَقَّةُ لَم تكُن -يومًا- حِزْبًا، ولا حَرْبًا، ولا بَلاءً وَبِيلًا علىٰ الأُمَّةِ.

وَانْظُرْ مَا سَيَأْتِي (ص٩٣) . =

فوالله؛ إنّ هذا لهو الافتراءُ المُبِين؛ بل إنَّ عكسَه هو الحقُّ المُبِينُ -بيقين-!

وما أجملَ ما روَىٰ الإمام أبو بكر بن أبي شيبة في «المُصنَّف» (٣٠٣٨١)، و«الإيمان» (٣١) -بسندٍ صحيح- عَن سَوّار بن شَبيب، قال: جاء رجُلٌ إلىٰ ابنِ عُمَر، فقال: إنّ -ها هُنا- قَومًا يَشهدُون عليَّ بالكُفر!؟

فقال: «ألا تَقولُ: لا إلهَ إلّا اللهُ؛ فتُكَذِّبَهُم».

لا إلهَ إلّا الله... لا إلهَ إلَّا اللهُ.

... فما أعظمَ العِلْمَ! وما أَسْوَأَ الجَهْلَ!!

❏ كيف ظَهَرَت (داعِش!):

وممّا يجبُ التنبُّهُ إليهِ، والتَّنبيهُ عليه -ابتداءً-: أنَّ ظُهورَ (داعش) -إعلاميًّا-، وواقعيًّا!- إنَّما كان في أماكنَ مَحدُودَةٍ مِن

= بل هي تربيةٌ، وسَدادٌ، ونُورٌ، وعِلْمٌ، وحِلْمٌ، وهِدايَةٌ، ورحمةٌ...

نَعَم؛ أهلُها ودُعاتُها: بَشَرٌ مِن البَشَرِ؛ يُصيبُون ويُخطِئون، ويَعلَمُون ويَجهلُون!!

(سُورِيَة)، و(العراق) -فقط!- وهُما دَوْلَتَان- منذ سنواتٍ- تعيشان فِتَنًا وتفرُّقًا، واختلافاتٍ ومَصائبَ -بل حُروبًا-كما هو مَعروفٌ ومُشاهَدٌ-!!

... فلا أمْن... ولا أمان!!

وهذا -هكذا- مِصداقٌ عمليٌّ -واقعيٌّ- لقولِ النبيِّ ﷺ- في وَصْفِ الخَوارج-: «... **يَخرُجُون عند اختلافٍ في النّاس**»[1].

وبالمُقابِل؛ فقد قالَ نبيُّنا ﷺ: «**أعلمُ النّاسِ أبصَرُهم بالحقِّ -إذا اختلفَ النّاسُ-**»[2].

... نَسْأَلُ اللهَ -تعالىٰ- أنْ يَجْعَلَنَا منهُم.

وقد قالَ الإمامُ ابنُ كَثيرٍ الدِّمشقيُّ -المُتوفَّىٰ سنةَ (٧٧٤هـ) -رحمهُ اللهُ- في كتابِهِ «البداية والنِّهاية» (١٠/ ٥٨٤) -عندَ تأريخِه لأحداثِ سَنَةِ (٣٧هـ)- والّتي هي حِقبةٌ مُهِمَّةٌ -جدًّا- مِن تأريخ

(١) أخرجَهُ -بسندٍ حسَن- ابنُ أبي عاصم في «السُّنّة» (٩٢٣)، وابنُ أبي شيبة (٣٧٩٣٢)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢٣/ ٣٣١) عن أبي سعيد الخُدري.

(٢) للحديثِ طَرِيقانِ يُحَسَّنُ بهما؛ كما قال شيخُنا الإمامُ الألبانِيُّ في «التّعليقات الرضيَّة علىٰ الرّوضة النّديَّة» (٢/ ١٥٠ -بتحقيقي).

أهلِ السُّنَّةِ، وما أصابَهُم -فيها- مِن بَطْشِ الخَوارجِ، وضَلالِهِم، وخُبْث صَنائعِهِم -بقولِهِ-:

«... لو قَوُوْا هؤلاءِ [الخوارجُ]: لَأَفْسَدُوا الأرضَ -كُلَّها- **عِراقًا وشامًا**-، ولَم يَتْرُكُوا طِفْلًا ولا طِفْلَةً، ولا رَجُلًا ولا امْرَأَةً؛ لأنَّ النّاسَ -عندَهُم- قد فَسَدُوا فَسادًا لا يُصْلِحُهُم إلّا القَتْلُ -جُملةً-...».

... وها هو ذا واقعُهم (!) شاهدٌ عليهم!

□ الرَّحمةُ المُهداة ﷺ:

ونبدأُ هذا الرَّدَّ بِنَقْضِ ما افتَتَحَ به أبو محمد العدناني -النّاطق الرَّسمي باسم جماعتِكم- كلمةً له في أوّل الشَّهر الرّابع مِن سنة (٢٠١٤م): «اللهمّ صلِّ علىٰ سيِّدِنا مُحمَّدٍ المَبعوثِ بالسَّيفِ رحمةً للعالَمِين»[1]!

ففي تركيبِ هذه الجُملة تلبيسٌ والتباس، وأخطاءٌ مُسْتَحْكِمَةُ الأساس!!

وبخاصَّةٍ أنَّها نُقِلَت -مِرارًا-مُكرَّرةً- علىٰ ألسنةِ عددٍ مِن المُنتمِين لِـ«الدَّولة الإسلاميَّة» -المَزْعُومةِ -(داعِش)-!

فلقد أرسلَ الله -جلَّ جلالُه- رسولَهُ ﷺ رحمةً للعالمِين؛ كما

---

(١) حديثُ: «**بُعِثْتُ بالسَّيفِ بَيْنَ يَدَي السَّاعة...**»: رواهُ أحمد (٥١١٤)، وعَبْدُ بنُ حُمَيد (٨٤٩)، وابنُ أبي شَيبة (٥١١٥) -وغيرُهما- عن ابن عُمَر.

وصحَّحَهُ ابنُ تيمية، والعراقي، والذهبي -وآخرُون-.

وللحافظِ ابنِ رَجَبٍ -رحِمَهُ اللهُ- رسالةٌ مُفرَدَةٌ في شَرْحِ هذا الحديثِ، بعُنوانِ: «الإذاعة...».

وَقَارِن بِـ«**الرِّسَالَةِ المَفْتُوحَةِ**..» (ص٢).

قال -تعالىٰ-: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾[الأنبياء:١٠٧].

وهذا معنًىٰ شامِلٌ مُستَوعِبٌ للزَّمانِ، والمَكانِ، ولكلِّ الأكوان؛ فأُرسِلَ ﷺ رحمةً للبَشَرِ، وللحيوانات،وللنَّبات، وللسَّماوات، وللإنس والجنّ مِن العالَمِين -أَجْمَعِين-...

وهذا كلامُ الله -تعالىٰ- في القُرآن الكريم، وهو عامٌّ غيرُ مُخصَّصٍ، ومُطلَقٌ غيرُ مُقيَّدٍ.

❐ الخَلْطُ بَيْن (الرَّحمة)، و(السَّيف):

فلا يجوزُ ضَرْبُ النُّصوصِ الشّرعيَّةِ ببعضِها! ولا الخَلْطُ بين القرآن والحديث -بهذه الطريقة-! ولا بَيْنَ النصِّ العامّ والنَّصِّ الخاصّ! ولا بين النَّصِّ المُطلَقِ والنَّصِّ المُقيَّد!

فالله -جلَّ جلالُه- كَتَبَ علىٰ نَفْسِهِ الرَّحمة؛ فقال -تعالىٰ-: ﴿..كَتَبَ رَبُّكُمۡ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَ ..﴾[الأنعام:٥٤]،وقال-سُبحانهُ-: ﴿قُل لِّمَن مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ قُل لِّلَّهِۚ كَتَبَ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَ ...﴾ [الأنعام:١٢]، وقال -عزَّ وجلَّ-: ﴿...وَرَحۡمَتِي وَسِعَتۡ كُلَّ شَيۡءٖ ...﴾ [الأعراف:١٥٦].

وَصَحَّ في الحديث عن النبيِّ ﷺ قولُهُ: «**إنّ اللهَ لَمَّا قَضَىٰ الخَلْقَ كَتَبَ عِندَهُ فَوْقَ عَرْشِهِ: إنَّ رحمتِي سَبَقَت غَضَبِي**»(١).

فلا يجوزُ المُساواةُ بين (السَّيفِ) وأمورِ الغضَب والشِّدَّة –وهي استثناءٌ–، وبين (الرحمة) –وهي الأصلُ–.

بل أكثرُ مِن ذلك أنْ نَقولَ:

لا يجوزُ –فِقْهًا ودِرايةً– أنْ يكونَ ذِكْرُ (الرَّحمةِ) مَوصولًا بجُملة «**بُعِثَ بالسَّيف**»؛ لأنَّ هذا قد يعني أن الرحمةَ مُرتبطةٌ بالسَّيف!

وهذا غيرُ صحيحٍ.

ونحن عندما نُثِيرُ هذه النُّقطةَ: لا نُثيرُها للجدل الكلامِي –فقط–؛ وإِنَّمَا بِسبَبِ ما فيها مِن اتِّصالٍ مُهِمٍّ –جدًّا– بِجوهرِ ما سيأتي –زِيادَةً–؛ لأنّه يجعلُ (السَّيف) –خطأً– في مُستوىٰ (الرَّحمة) الإلهيَّة!

وهذا خَلْطٌ ظاهِرٌ –وقد يَكونُ خَلْطًا اعتقاديًّا–.

(١) رواهُ البُخاريُّ (٧٤٢٢)، ومُسلم (٢٧٥١) عن أبي هُريرةَ –رضي الله عنهُ–.

ومِن هُنا يُعرَفُ ذلكُم المعنىٰ القَبيحُ الّذي أرادَهُ أبو محمد العدناني -ناطِقُهُم الرَّسمي- لـمَّا قالَ في شَريطِه «السِّلْميَّةُ دينُ مَن؟!»:

«إنَّ نيلَ الكرامةِ والتَّحرُّرِ مِن الظُّلمِ وكَسْرِ قُيود الذُّلّ لا يكونُ إلّا بصليلِ الصَّوارِم، وسَكْب الدِّماء، وبَذْل النُّفوس والمُهَج، ولَن يكونَ -أبدًا- بالدَّعوات السِّلميَّة، أو ....»!!-إلخ-!

ويقولُ -أيضًا-:

«فاعلَمُوا أنَّ لَنَا جُيوشًا في العِراقِ، وجيشًا في الشَّامِ مِن الأُسودِ الجِياعِ، شرابُهُم الدِّماء، وأنِيسُهُم الأشلاء، ولَم يَجِدُوا فيما شَرِبُوا أشهَىٰ مِن دِماء الصَّحوات[1]، فواللهِ لَنَسْحَبَنَّهُم أَلْفًا ثُمَّ أَلْفًا، ثُمَّ واللهِ لَنْ نُبْقِيَ منكُم ولا نَذَر»[2]!!!

❑ تعطُّش (داعِش!) للدِّماء والقَتْل:

ويقولُ -هُو نَفْسُهُ- كذلك-:

(١) وهو لَقَبٌ قَبِيحٌ فارغٌ؛ يُطلِقُونَهُ علىٰ كُلِّ مَن يُخالِفُهُم! ويُناقضُ حُكْمَهُم -وبلا تَثَبُّتٍ! ومِن غيرِ دَليلٍ!-!

(٢) وَكَلامُهُ -هذا- مَشهورٌ عنهُ في (الإنترنت).

«وأمَّا مَن يُصِرُّ علىٰ البَقاءِ في صُفوفِ صحواتِ[1] الخِيانةِ! والدّياثَةِ! والعَمالَةِ! أو الجيشِ! أو الشُّرَطِ الحُثالَةِ! وكُلِّ مَن يُحالِفُهُم أو يُعينُهُم في حَرْبِ المُجاهِدِين: فدَمُهُ مُباحٌ، وهو عندَنا علىٰ رأسِ قائمةِ المَطلوبِينَ!!

وعلىٰ جُنودِ (الدَّولةِ الإسلاميَّةِ) -وأنصارِها- قَطْفُ رُؤوسِ هؤلاءِ، ومُطاردتُهُم، ومُلاحَقَتُهُم في كُلِّ مَكانٍ، وهَدْمُ مَنازِلِهِم -أو حَرْقُها- بعدَ إخراجِ الأهلِ والذُّرِّيَّةِ مِنها[2] -جَزاءً وِفاقًا-»!!

قُلتُ:

وما أوضاعُ أَفلامِ قَطْعِهِم الرُّؤوسَ[3]، وحَمْلِها، واقتِلاعِها -الهمجيَّةِ!- عن العاقِلِ بِبَعِيدٍ!!

فهل دِينُنا الإسلاميُّ العظيمُ مُتعَطِّشٌ (!) للدِّماءِ إلى هذا الحدِّ مِن السُّوءِ والبَلاء؟!

---

(١) انظُر إلىٰ هذا التَّلقيب العَجيب!

(٢) وهذا استثناءٌ حَسَنٌ؛ وإنْ كانُوا -عند التطبيق الواقعيّ- مُخالِفِينَ له -كثيرًا-!

(٣) ومَن حاوَلَ (!) استخراجَ تجويزِ عمليَّة قَطْعِ الرُّؤوس -تِلك- شرعًا- مِن بعضِ النُّصوصِ النَّبويَّةِ -أو التّاريخيَّة-؛ فقد تَعَسَّفَ -جدًّا-!

نَعُوذُ باللهِ مِن الجَهْلِ وأهلِهِ..

❑ إدارةُ (داعش!) للتوحُّش:

إنَّ مِثلَ هذه المعالِمِ (التوحُّشيَّةِ)[١] -في عالَمِ الانفِتاحِ الإعلاميِّ الفضائيِّ المُعاصِرِ- ونَشْرَها! والاحتفاءَ بها -حتّىٰ فيما لو كانت مِن الحقِّ[٢]!-؛ فإنَّها تُؤدِّي إلىٰ التَّقبيحِ الشَّديدِ -جدًّا- لِصُورةِ الإسلامِ العظيمِ، ورحمةِ ربِّ العالَمِين؛ وبالتّالي: تشويهِ صورةِ أهلِ الدِّينِ في أنظارِ النَّاسِ -أجمعِين-؛ حتّىٰ المُسلمِين!!

ولا نَزالُ نَتسامَعُ -مِن هُنا وهُناك- حتىٰ في بِلادِنا المُسلِمَةِ الطيِّبَةِ -حيثُ الإيمانُ والأمانُ- بعضَ الرَّعاعِ- أو الصِّبْيَةِ الصِّغار- إذا رَأَوْا مُتديِّنًا عليه علاماتُ التَّديُّنِ -في سَمْتِهِ وسِمَتِهِ-؛ يقولون -وبصوتٍ مُرتفِعٍ- أحيانًا- إمَّا مُتخوِّفِين! أو مُستهزِئِين!-: (داعش!)! (داعش)!!

---

(١) وقد كَتَبَ بعضُ مُنَظِّرِيهِم الفِكريِّين كِتابًا بعُنوان: «إدارة التَّوحُّش»!!!

وَكَتَبَ (بول بيلار) في صحيفة (ذا ناشيونال إنترست) -الأمريكيَّة- بتاريخ: (٤/ ١/ ٢٠١٥) مَقالًا بعُنوان: «لماذا يُمكِنُ أنْ تُدَمِّرَ (داعِشُ) نَفْسَها؟!»، قال فيه: «طُرُق عمل (داعش) -الوحشيَّة، المُنفِّرَة- كفيلةٌ بجَلْبِ الدَّمار الذّاتي علىٰ هذه المجموعة الإرهابيَّة...».

(٢) وليسَت هي -فِي وَاقِعِهِم!- كذلك -يَقِينًا-!

وفي هـذا مِـن عِظَـمِ الـبَلاءِ مـا فيـه: أنْ تتغيَّـرَ في أذهـانِ عـوامِّ المُسلمِين -بل تنقلبَ!- الصُّورةُ السَّمْحَةُ للإسلامِ، ولرحمةِ سيِّد الأنـام -عليه الصَّلاة والسَّلام-، ولِأتباعِهِ مِن بَعْدِهِ-صلواتُ اللهِ وسلامُهُ عليه-: إلىٰ الضِّدِّ منها!

وفي صحيفةِ (الغدِ) -الأُرْدُنِّيَّةِ- بتاريخِ: (١٦/ ١٢/ ٢٠١١)، مقالٌ -حول ذلك- بعُنوان: (التَّشويه المُتعمَّد للإسلامِ) -لمحمدٍ سُليمانَ-.

☐ مِن أبشعِ (تَوَحُّشِهِم): حَرْقُهُم أَسْرَاهُم أَحْيَاءً:

وَهُوَ مَا فَعَلُوهُ مَع الطَّيَّارِ الأُرْدنيِّ -الَّذِي وَقَعَ تحتَ أَسْرِهم- (مُعَاذٍ الكَسَاسْبَة) -رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ- وَنَحْتَسِبُهُ عِنْدَ اللهِ شَهِيدًا[1]-؛ مُخَالِفِينَ النُّصُوصَ الشَّرْعِيَّةَ الجَلِيَّةَ -الكَثِيرَةَ- الَّتِي تَنْهَىٰ عَنْ حَرْقِ الكَائِنَاتِ الحَيَّةِ -حَتَّىٰ الحَيَوَانَاتِ!-، وَتَمْنَعُ اسْتِعْمالَ ذَلِكَ حَتَّىٰ فِي

(١) لِأَدِلَّةٍ؛ مِنْهَا: قَوْلُهُ -صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «**صَاحِبُ الحَرْقِ شَهِيدٌ**»: رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٢٨٠٤)، وَالنَّسَائِيُّ (١٨٤٦) -وَغَيْرُهُمَا- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَتِيكٍ -بِسَنَدٍ صَحِيحٍ-.
وَلَا نُزَكِّيهِ عَلَىٰ اللهِ -تَعَالَىٰ-.

الكُفَّارِ وَالمُشْرِكِينَ؛ فَكَيْفَ بِالمُسْلِمِينَ؟!

وَلِجَهْلِهِمْ -فَوْقَ مَا تَقَدَّمَ-:

خَلَطُوا بَينَ (المُثْلَةِ وَالتَّمْثِيلِ) (١) -الَّذِي هُوَ فِي الأَمْوَاتِ-، وَ(التَّعْذِيبِ) -الَّذِي هُوَ لِلأَحْيَاءِ-!

وَخَلَطُوا -لِجَهْلِهِمْ- بَيْنَ جَوَازِ (المُثْلَةِ وَالتَّمْثِيلِ) -قِصَاصًا، وَمُعَاقَبَةً بِالمِثْلِ-، وَمَنْعِهِ شَرْعًا -ابْتِدَاءً-!!

وَخَلَطُوا بَيْنَ (الحَرْقِ) -المَمْنُوعِ كُلِّيًّا-، وَبَيْنَ (المُثْلَةِ وَالتَّمْثِيلِ) -الجَائِزِ بِضَوَابِطَ-!!

وَخَلَطُوا بَيْنَ مَا يَجُوزُ فِي (الكُفَّارِ)، وَمَا لَا يَجُوزُ فِي (المُسْلِمِينَ)!

وَخَلَطُوا بَيْنَ حُكْمِ (الأَسِيرِ) -المَقْدُورِ عَلَيْهِ-، وَحُكْمِ (المُقَاتِلِ) -غَيْرِ المَقْدُورِ عَلَيْهِ-!

وَ.. وَ.. وَ...!!

وَقَدْ قَالَ شَيْخُ الإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ -رَحِمَهُ اللهُ- فِي «مَجْمُوعِ

---

(١) وَهُوَ تشْوِيهُ جُثَّةِ المَيِّتِ.

الفَتَاوَىٰ» (٢٨/ ٣١٤) –مُحَقِّقًا بِفِقْهٍ رَشِيدٍ– :

«أَمَّا (التَّمْثِيلُ) –فِي القَتْلِ–؛ فَلَا يَجُوزُ إِلَّا عَلَىٰ وَجْهِ القِصَاصِ، وَقَدْ قَالَ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ –رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا–: مَا خَطَبَنَا رَسُولُ اللهِ –صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– خُطْبَةً إِلَّا أَمَرَنَا بِالصَّدَقَةِ، وَقَدْ نَهَانَا عَنِ المُثْلَةِ[1].

حَتَّىٰ الكُفَّارُ، إِذَا قَتَلْنَاهُمْ: فَإِنَّا لَا نُمَثِّلُ بِهِمْ –بَعْدَ القَتْلِ–، وَلَا نَجْدَعُ آذَانَهُمْ وَأُنُوفَهُمْ، وَلَا نَبْقُرُ بُطُونَهُمْ؛ إِلَّا إِنْ يَكُونُوا فَعَلُوا ذَلِكَ بِنَا: فَنَفْعَلَ بِهِمْ مِثْلَ مَا فَعَلُوا –وَالتَّرْكُ أَفْضَلُ–».

قُلْتُ: فَإِذَا كَانَ شَيْخُ الإِسْلَامِ –رَحِمَهُ اللهُ– يُحَرِّمُ (المُثْلَةَ وَالتَّمْثِيلَ) فِي القَتْلِ –وَلِغَيْرِ المُسْلِمِ–؛ فَكَيْفَ يُمْكِنُ تَصَوُّرُ تَجْوِيزِهِ (!) مَا هُوَ أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ –حَرْقًا! –وَفِي المُسْلِمِ–؟!

هَذَا دَلِيلٌ سَاطِعٌ عَلَىٰ كَذِبِ (الدَّوَاعِشِ) عَلَىٰ العُلَمَاءِ، وَافْتِرَائِهِمْ المُتَعَمَّدِ عَلَىٰ هَذَا الإِمَامِ الكَبِيرِ[2]، وَتَحْرِيفِهِمْ –وَبَتْرِهِمْ– لِكَلَامِهِ...

(١) رَوَاهُ أَحْمَد (١٩٨٥٧)، وَأَبُو دَاوُد (٢٦٦٧)، وَالطَّيَالِسِيُّ (٨٧٥). وَصَحَّحَهُ شَيْخُنَا –رَحِمَهُ اللهُ– فِي «إِرْوَاءِ الغَلِيلِ» (٢٢٣٠).

(٢) وَقَدِ اسْتَغَلَّ هَذَا المَكْرَ (الدَّاعِشِيَّ) –الكُبَّارَ– بَعْضُ مَنْ لَا خَلَاقَ =

وَلَا إِخَالُهُمْ فَعَلُوا ذَلِكَ -قَاتَلَهُمُ اللهُ- إِلَّا كَيْدًا خَبِيثًا -قَبِيحًا-؛ لِتَنْفِيرِ عَامَّةِ النَّاسِ مِنْهُ، وَإِبْعَادِهِمْ عَنْ مَنْهَجِهِ الْمُشْرِقِ الْجَلِيلِ.

فَلَا نَعْلَمُ فِي تَارِيخِ الإِسْلَامِ مَنْ وَقَفَ سَدًّا مَنِيعًا ضِدَّ الْخَوَارِجِ وَالرَّوَافِضِ «الَّذِينَ يُكَفِّرُونَ أَئِمَّةَ الْمُسْلِمِينَ»[1] مِثْلَ هَذَا الإِمَامِ.

❑ تشويهُ (داعش!) للإسلام، وصورتِهِ النَّقِيَّة:

وأكادُ أقولُ: لو أنَّ الكُفَّارَ -مُجتمِعين-وبخَيْلِهِم ورَجِلِهم- أرادُوا تَشويهَ حَقيقةِ الإسلامِ - وقد حاولُوا (!) -ولا يزالُون يُحاوِلُون!-: لَمَا استطاعُوا أنْ يَفعلُوا عُشْرَ مِعشارِ ما فَعَلَ هؤلاءِ التَّكفيريُّون... ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾!!

هذا علىٰ افتراضِ حُسْنِ النَّوايا! والّتي لا تَكْفِي -وَحْدَها- إنْ وُجِدَتْ!- لِصلاحِ أيِّ عَمَلٍ شرعيٍّ-! فكيف و......؟!

= لَهُمْ مِنْ أَهْلِ الصَّحَافَةِ، وَأَصْحَابِ الأَفْكَارِ الْمُنْحَرِفَةِ؛ فَشَنُّوا حَمْلَةً شَعْوَاءَ -بَاطِلَةً مُنْكَرَةً- عَلَىٰ هَذَا الإِمَامِ.. بِكُلِّ بَاطِلٍ وَزُور... وَبِجَهْلٍ سَابغٍ مَمْرُور!

وَانْظُرْ نَصَّ كَلَامِهِ -تَامًّا- فِي «الفَتَاوَىٰ الكُبْرَىٰ» (٥/ ٥٤٥)، وعنهُ: «الفُرُوع» (١٠/ ٢٦٥) -لابْنِ مُفْلح-، وَ(الشَّائِع) صَوَابُهَا: (السَّائِغ) -فِيهِمَا-.

(١) «الفَتَاوَىٰ الكُبْرَىٰ» (٣/ ٤٧٥) -لَهُ- رَحِمَهُ اللهُ-.

... فالرَّحمةُ هي الأصلُ في دَعوةِ النَّاس، و(السَّيفُ) استثناءٌ مِن هذا الأساس؛ كما قال -تعالىٰ-: ﴿لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلۡنَا مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلۡقِسۡطِۖ وَأَنزَلۡنَا ٱلۡحَدِيدَ فِيهِ بَأۡسٞ شَدِيدٞ﴾[الحديد:٢٥].

◻ الدَّعوةُ، ثُمَّ الجِهادُ -بضوابطِه[١]-:

قال العلّامةُ محمدٌ الأمينُ الشِّنقيطيُّ في كتابِهِ «أضواء البيان في تفسير القُرآن بالقُرآن» (١/ ٤٦٤) -مُفَسِّرًا هذه الآيةَ الكَريمةَ-:

«فيه الإشارةُ إلىٰ إعمالِ السَّيفِ بَعْدَ إقامةِ الحُجَّةِ؛ فإنْ لَمْ تَنْفَع الكُتُبُ: تَعَيَّنَتِ الكَتائبُ، واللهُ -تعالىٰ- قَد يَزَعُ بالسُّلطان ما لا يَزَعُ بالقُرآنِ»[٢].

واليومَ: لا تَخْلُو دَوْلَةٌ مِن دُوَلِ الدُّنيا المُعاصِرَةِ -جميعًا- مِن

---

(١) وَانْظُرْ مَا سَيَأْتِي (ص٧٥-٩٢).

(٢) رَوَىٰ ابنُ شَبَّةَ في «تاريخ المدينة» (٣/ ٩٨٨) -بِسَنَدِهِ- عن عُثمان -رضيَ اللهُ عنهُ-، قال: «لَمَا يَزَعُ السُّلطانُ النّاسَ أشدُّ ممّا يَزَعُهُم القُرآن».

وقال العلّامةُ السّمعاني في «تفسيرِه» (٤/ ٨٤) -شارِحًا-: «ومعناه: ما يَمتَنعُ النّاسُ مِنهُ خَوفًا مِن السُّلطان أكثرُ ممّا يَمتنعُ النّاسُ منهُ خَوْفًا مِن القُرآن».

جُيوشٍ، وأسلحةٍ، وجُنودٍ، واستعدادٍ؛ بل خَوْضِ حُروبٍ ومَقاتِلَ!

ولكنْ؛ كُلُّ ذلك -إذا نَسَبْنَاهُ إلىٰ الشَّرْعِ الحَكيمِ-: فضِمْنَ ضَوابطَ وأُصولٍ وقواعدَ؛ لا بأفاعيلَ عشوائيَّةٍ، أو حماساتٍ عاطفيَّة[1].

قالُوا غَزَوْتَ وَرُسْلُ اللهِ ما بُعِثَتْ ... لِقَتْلِ نَفْسٍ ولا جاءَت لِسَفْكِ دَمِ
جَهْلٌ وتَضْلِيلُ أَحلامٍ وسَفْسَطَةٌ ... فَتَحْتَ بالسَّيْفِ بَعْدَ الفَتْحِ بالقَلَمِ[2]

❏ منهجيَّةُ البَحثِ العلميِّ الفقهيِّ السَّديد:

وذاك الاستدلالُ (البغداديُّ) -المُتناقِضُ!- يَدفعُنا -ابتداءً- إلىٰ بيانِ المنهجِ الصَّحيحِ -المُنضبِطِ- لِفَهْمِ كَلامِ اللهِ -سُبحانَهُ وتعالىٰ- في القُرآن الكريم، وما صحَّ مِن حديثِ الرَّسُول ﷺ في سُنَّتِهِ المُشرَّفَةِ.

وهو:

أنْ يُجْمَع سائرُ ما وَرَدَ مِن نُصوصٍ في أيَّةِ مسألة شرعيَّةٍ فِقهيَّة، ولا

---

(١) وسيأتي لذلك مَزيدُ بيانٍ -بإذنِ الله -تعالىٰ-.

(٢) «الشَّوقيَّات» (١/ ٢٠١).

واسْتَحْسَنَها العَلَّامَةُ المُحَدِّثُ عَبدُ الحَيِّ الكَتّانِيُّ في «التراتيب الإداريَّة» (١/ ٢٦١).

يُعْتَمَدُ علىٰ البعض، ثُمَّ يَحكُم مَن كان أهلًا لذلك- بناءً علىٰ جَمْعِ النُّصوص -كُلِّها-.

يقولُ اللهُ - جلَّ جلالُه-: ﴿... أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ...﴾[البقرة:٨٥]،ويقولُ-تعالىٰ-:﴿...يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ...﴾[المائدة:١٣].

وقد ذمَّ اللهُ-سُبحانَهُ-:﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾[الحِجر:٩١].

وعند جَمْعِ جميعِ النُّصوصِ: يجبُ معرفةُ النصِّ الخاصِّ مِن النصِّ العامِّ، والنصِّ المُطلَقِ مِن النصِّ المُقيَّد، والنصِّ المُحكَمِ مِن النصِّ المُتشابِهِ(١).

وهي عُلومٌ أُصوليَّةٌ دَقيقةٌ -جدًّا-.

ويجبُ -كذلك- معرفةُ أسبابِ النُّزولِ القُرآنيَّةِ، وأسبابِ الوُرودِ -الحديثيَّةِ- للنُّصوصِ.

إضافةً إلىٰ الشُّروطِ الأُخرىٰ الدَّقيقةِ الوَثيقةِ -المَعروفةِ عندَ العُلماءِ-.

---

(١) انظُر «المُوافَقات» (٣/ ٣١٢) -للإمامِ الشاطبيِّ-.

فلا يَجوزُ -إذن- الاستدلالُ بآيةٍ -أو بجُزءٍ مِن آيةٍ- دُونَ إحاطَةٍ بكُلِّ ما جاءَ مِن أدِلَّةِ الكِتابِ والسُّنَّةِ في المسألةِ المُرادِ بَحْثُها.

وسببُ هذا: أنَّ جميعَ ما جاءَ في القُرآن حقٌّ، وكُلَّ ما جاءَ في الحديثِ الصَّحيحِ وَحيٌ؛ فلا يجوزُ أنْ يُؤخَذَ البعضُ، ويُتركَ البعضُ!

وبالتّالي؛ فيجبُ -قبل أيِّ شيءٍ- التَّوفيقُ بين النُّصوصِ قَدْرَ المُستطاع؛ إلّا أنْ يكونَ -ثَمَّةَ- سَبَبٌ واضحٌ لترجيحِ أَمْرٍ علىٰ أمر.

❏ **صِفاتُ المُفتِي:**

وهذا ما شَرَحَهُ الإمامُ الشافعيُّ في «الرِّسالةِ»، وأجمعَ عليه عُلماءُ الأُصول -جميعًا-.

مِن ذلك: ما قالَهُ إمامُ الحرمَين الجُوَيني في كتابِهِ «البُرهان في أُصول الفِقه» (٢/ ٨٧٠):

«**فَصْلٌ** في صِفات المُفتي، والأوصافِ الّتي يُشتَرَطُ استجماعُه لها... ينبغي أنْ يكونَ المُفتِي عالِمًا باللُّغةِ؛ فإنَّ الشريعةَ عربيَّةٌ... ويُشترَطُ أنْ يكونَ عالِمًا بالنَّحوِ والإعرابِ... ويُشترَطُ أنْ يكونَ عالمًا بالقُرآنِ؛ فإنَّه أصلُ الأحكام... ومعرفةُ النّاسخِ والمنسوخِ لا

بُدَّ مِنهُ، وعِلمُ الأصولِ أصلُ البابِ... ويَستَبِينُ مَراتِبَ الأدلَّةِ والحُجَجِ، وعِلمَ التَّواريخ... وعِلمَ الحديثِ لِيُمَيِّزَ بين الصَّحيحِ والسَّقيم، والمَقبولِ والمَطعون... وعِلمَ الفِقه...

ثُمَّ يُشتَرَطُ وراءَ ذلك -كُلِّه- فِقهُ النَّفسِ[1]؛ فهو رأسُ مال المُجتهِدِ...

وعبَّرُوا عن جُملة ذلك بأنَّ المُفتِي: مَن يستقِلُّ بمعرفةِ أحكام الشَّريعة -نصًّا واستنباطًا-؛ فقولُهم: (نصًّا)؛ يُشيرُ إلىٰ معرفةِ اللُّغةِ، والتَّفسير، والحديث، وقولُهم: (استنباطًا)؛ يُشيرُ إلىٰ معرفةِ الأُصولِ، والأقيِسَةِ، وطُرُقِها، وفقهِ النَّفْس».

وهو -كذلك- عَيْنُ ما قرَّرَهُ الإمامُ الغَزَاليُّ في «المُستصفىٰ» (١/ ٣٤٢)، والحافظُ جلال الدِّين السُّيُوطي في «الإتقان في عُلوم القرآن» (٤/ ٢١٣) -وغيرُهما مِن العُلماء-.

(١) قال الجُوينيُّ في «الغِيَاثي» (ص٤٠٤): «أهمّ المطالب في الفِقه: التدرُّب في مآخِذ الظُّنون في مَجال الأحكام.

وهذا هو الّذي يُسمَّى: (فقه النَّفس)، وهو أنفسُ صفات عُلماء الشَّريعة».

وانظُر «نهاية المَطْلَب في دِراية المَذهب» (١٤/ ٢٨٧) -له- رحمهُ اللهُ-.

ومِن أهمّ أركان أُصولِ المَعرفة وقواعد الفقه: فَهْمُ اللُّغة العربيَّة:

وهذا يعني فَهْمَ عُلوم اللُّغة، والقواعد، والنَّحو، والصَّرف، والبلاغة، والشِّعر، وأُصولِ الكلمات، والتفسير.

وبدون هذه العُلوم؛ فإنَّ الخطأَ مُحْتَمَلٌ، بل راجحٌ، بل مُؤَكَّدٌ!

❑ مِن تَأَلِّي (داعش!) على الله -تعالى-:

فمِن المُلاحَظِ -تَمْثِيلًا على ما ذَكَرْنَاهُ-: أنَّ إعلانَ ما سَمَّتْهُ (داعش) -برئاسةِ (أبي بَكرٍ البغدادي)-: «الخلافةَ»: كان عُنوانُه: «هذا وَعْدُ الله»!

وقَصَدَ صاحبُ الإعلانِ بـ(وَعد الله): ما وَرَدَ في نَصِّ الآيةِ الكريمةِ: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًاۚ يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْـًٔاۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾[النور:٥٥].

وهذا استدلالٌ باطِلٌ...

إذْ لا يجوزُ أنْ تُنَزَّلَ آيةٌ عامَّةٌ مِن آياتِ القُرآنِ الكريمِ -جزمًا- علىٰ حَدَثٍ خاصٍّ -مُعيَّنٍ!-مُحَدَّدٍ!- حَصَلَ بَعْدَ (١٤٠٠) عام مِن نُزول القُرآن!

فكيفَ يَقولُ أبو محمد العَدنانيُّ -قاطِعًا جازِمًا- بأنَّ وَعْدَ اللهِ هو الخلافَةُ المَزعُومَةُ -هذه-؛ قائلًا: «هذا وَعد الله»؟!

هذا تَألٍّ علىٰ اللهِ -لا شكَّ ولا رَيْبَ-.

فعلىٰ فرض صحّة المَعْنَىٰ العامِّ لِزَعْمِهِ، ومُرادِه في دَعْواهُ (!) -إنْ كان ولا بُدَّ-: فالواجبُ عليه أنْ يَقولَ: «هذا (مِن) وَعْدِ الله»!

فلا يجوزُ -إذَنْ- أنْ يُؤخَذَ نصٌّ -ما- مِن القُرآن بدونِ فَهْمِهِ في سياقِهِ الصَّحيحِ الكامِلِ!

☐ دَعْوَى استِسهال (!) الدِّين، وبيانُ خَطَرِ تَعميمِها:

كما لا يجوزُ -أيضًا- تعميمُ القولِ بأنَّ: «الدِّينَ سَهْلٌ ويَسيرٌ! وإنَّ الرسولَ ﷺ وصحابتَهُ الكرامَ كانُوا بُسَطاء، فلِمَ نُعقِّد الدِّين؟»[١]!!!

(١) وهي كلمةُ حَقٍّ يُرادُ بِهِ باطلٌ!

كما ادَّعاهُ أبو البراء الهِنْدي -الدّاعِشِيّ!- قائلًا-: «افتحُوا المُصحفَ! واقرأوا آيات الجِهاد! وكُلُّ شيء سيتَّضح... كل العلماء يَقولون لي: (هذا فرض وذاك ليس فرضًا، وهذا ليس وقت الجهاد)... اترُكوا الجميع، واقرأوا القُرآن؛ تعرفوا الجهاد»[1]!!

فأينَ الضَّوابِطُ، والشُّروطُ، والمَوانِعُ، وتقديرُ المَصالحِ والمَفاسدِ، ومَعرفةُ أُصولِ الفَتْوَىٰ، ومَوازينِ القُوىٰ، ومواضعِ الساسةِ، والسياسةِ، و.. و..؟!

ولو قَرَأَ هؤلاءِ (!) طَرَفًا يَسِيرًا مِن السِّيرةِ النَّبويَّةِ -في (العهدِ المَكِّيِّ)، أو (صُلْح الحُدَيْبِيَة) -فقط-: لَعَرَفُوا مِقدارَ ما هُم في الهَوَىٰ مُتَلَبِّسُون! وكَم هُم للهُدَىٰ مُخالِفُون!!

إنَّ هذا -هكذا- فَتْحٌ لأبوابِ الجَهالةِ والجَهْل؛ تحت عُنوان: (الدِّين سَهْل)!!!

فاللهُ -سُبحانَهُ وتعالىٰ- يَقولُ: ﴿...قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ...﴾ [الزُّمَر:٩]، ويقولُ -تعالىٰ-: ﴿...فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ

---

(١) وهو مَنقولٌ عنهُ في (الإنترنت).

لَا تَعْلَمُونَ ﴾[النحل:٤٣] [الأنبياء:٤٣]، ويقولُ -عزَّ وجلَّ-: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ﴾[النساء:٨٣].

فعلَىٰ الجميع أنْ يَفْهَمَ أنَّ الصَّحابةَ الكرامَ -رضيَ اللهُ عنهُم- كانُوا أكبَرَ وأعظَمَ منَّا -جميعًا- فَهْمًا وفِقْهًا وعَقْلًا-؛ ومع ذلك كانت قلَّةٌ قليلةٌ -فقط- مِن الصَّحابةِ -رضي اللهُ عنهُم- مُؤهَّلَةً للإفتاء[(١)].

❑ مِن ضوابط العِلْم الشَّرعيِّ:

فالفقهُ ليس بالأمرِ السَّهلِ، وليس لأيِّ إنسانٍ أنْ يتحدَّثَ فيه ويُفتِي؛ يقولُ الله -سُبحانَهُ وتعالىٰ-: ﴿...إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾[الرعد:١٩]:

وقد قالَ الإمامُ الشافعيُّ -رحمهُ اللهُ- في «الرِّسالةِ» (ص٤١):

«فالواجبُ علىٰ العالَمِين أنْ لا يَقُولُوا إلّا مِن حيثُ عَلِمُوا.

وقد تكلَّمَ في العِلمِ مَن لَو أمسكَ عن بعضِ ما تكلَّم فيه -منهُ- لَكان الإمساكُ أَوْلَىٰ به، وأقربَ مِن السَّلامةِ له -إنْ شاءَ اللهُ-».

---

(١) ولِقِلَّتِهِم -فِعْلًا- حَصَرَ -أهلَ الفتوَىٰ- منهم- بَعضُ أهلِ العِلْمِ؛ كما فَعَلَ الإمامُ ابنُ القيِّمِ في «إعلام المُوقِّعين» (١/ ٤٢ - فما بعدَها)؛ فتأمَّل!!

وقال الإمامُ ابنُ حَزم -رحمهُ اللهُ- في «الأخلاق والسِّيَر في مُداواةِ النُّفوسِ» (ص٦٧):

«ولا آفةَ علىٰ العُلومِ وأهلِها أضرُّ مِن الدُّخَلاء فيها وَهُمْ مِن غيرِ أهلِها؛ فإنَّهُم يَجهلُونَ: ويَظُنُّونَ أنَّهُم يعلمون! ويُفسِدُون: ويُقَدِّرُون أنَّهُم يُصلِحُون»!

❑ اعترافاتٌ بما في (داعش!) مِن الجَهل والجُهلاء:

وقَد نَقَلَتْ جريدةُ (الغَدِ) -الأُرْدُنِّيَّةُ-، بتاريخ: (٨/ ١٢/ ٢٠١٤) عن الجِهاديِّ (!)أبي قَتادةَ الفِلَسْطِينيِّ قَوْلَهُ -في وَصْفِ حالِ (داعِش)-:

«لا يُوجَدُ طالِبُ عِلْمٍ حَميدٌ مالَ إليهِم! ولا يُوجَدُ إلّا الجَهْلُ! ثُمّ ازدادَ الشَّرُّ والفِتنةُ في تَكفيرِهِم[1] المُسلِمينَ والمُجاهِدِينَ، وقَتْلِهِم وقِتالِهِم»!!

---

(١) أرجُو أنْ يَكُونَ في أقوالِ (أبي قَتادةَ) -هذِه- ما يُنْبِئُ (!) عن رُجوعِهِ عن أفكارِهِ التَّكفيريَّةِ -التَّدميريَّةِ التَّقتيليَّةِ!- السَّابِقَةِ -وهي مشهورةٌ مَعروفةٌ-!

وفي كتابِ «تخليص العِبادِ مِن وَحشيَّة أبي القتاد؛ الدَّاعِي إلىٰ قَتْلِ النِّسوان، وفَلَذَاتِ الأكباد» -للأخِ المُكَرَّمِ الشيخِ عَبدِ المَالِك الرَّمضانِيِّ- جَمْعٌ لِأكثَرِ فتاوِيهِ القَديمَة، ونَقْضٌ لآرائِهِ غيرِ القَويمَة!!

وقال: «... إنَّهُم إلىٰ زَوالٍ، وإنَّها فِتنةٌ...»!

وقال: «... ليسُوا مِنَّا، ولَسنَا مِنهُم»!

وعنِ المُعجَبِينَ بِفِكْرِ وعمليَّاتِ (داعِشَ): قال أبو قَتادَةَ -كما في المصدرِ المذكورِ -نَفْسِه-: «إنَّ بعضَ البُسطاءِ انْغَرَّ بهِم لإعلانِهِم الخِلافةَ، وإقامةِ الحُدودِ، لكنَّ هذا لا يُنسِي العاقِلَ أصلَ مذهبِهِم وعملِهِم! وها أنتُم تَرَوْنَ تَفرُّغَهُم لِقتالِ المُسلِمِينَ والمُجاهِدِين -وخاصَّةً في أماكنِ نَشاطِ المُجاهِدِين[1]-»!!

ثُمَّ قال: «حاوِرُوهُم بالعِلْمِ والنَّصيحةِ، فإنْ لَم يَقْبَلُوا: فأبعِدُوهُم عنكُم، واتَّقُوا منهُم كما تتَّقون مِن الأعداءِ.

وهُم كذلك؛ وقد قَتَلُوا الناسَ بعدَ تكفيرِهِم، واستحلُّوا أموالَهُم ودماءَهم!

والبعضُ ما يزالُ يُردِّدُ -عنهُم-: (إخواننا)؛ لا -واللهِ- ليسُوا كذلك، وسَتَرَوْنَ منهُم أكثرَ ممَّا وَقَعَ»!!

وقد اعترفَ ببعضِ ذلكَ (!) أبُو مُصعبٍ الزَّرقاويُّ -أوَّلُ أميرٍ

---

(١) أَيُّ دَعْوَىٰ جِهَادِيَّةٍ -اليَوْمَ- بِدُونِ ضَوَابِطَ شَرْعِيَّةٍ؛ فَهِيَ فَسَادٌ وَإِفْسَادٌ!

لِداعِشَ- قَبْلَ (تدعيشِها!)- قائلًا[١]-: «يا عبادَ الله! لا تكادُ تجدُ عالِمًا بيننا يُستفتىٰ! ولا طالِبًا به يُقتدَىٰ!»!

أقول:

ولا يزالُ الحالُ علىٰ ما هو عليه؛ بل قد يَكُونُ أسوأَ -جَهْلًا، وتَجاهُلًا، وجَهالةً- وبخاصَّةٍ بَعْدَ تَهافُتِ (!) آلافِ الشَّبابِ الأعاجِمِ -العاطِفِيِّين المُتعاطِفِين!-مِن بِلادِ الغَرْبِ- عليهم!!

وأقرَّ بذلك -كذلك- أبو مصعبٍ السُّوريُّ -وهو مِن القياداتِ (الجهاديَّةِ) [٢] -الشهيرةِ -اليومَ- في كتابِهِ «مختصر شهادتي علىٰ الجهادِ في الجزائر» (ص٧٢) مُعترِفًا بِـ: «غياب العلماء وكبار الدُّعاة عن قيادة تلك الحركات الجهادية... ممّا أدّىٰ إلىٰ ... تخبُّطِهِم وارتكاب الأخطاء»!!

---

(١) في شريط «رسالة إلىٰ علماء الأمة ومشايخها».

(٢) مِن بابِ الأمانَةِ أقولُ: ظَهَرَت لهذا الرَّجُلِ مُراجَعاتٌ -وتَراجُعاتٌ-؛ تدلُّ علىٰ مُخالفتِهِ كَثيرًا ممّا كان هو -نَفْسُهُ- عليه مِن أفكارٍ! فضلًا عمَّا لا يَزالُ عليه الأكثَرون (منهم) -مِن تِلْكُمُ الأفكارِ-!

ونَرجُو لهُ كُلَّ خَيْرٍ في دِينِهِ ودُنياه، وأنْ يُتِمَّ اللهُ -تعالىٰ- لهُ الهُدَىٰ والتَّوفيقَ.

وها هُنا مَسألةٌ مَنهجيَّةٌ -مُهِمَّةٌ-، وهي:

❏ الاختلافِ:

إِذِ الاختلافُ نَوعان:

الاختلافُ المذمومُ، والاختلافُ المَعذُورُ بِه:

- أمّا الاختلافُ المذموم، فيقولُ الله -سُبحانهُ وتعالىٰ-: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡبَيِّنَةُ﴾[البيِّنة: ٤].

- وأمّا الاختلافُ المعذورُ به؛ فيقولُ اللهُ -تعالىٰ-: ﴿... فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَا ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِ مِنَ ٱلۡحَقِّ بِإِذۡنِهِۦ ...﴾[البقرة:٢١٣].

يُبَـيِّنُ ذلـكَ -تمامًـا- قـولُ الإمـامِ الـشافعيِّ -رحمـهُ اللهُ- في «الرِّسالةِ» (ص٥٦٠):

«الاختلافُ مِن وَجهَيْنِ:

- **أحدُهما**: محرَّمٌ.

- ولا أقولُ ذلك في الآخَرِ[1].

---

(١) يَعني: غير مُحرَّم.

* أمّا الاختلافُ المُحرَّم؛ فكُلُّ ما أقامَ اللهُ به الحُجَّةَ في كتابِهِ، أو علىٰ لسانِ نبيِّه -مَنصوصًا بَيِّنًا-: لمْ يَحِلَّ الاختلافُ فيه لمن علمه.

* وما كان مِن ذلك يحتملُ التَّأويلَ، ويُدرَكُ قِياسًا، فذَهَبَ [مَن لَهُ أنْ يَجتهدَ] -المُتأوِّلُ أو القايسُ- إلىٰ معنًىٰ يحتملُهُ الخبرُ أو القياسُ -وإنْ خالَفَهُ فيه غيرُه-: لَم أقُل: إنَّهُ يُضَيَّقُ عليه ضِيقَ الخِلافِ في المنصوصِ»[1].

أَقولُ:

وحينَما يُوجدُ اختلافٌ بين الأئمَّةِ المُعتبَرِين: فيَنْبَغِي الأخذُ بالأقوىٰ حُجَّةً.

وإلّا -عندَ التعذُّر أو التَّعسُّر- أُخِذَ بالأَيْسَرِ والأرحم «**ما لم يَكُن إثْمًا**»[2]- ولا يُشدَّد-.

---

(١) وما بين المعقوفَين مِن كتابِ «جُمّاع العِلم» (ص٤٥) -لهُ-رحمةُ اللهِ عليهِ-.

(٢) رواهُ البُخاريُّ (٣٥٦٠)، ومُسلمٌ (٢٣٢٧) عن عائشةَ -رضيَ اللهُ عنها-، عن النبيِّ ﷺ.

❐ ليس التَّشدُّد مِن الدِّين؛ بل هو مُناقضٌ له:

ولا يُظَنُّ أنَّ الشِّدَّةَ هي مِعيارُ التَّقوىٰ -كما هو تصوُّرُ بعضِ الجَهَلَةِ-؛ فاللهُ -تعالىٰ- يقولُ: ﴿وَٱتَّبِعُوٓاْ أَحۡسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُم ...﴾ [الزُّمَر:٥٥]، ويقولُ اللهُ -سبحانَهُ-: ﴿خُذِ ٱلۡعَفۡوَ وَأۡمُرۡ بِٱلۡعُرۡفِ وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡجَٰهِلِينَ﴾ [الأعراف:١٩٩]، ويقولُ اللهُ -عزَّ وجلَّ-: ﴿ٱلَّذِينَ يَسۡتَمِعُونَ ٱلۡقَوۡلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحۡسَنَهُۥٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾[الزُّمَر:١٨].

فلا يُعتبَرُ الرَّأيُ الأشدُّ هو الأتْقَىٰ! أو أنّ في الشِّدَّةِ درجةً أعلىٰ مِن مَرَاقِي التديُّن والإخلاص لله -جلّ جلالُه-!

بل كثيرًا ما يكونُ في الشِّدَّةِ غُلُوٌّ؛ يقولُ اللهُ -تعالىٰ-: ﴿...يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلۡعُسۡرَ ...﴾ [البقرة:١٨٥]، وقال ﷺ: **«لا تُشَدِّدُوا علىٰ أنفُسِكُم: فيُشَدَّدَ عليكُم؛ فإنَّ قَوْمًا شَدَّدُوا علىٰ أنفُسِهم؛ فشدَّدَ اللهُ عليهم...»** (١).

---

(١) رواهُ أبو داود (٤٩٠٤)، وأبو يَعلىٰ (٣٦٩٤)، والضياء في «الأحاديث المُختارة» (٢١٧٨). =

❐ غُرور (داعش!) -لتشدُّدِهم-:

وكثيرًا ما يُصاحِبُ التشدُّدَ (غُرورٌ) -أيضًا-؛ لأنَّ المُتشدِّد -في طبيعة الحال- يقولُ لِنَفْسِهِ: «أنا مُتشدِّدٌ، ومَن دُونِي فيه نَقْصٌ»! و: «أنا أكمل منه»! و.. و..!!

ويَظهَرُ هذا (الغُرورُ) -بِأبشعِ صُورةٍ- في (داعِش) -وقياداتِها- بِمِثْلِ ما قالَ أميرُها السابقُ أبو عُمَرَ البغداديُّ -في رسالتِه «وعد الله»-:

«... إنَّنِي أَحسِبُ أنَّ الّذينَ يُقاتِلُونَ المُحتلَّ في (دولةِ العِراقِ الإسلاميَّةِ) هُم أولياءُ اللهِ في أرضِهِ! القائمِينَ (كذا!!) بفَرْضِ الزَّمانِ! علىٰ قِلَّةِ وخِذلانِ المُتَّبِعين لشريعةِ الرَّحمنِ! فإنْ لَم يَكُن هذا الّذي يُقاتِلُ في سبيلِ اللهِ ويُفجِّرُ نَفْسَهُ (!!) -دِفاعًا عن دِينِهِ، ونُصرةً لشريعتِهِ- هو وليَّ اللهِ في الأرضِ؛ فمَن؟!».

... فأيُّ غُرورٍ أشدُّ مِن هذا -باللهِ عليكُم-!؟

وأيُّ تزكيةٍ مُحرَّمةٍ أكثرُ مِن هذه -بربِّكُم-؟!

وانظُر كيفَ بَنىٰ النَّتيجةَ الفاسِدَةَ علىٰ مُقدِّمَةٍ أشدَّ فَسادًا!!

= وحسَّنهُ شيخُنا الإمامُ الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٣١٢٤).

وكيفَ يُمكِنُ لِأمثالِ هؤلاءِ المغرورِينَ أنْ يَسمعُوا الحقَّ؛ فضلًا عن أنْ يَنصاعُوا له!!!

وقد رَوَىٰ الإمامُ أحمدُ في «المُسنَد» (١٢٨٨٦) عن أنسٍ، قال: ذُكِرَ لي أنَّ رسولَ الله ﷺ قال:

«إنَّ فيكُم قَوْمًا يَعْبُدُونَ ويَدْأَبُون؛ حتَّىٰ يُعْجَبَ بِهِم النَّاسُ! وتُعجِبَهم نُفوسُهم!! يَمْرُقُونَ مِن الدِّين مُرُوقَ السَّهْمِ مِن الرَّمِيَّةِ»[(١)].

❐ بَيْنَ (الغُرور بالنَّفس)، و(سُوء الظنِّ بالله):

وهذا الغُرورُ يَتَضَمَّنُ -أيضًا- سُوءَ ظنٍّ خَفِيًّا بالله -تعالىٰ-؛ وكأنَّ اللهَ -سُبحانه وتعالىٰ- نزَّلَ القُرآنَ الكريمَ لِيُشقيَ النّاس! وهو القائلُ -سُبحانه وتعالىٰ-: ﴿طه[(٢)]. مَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ لِتَشۡقَىٰٓ﴾[طه: ١-٢].

---

(١) ورواهُ -عنهُ- عبدُ الله ابنُه في «السُّنَّة» (١٥٤٧)، وأبو يَعْلَىٰ (٤٠٦٦)، والهَرَوِيُّ في «ذَمِّ الكَلام» (٤١٦).

وقال المُناوِيُّ: إسنادُهُ جيِّدٌ -كما في «الجامع الكَبير» (٨٠٧٠) -للسُّيوطِيِّ-.

(٢) (فائدةٌ): قال الإمامُ العلّامةُ ابنُ القيِّم في «تُحفة المودود» (ص١٢٧): «وأمّا ما يَذْكُرُهُ العوامّ أنَّ ﴿يسٓ﴾، و﴿طه﴾ مِن أسماءِ النبيِّ ﷺ؛ فغيرُ صحيحٍ،=

❑ انتِشارُ الإسلام بالحِكْمَةِ والرَّحمة :

ومِن الجديرِ بالذِّكرِ: أنَّ مُعظمَ الّذين أسلمُوا عبرَ التّاريخ؛ إنَّما أسلمُوا بالدَّعوةِ الحكيمةِ الحَسَنَةِ؛ كما قال اللهُ -تعالىٰ-: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴾[النحل:١٢٥]، وقال رسولُ الله ﷺ: «**عليكَ بالرِّفقِ، وإيَّاكَ والعُنفَ والفُحْشَ**»[(١)].

ولمّا امتدَّ الإسلامُ سياسيًّا -نتيجةً للفُتوحات الإسلاميَّةِ[(٢)]- بَقِيَ معظمُ أهالي تِلكَ البِلادِ المَفتوحةِ -مِن خُراسان إلىٰ المغرب العربي- نَصارَىٰ- لمئات السَّنوات-: إلىٰ أنْ أسلمُوا بالتَّدريجِ؛ نتيجةَ الدَّعوةِ الحَسَنَةِ التي حَصَلَت، وليس بالشِّدَّةِ والإكراه.

وهنالكَ دُوَلٌ كبيرةٌ، وأقاليمُ كاملةٌ أَسلمَت بدُون فتوحاتٍ؛

=ليس ذلك في حديثٍ صحيح، ولا حَسَن، ولا مُرْسَل، ولا أَثَرٍ عن صاحب.

وإنَّما هذه الحُروفُ؛ مِثلُ: ﴿الٓمٓ﴾، و﴿حمٓ﴾، و﴿الٓر﴾ -ونحوها-».

(١) رواهُ البخاريُّ (٦٠٣٠).

(٢) انظُر حولَ مَشروعيَّةِ (الفُتوحات)، و(جِهاد الطَّلَب) -وضابطِها-: مَا سيأتِي (ص٨٦).

نتيجةَ الدَّعوةِ، مثل: أندونيسيا، وماليزيا، وكثيرٍ مِن البِلادِ الآسيويَّةِ، وسائرِ أفريقيا الغربية والشرقية -وغيرها-.

وهي -جميعًا- مِن أكبر مناطق دول المُسلمين في العالَمِ -كُلِّه- اليومَ-.

فالتشدُّد ليس مِعيارًا للتَّقوىٰ، ولا خِيارًا أَفضلُ لِنَشْرِ الإسلام!

❑ عدم تقدير (داعش!) للمصالح والمَفاسد:

... مع كَوْنِهِ مِن أهمِّ أُسُسِ القواعد الفقهيَّة الشَّرعيَّة الَّتي لا يُدرِكُها إلَّا أهلُ الفِقه الصَّادقُون.

وقد نبَّهَ شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّة -رحمهُ اللهُ- علىٰ غَلَطٍ يَقَعُ فيه الكَثيرونَ -اليومَ- ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ -ممَّن: «... يُريدُ أنْ يأمُرَ وينْهَىٰ؛ إمَّا بلسانِهِ وإمّا بيدِه -مُطلَقًا- مِن غيرِ فِقْهٍ وحِلْمٍ وصَبْرٍ ونَظَرٍ فيما يَصلُحُ مِن ذلك وما لا يَصلُح! وما يَقْدِرُ عليه وما لا يَقْدِرُ... فيأتي بالأمر والنَّهي مُعتقدًا أنَّهُ مُطيعٌ في ذلك لله ورسوله! وهو مُعتدٍ في حُدودِه؛ كما انتصبَ كثيرٌ مِن أهل البِدَعِ والأهواء -كالخوارجِ والمُعتزلَة والرَّافضة- وغيرهم- ممَّن غَلِطَ فيما أتاه

مِن الأمر والنَّهي والجِهاد علىٰ ذلك»[١].

في الوقتِ الذي نرَىٰ فيهِ أبا مُصعَب الزَّرقاوي -المُؤسِّسَ الأوَّلَ لِـ(داعش)- يَقولُ -ساخِرًا مِن هذا التَّأصيلِ الأصيل! ضارِبًا بهِ عُرْضَ الحائطِ!- في شريطِهِ «رسالة إلىٰ عُلماء الأُمَّة»:

«فأين أنتُم يا عُلماء الأُمَّة؟! إلىٰ متىٰ تَنكُصون؟! وعن الحقِّ تَرغَبُون؟! أما زالت (المفاسد والمصالح) دِينًا لكُم ومنهجًا؟!»!!

ويُخالِفُ هذا القولَ -مِن الزَّرقاوي- (قولُ) أبي محمد العدناني -لا فعلُه؛ فتأمَّل!-؛ حيثُ قال:

«فإنّ مِن الحِكمةِ (!) تَحييدَ الأعداءِ، وتقليل الجَبَهات، ومِن الحماقَةِ: فَتحُ جَبهاتٍ عِدَّةٍ! ومُقاتَلَةُ جميعِ النّاسِ»!!

.. نَعَم -واللهِ- مِن الحماقةِ-جدًّا-:(فتحُ جَبَهاتٍ عِدَّةٍ، ومُقاتلةُ جَميع النّاس)!!

... وهل صنائعُكم -اليومَ- إلّا ذلك؛ بل أكثرُ -بكثيرٍ-مِن ذلك -وأنتُم تُواجِهُون العالَمَ -أجمعَ-؟!

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٢٨/ ١٢٨).

وهذا بابٌ آخَرُ يَجِبُ الوُقوفُ عندَهُ:

❏ فقه الواقع، بين الحقِّ والباطل:

فكثيرًا ما نَسْمَعُ مِن بعضِ الشَّبابِ مُصطلحَ (فقه الواقع!)[١]!!

والمعنىٰ المُرادُ به -علىٰ الوَجْهِ الحقِّ- هو:

كيفيـةُ إنـزال الأحكـام الـشرعيَّة علـىٰ النـاس، والتعامـلُ معهـا بحسب الواقع الّذي عليه النّاسُ وأحوالُهم؛ وذلـك: بإبصارِ الواقـعِ الّــذي يعيــشُهُ النّــاسُ، والتعــرُّفِ إلــىٰ مــشكلاتِهم، ومُعانــاتِهم، واستطاعتِهم، وما يتعرَّضُون له.

ومِن مَهامِّ (فقه الواقعِ): أن يَنظُرَ إلىٰ النُّصوصِ الّتي تتنزَّلُ علىٰ النّاس في واقعِهم في مرحلةٍ مُعيَّنة مِن الزَّمَنِ، وما يُمكِنُ أنْ يُؤجَّلَ مِن الأحكامِ الشرعيَّةِ المَنُوطَةِ بالاستطاعةِ.

---

(١) ولكنْ؛ يُديرُونَهُ علىٰ غير التَّوجيهِ -والمعنىٰ- العلميِّ -الصَّحيح- عند فقهاءِ الشَّريعةِ!

يُريدُونـهُ علىٰ معنَىٰ الانـشِغال الـسِّياسي! والخَـوض في مَتاهـات الإعـلام العصرانِيِّ!!

قال الإمامُ الغَزَاليُّ:

«أمّا الواقعُ في رُتبةِ الضَّروراتِ؛ فلا بُعْدَ في أنْ يُؤدِّيَ إليهِ اجتهادٌ -وإنْ لَم يشهدْ له أصلٌ معيَّن-»(١).

ويقولُ الإمامُ ابنُ قيِّم الجوزيَّة -رحمهُ اللهُ-: «بل ينبغي له [المُفتِي] أنْ يكونَ فقيهًا في معرفة مَكْرِ النّاسِ وخِداعِهم واحتيالِهم وعوائدِهم وعُرفيّاتهم؛ فإنّ الفتوىٰ تتغيَّر بتغيُّر الزمان والمكان والعوائد والأحوال، وذلك -كُلُّه- مِن دينِ الله»(٢).

وقال -رحمهُ اللهُ-:

«ولا يتمكَّنُ المُفتِي -ولا الحاكِمُ- مِن الفتوىٰ والحُكْمِ بالحقِّ؛ إلّا بنوعَيْن مِن الفَهْمِ:

أحدُهما: فَهْمُ الواقعِ، والفِقهُ فيه، واستنباطُ عِلْمِ حقيقةِ ما وَقَعَ بالقَرائنِ والأَماراتِ والعلاماتِ؛ حتّىٰ يُحيطَ به عِلمًا.

والنَّوعُ الثّاني: فَهْمُ الواجِبِ في الواقعِ، وهُو: فَهْمُ حُكْمِ الله الّذي

---

(١) «المستصفىٰ في أصول الفقه» (١/ ٤٢٠) للإمام الغَزَالي.

(٢) «إعلام الموقِّعين عن ربِّ العالمِين» (٤/ ١٥٧) لابنِ قيِّم الجوزيَّة.

حَكَمَ به في كتابِهِ، أو علىٰ لِسانِ نبيِّهِ في هذا الواقعِ، ثُمّ يُطَبِّقُ أحدَهُما علىٰ الآخَرِ.

فمَن بَذَلَ جُهْدَهُ، واستفرغَ وُسْعَهُ في ذلك: لَم يَعْدَمْ أَجْرَيْنِ، أو أَجْرًا.

فالعالِمُ مَن يتوصَّلُ بمعرفةِ الواقعِ والتفَقُّهِ فيهِ إلىٰ معرفةِ حُكْمِ الله ورَسولِهِ»(١).

هذا هو (فِقْهُ الواقعِ)(٢) -الحَقُّ-، ودَعْكَ مِمَّا سِواهُ ممّا يُخالِفُهُ أو يُناقِضُهُ!

---

(١) المصدر السابق (١/ ٦٩).

(٢) وقد كَتَبْتُ رِسالةً -قَبْلَ نَحوِ رُبع قَرْنٍ- بعُنوان: «**فقه الواقع بَيْن النَّظريَّة والتَّطبيق**» -مَطبوعة-.

ولشيخِنا الإمامِ الألبانِيِّ -رحمهُ اللهُ- رِسالةُ «**سُؤال وجواب حول فِقه الواقع**» -طُبِعَ بمُراجعَتِي وتَقديمي-.

وبعد:

فتاليًا مُلاحظاتٌ منهجيَّةٌ -عِدَّةٌ- علىٰ أفكارِ (داعش)، وأفرادِها، وقياداتِها، وفَعائلِها، وذَرائعِها؛ لا نأخذها مِن وسائلِ الإعلامِ، والقِيلِ والقال! وإنَّما بشرط التثبُّتِ والتبيُّنِ -لا غير-:

١- قَتْل الأبرياء:

يقولُ اللهُ -تعالىٰ-: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ...﴾[الإسراء:٣٣].

وقال -سُبحانَهُ-: ﴿قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۖ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ۖ وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ۖ وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الأنعام:١٥١].

فقَتْلُ النَّفْسِ -أيِّ: نفس- هو حرامٌ، ومِن أكبرِ المُوبِقاتِ:

يقولُ اللهُ -تعالىٰ-: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ۚ وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم بَعْدَ ذَٰلِكَ فِى ٱلْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ﴾ [المائدة:٣٢].

وقد أقدمتُم علىٰ قَتْلِ كَثيرٍ مِن الأبرياءِ[1] الّذينَ لَم يَكُونُوا مُحارِبِينَ ولا مُسلَّحِين؛ فقط: لِكَوْنِهم يُخالِفُونكُم في الرَّأيِ[2]!

(١) نَعَم؛ قد تُغالِطُونَ -أو بعضُكُم!- في (تحديدِ) معنَىٰ (الأبرياء)!!
فـ(الأبرياء) -عندنا- قد لا يَكُونُونَ (أبرياء) عندكُم!
... وتَجِدُونَ -أو تُوجِدُون!- أَلْفَ وَسيلةٍ وَحِيلَةٍ لِتَجريمِهِم وتَقتيلِهِم! وإخراجهم عن حدِّ (الأبرياء!)! -بحَسَبِ أفكارِكُم وآرائِكُم-!!

(٢) بل النبيُّ ﷺ لَم يَقتُلِ المُخالِفِينَ له مِن المُنافِقِين، ولَم يأذَنْ لأحدٍ بقَتْلِهِم، وقال ﷺ: «**لا يتحدَّثُ النّاسُ أنَّ محمدًا يَقتُلُ أصحابَهُ**».
رواهُ البُخاريُّ (٤٩٠٧)، ومُسلمٌ (٢٥٨٤) عن جابر بنِ عبد الله -رضي الله عنهُ-.

٢- قتل الرسل (السُّفَراء):

مِن المعلوم في دِينِ الإسلام: أنّ قتلَ الرُّسُل حرام، والمُرادُ بالرُّسُل -هُنا-: هُم الأشخاصُ الّذين يُرسَلُونَ من قومٍ إلىٰ آخَرِين؛ لأداء مهمَّة نبيلة؛ كالصُّلح، أو إبلاغ رسالة -ما-.

فالرَّسولُ له حُرمةٌ خاصَّةٌ؛ قال ابنُ مسعود: «فمَضَت السُّنَّةُ أنّ الرُّسُلَ لا تُقتَلُ»[١].

والصحفيُّون -**إنْ كانُوا صادِقِينَ ولَم يكونُوا جواسيسَ!**- قد[٢] يَشملُهُم هذا المعنَىٰ؛ لأنَّ عَمَلَهُم الأساسَ هو نَقْلُ الحقيقةِ إلىٰ النّاسِ -عامَّةً-؛ فقَتَلْتُم -بدُون رحمةٍ- عَدَدًا منهُم!

ومِنْهُم مَن استنجدَتْكُم أمُّه! وطَلَبَت الرَّحمةَ! وتذلَّلَت إليكُم!!

... ولا رحمة!

وكذلك العاملُون في المُساعداتِ الخيريَّةِ؛ فهُم -أيضًا- رُسُلٌ؛ رُسُلُ الرَّحمةِ والخيرِ.

---

(١) رواهُ الإمامُ أحمدُ (٣٧٦١)، والطيالسيّ (٢٤٨)، -وله شَواهدُ-.

(٢) وَهُو مَلْحَظٌ اجْتِهَادِيٌّ مُعْتَبَرٌ -مَعَ تَوَاطُؤِ المُجْتَمَعِ الدَّوْلِيِّ عَلَىٰ مَعْنَاهُ.

وقد قتلتُم بعضًا مِنهُم -كذلك-!

وهذا الّذي فَعَلْتُمُوهُ -كُلُّهُ- حرامٌ -بالاتِّفاقِ-؛ فَضْلًا عمَّا يَتسبَّبُ به مِن تَقْبيحِ صُورةِ المُسلِمين؛ والّتي يُخشَىٰ أنْ تنعكِسَ علىٰ صُورةِ الإسلامِ -نَفْسِهِ- تَشوِيشًا وتَقبيحًا-!

... وقد حَصَلَ!

٣- وُجُوبُ الجهادِ -بشُروطِهِ الشَّرعيَّة-:

جميعُ المُسلِمينَ يَرَوْنَ الفضلَ العظيمَ في الجِهادِ الحَقِّ:

فَاللهُ -تعالىٰ- يَقُولُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَا لَكُمۡ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلۡتُمۡ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ ...﴾[التوبة:٣٨].

ويقولُ -سبحانَهُ-: ﴿وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ﴾[البقرة:١٩٠].

وآياتٌ -وأحاديثُ- أُخرىٰ كثيرةٌ في هذا المعنىٰ.

و«الجِهادُ فَرْضُ كِفايةٍ عندَ جُمهورِ العُلماء؛ ليس بفرضِ عَيْنٍ»

-كما قال الإمامُ ابنُ رَجَبٍ الحَنبليُّ في «جامعِ العُلومِ والحِكَم» (١/ ١٥٥)[١]-.

بدليلِ قولِ اللهِ-تعالىٰ-: ﴿..وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾[النساء:٩٥]:

قال الإمامُ الشافعيُّ -رحِمَهُ اللهُ- كما في «مُختصَر المُزَني» (ص٣٧٧) -مُستنبِطًا مِن هذه الآيةِ الكَريمةِ-:

«فلمّا وَعَدَ القاعِدِينَ الحُسْنَىٰ: دَلَّ أنَّ فَرْضَ النَّفِيرِ[٢] علىٰ الكِفايةِ:

فإذا لَم يَقُمْ بالنَّفِيرِ كِفايةٌ: خَرَجَ مَن تَخَلَّفَ، واسْتَوْجَبُوا ما قالَ اللهُ -تعالىٰ-.

وإنْ كانَ فيهِم كِفايةٌ -حتّىٰ لا يَكُونَ النَّفيرُ مُعطَّلًا-: لَم يَأْثَمْ مَن تَخَلَّفَ؛ لأنَّ اللهَ -تعالىٰ- وَعَدَ جَميعَهُم الحُسْنَىٰ..»[٣].

---

(١) وانظُر «فتاوىٰ العلّامة الشيخ عبد العزيز بن باز» (٢٤/ ٧٥).

(٢) أي: الجِهاد.

(٣) وانظُر «الحاوي الكبير» (١٤/ ١٤٢) -للماوَرْدِيِّ-.

وقـال الإمـامُ الكاسـانِيُّ في «بَـدائع الـصَّنائع في ترتيـب الـشَّرَائع» (٧/ ٩٨):

«ولَـو كـان الجِهـادُ فَرْضَ عَيْنٍ في الأحـوالِ -كُلِّهـا-: لَمَـا وَعَـدَ القاعدِينَ الحُسْنَىٰ؛ لأنَّ القُعودَ يَكُونُ حَرامًا».

وقـالَ الإمـامُ ابـنُ القـيِّم في «الفروسـيَّة» (ص١٨٧): «و(جهـادُ الدَّفعِ) أصعبُ مِن (جهادِ الطَّلَبِ)».

ومِن الواجبِ: التنبيهُ -والتَّنبُّهُ- إلىٰ أنَّ كلمةَ (الجهاد) مُصطلحٌ إسلاميٌّ مَحْضٌ؛ لا يصحُّ أنْ يُستعملَ ضدَّ أيِّ مُسلمٍ آخَرَ[١].

وجميعُ العلماءِ يَرَوْنَ أنَّ (الجهادَ) مَشروطٌ بـإذنٍ مِـن الوالِـدَينِ، وذلك بدليلِ أَنَّهُ جاءَ رَجُلٌ إلىٰ النبيِّ ﷺ، فاستأذَنَهُ في الجِهادِ؛ فقـالَ: «**أحيٌّ والِداك؟!**»، قال: نَعَم، قال: «**فَفِيهِمَا فجاهِدْ**»[٢].

قالَ الإمامُ ابنُ حَزمٍ في «المُحلَّىٰ» (٥/ ٣٤١):

«ولا يجوزُ الجِهادُ إلّا بإذنِ الأبَوَيْنِ، إلّا أنْ يَنزلَ العَدُوُّ بقومٍ مِن

---

(١) نَعَم؛ للبُغاةِ مِن المُسلِمين أحكامٌ أُخرَىٰ -دقيقةٌ-؛ ليس هـذا موضـعَ كَشْفِها، والإبانةِ عنها.

(٢) رواهُ البخاريُّ برقم (٣٠٠٤).

المُسلمِينَ: فَفَرْضٌ علىٰ كُلِّ مَن يُمْكِنُهُ إعانَتُهُم أنْ يَقْصِدَهُم مُغيثًا لهم؛ أَذِنَ الأبَوَانِ أمْ لَم يأذنَا- إلّا أنْ يَضِيعَا أو أحدُهما بَعْدَهُ-؛ فلا يحلُّ له تَرْكُ مَن يَضِيعُ مِنهُما».

وقال العلّامةُ الصّنعانيُّ في «سُبُل السَّلام» (٢/ ٤٦١) -شارحًا-:

«ظاهِرُهُ: سواءٌ كانَ الجِهادُ فَرْضَ عَيْنٍ[١]، أو فَرْضَ كِفايَةٍ[٢]، وسواءٌ تَضَرَّرَ الأبَوانِ بخُروجِهِ أوْ لا، وذَهَبَ الجَماهيرُ مِن العُلماءِ إلىٰ أنَّهُ يَحْرُمُ الجِهادُ علىٰ الوَلَدِ إذا مَنَعَهُ الأبَوَانِ، أو أحدُهُما..».

وقد قالَ الإمامُ ابنُ القيِّمِ -رَحِمهُ اللهُ- في «زاد المعاد مِن هَدْيِ خَيرِ العِباد» (٣/ ٩): «فالجهادُ أربَعُ مَراتِبَ: جِهادُ النَّفْسِ، وجِهادُ الشَّيطانِ، وجِهادُ الكُفَّارِ، وجِهادُ المُنافِقِينَ».

وكلامُه -رحمهُ اللهُ- مُشْعِرٌ -جدًّا- أنَّ «جِهادَ النُّفوسِ هو الجِهادُ الأكبرُ» -كما قالَ الحافظُ ابنُ رجبٍ الحنبليُّ في «لطائفِ

---

(١) وهو جهادُ الدَّفعِ.

(٢) وهو جِهادُ الطَّلَبِ.

وَانْظُرْ كِتَاب «القُطُوف الجِيَاد..» (ص١٦) -للأخ الشيخِ عبد الرزاقِ ابن شيخِنَا عَبْدِ المُحْسِنِ العَبَّاد-حَفِظَهُمَا اللهُ- .

المَعارفِ» (ص٢٥٢)-؛ لأنَّـهُ الأساسُ والمُنْطَلَقُ في سائر أصناف الجِهاد -وأنواعه- بَعْدَهُ-.

وسلاحُهُ: ذِكْرُ اللهِ -تعالىٰ-، وتَزكيةُ النَّفْسِ.

والجِهادُ الأصغرُ؛هو الجِهادُ ضدَّ العدُوِّ -علىٰ أهمِّيَّتِهِ ومَكانَتِهِ-.

وقد أَوضحَ اللهُ -سُبحانَهُ وتعالىٰ- العلاقةَ بين الجِهادَيْن في قولِهِ -تعالىٰ-: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمۡ فِئَةٗ فَٱثۡبُتُواْ وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرٗا لَّعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ﴾[الأنفال:٤٥].

فالثَّباتُ أمامَ العَدُوِّ -الّذي هو مِن الجِهاد الأصغر-: يُناطُ بالجِهاد الأكبر -الّذي هو الجِهادُ ضدّ النَّفْسِ بالذِّكرِ والتَّزكيةِ-.

وقد صحَّ عن النبيِّ ﷺ قولُهُ: «**المُجاهِدُ مَن جاهَدَ نَفْسَهُ**»(١).

فالجِهادُ وَسيلةٌ للأَمْنِ والاطمئنانِ والسَّلام، وليس غايةً -بحدِّ ذاتِها- لِلبطشِ والانتِقام-.

(١) رواهُ الترمذيُّ (١٦٢١)، والنَّسائيّ في «السُّنَن الكُبرىٰ» -كما في «تُحفة الأشراف» (١١٠٣٨)-، وأحمدُ (٢٣٩٦٥)، وابنُ حِبَّانَ (٤٦٢٤)، عن فَضَالةَ بنِ عُبَيدٍ -بسندٍ صحيحٍ-.

وهذا جَلِيٌّ واضحٌ مِن قولِهِ -تعالىٰ-: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ ۖ فَإِنِ ٱنتَهَوْا۟ فَلَا عُدْوَٰنَ إِلَّا عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة:١٩٣].

٤- كَشْفُ مُغالطَةٍ لِـ (داعِش!) في بابِ الجِهاد:

مِمَّا قالَهُ أبو بَكْرٍ البغداديُّ -أميرُ مُؤمِنِي (داعِش!)!-المَزْعُومُ- في «خُطبتِه» بتاريخ (٤/ ٧/ ٢٠١٤): «لا حياةَ بدُونِ جِهاد»!

فنَقُولُ: نَعَم؛ إنَّ الجِهادَ (الحقيقيَّ) -لا شكَّ- يُحيي القُلوبَ.

ولكنْ؛ رُبَّما تكونُ حياةٌ بدُونِ جِهادٍ! فقد يأتي وَضْعٌ مُعيَّنٌ علىٰ المُسلِمين لا يُوْجَدُ فيه قتالٌ، ولا يجبُ فيه جِهادٌ -لوجود مَوانِعَ، أو تخلُّف شُروط-، وفي التّاريخِ الإسلاميِّ أمثلةٌ كثيرةٌ علىٰ ذلك.

وحالُ مجموعِ الأُمَّةِ الإسلاميَّةِ -اليومَ- لَأَدَلُّ دليلٍ علىٰ ذلك -شاءَ مَن شاء، وأبَىٰ مَن أبَىٰ-.

وقال الحافظُ ابنُ رَجَبٍ الحنبليُّ في «جامع العُلوم والحِكَم» (١/ ١٥٥): «الجِهاد لا يَستمِرُّ فِعْلُهُ إلىٰ آخِرِ الدَّهْرِ، بل إذا نَزَلَ عِيسىٰ -عليه السَّلام-، ولَم يَبْقَ -حينئذٍ- مِلَّةٌ غيرُ مِلَّةِ الإسلامِ؛ فحينئذٍ: تَضَعُ الحَرْبُ أَوزارَها، ويُستغنَىٰ عن الجِهادِ؛ بخلافِ [بقيَّةِ]

الأركانِ [الإسلاميَّةِ]؛ فإنَّها واجبةٌ علىٰ المُؤمنِينَ إلىٰ أنْ يَأتِيَ أَمْرُ اللهِ وهُم علىٰ ذلك -واللهُ أعلمُ-».

والجِهادُ -بِدُونِ سَبَبٍ مَشروعٍ، وغايةٍ مشروعةٍ، ومِن غير أسلوبٍ مشروع، ومِن دُونِ نيَّةٍ مَشروعةٍ-: ليسَ جِهادًا، بل هو حِرابَةٌ وإجرامٌ.

٥- مِن تَفاصيلِ أحكامِ الجِهاد:

وهُنا لا بُدَّ مِن تنبيهاتٍ فِقهيَّةٍ-دقيقةٍ-حول (الجهاد) -الصحيح-، وما يُضادُّه:

الأول: نيَّةُ الجِهاد:

يَقُولُ اللهُ -تعالىٰ-: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾[النجم:٣٩].

وعن أبي مُوسىٰ الأشعريِّ، قال: جاءَ رَجُلٌ إلىٰ النبيِّ ﷺ، فقال: الرَّجُلُ يُقاتِلُ حَمِيَّةً، ويُقاتِلُ شجاعةً،ويُقاتِلُ رِياءً؛ فأيُّ ذلك في سبيلِ اللهِ؟

قال: «**مَن قاتَلَ لِتكُونَ كَلِمَةُ اللهِ هي العُليا؛ فهو في سبيلِ اللهِ**»[(١)].

---

(١) رواهُ البُخاريُّ (٧٤٥٨)، ومُسلم (١٩٠٤) عن أبي مُوسىٰ الأشعريِّ -رضيَ اللهُ عنهُ-.

وقال النبيُّ ﷺ: «**أوَّلُ النّاسِ يُقضَىٰ -يومَ القيامةِ- عليهِ: رَجُلٌ استُشهِدَ، فأُتِيَ به، فعرَّفَهُ نِعَمَهُ، فعَرَفَهَا، قال: فما عملتَ فيها؟ قال: قاتلتُ فيكَ حتّىٰ استُشهِدْتُ، قال: كَذَبْتَ، ولكنَّكَ قاتلتَ لأنْ يُقالَ: جَريءٌ! فقد قيل، ثُمَّ أُمِرَ به، فسُحِبَ علىٰ وَجْهِهِ، حتَّىٰ أُلْقِيَ في النّارِ...**»(١).

الثاني: سببُ الجِهادِ:

هو أنْ يُقاتِلَ المُسلمُونَ مَن يُقاتِلُهُم، ولا يُقاتِلُوا أحدًا لَم يُقاتِلْهُم(٢).

ولا يَعْتَدُوا علىٰ أحدٍ لَم يَعْتَدِ عليهِم؛ كما هو مَضمونُ معنَىٰ قولِ اللهِ -تعالىٰ- بالإذنِ في الجِهادِ-: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُواْۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ . ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُۗ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًاۗ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن

(١) رواهُ مُسلمٌ (١٩٠٥) عن أبي هُريرةَ -رضيَ اللهُ عنهُ-.

(٢) قَارِنْ بِـ«**الرِّسَالَةِ المَفْتُوحَةِ..**» (ص١٠).

يَنصُرُهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴾[الحج:٣٩-٤٠].

فالجِهـادُ مُـرتبِطٌ بـالأمنِ، وبِظُلْـمٍ سـابِقٍ قـد وَقَـعَ في الأرضِ، وبالإخراجِ مِن الدِّيارِ.

وهاتانِ الآيتانِ نَزَلَتَا بَعْدَ ثلاثةَ عشرَ عامًا مِن التَّعذيبِ والقَتْلِ، والاضطِهادِ والظُّلْمِ للنبيِّ ﷺ والصَّحابةِ -مِن قِبَلِ المُشركِينَ-:

وقد قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ -رحمهُ اللهُ-تعالىٰ-:

«الكُفَّارُ إنَّما يُقاتَلُونَ بشَرْطِ الحِراب[١] - كما ذَهَبَ إليهِ جُمهورُ العُلمـاءِ، وكمـا دلَّ عليـه الكِتـابُ والـسُّنَّةُ-» -كمـا في كتابِـه النـافع «النُّبُوَّات» (ص١٤٠)-.

وقال الإمامُ ابنُ القيِّمِ -رحِمَهُ اللهُ-:

«القَتْـلُ إنَّمـا وَجَـبَ في مُقابَلَـةِ الحِـرابِ؛ لا في مُقابَلَـةِ الكُفْـرِ، ولـذلك: لا يُقتَـلُ النِّـساءُ، ولا الـصِّبيانُ، ولا الزَّمْنَـىٰ [المَرْضَـىٰ]، والعُميـان، ولا الرُّهبـان[٢] الَّـذِين لا يُقـاتِلُون؛ بـل نُقاتِـلُ مَـن حارَبَنـا»

(١) المُحارَبَة والقِتال.

(٢) مع أنَّهُم -جَمِيعًا- كُفَّار!

-كما في كتابِهِ «أحكام أهل الذِّمَّة» (١/ ١١٠)-.

الثالث: فِقهُ ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِ﴾:

وقال -رَحمةُ اللهِ عليهِ- في كِتابِهِ «هدايةِ الحَيارَىٰ مِن أجوبة اليَهودِ والنَّصارَىٰ» (ص٢٣٧):

«لَمَّا بَعَثَ اللهُ رسُولَهُ ﷺ: استجابَ لهُ -ولِخُلَفائِهِ بَعْدَهُ- أكثرُ أهلِ الأديانِ -طَوْعًا واختيارًا-.

ولَم يُكْرِهْ أحدًا -قطُّ- علىٰ الدِّينِ، وإنَّما كان يُقاتِلُ مَن يُحارِبُهُ ويُقاتِلُهُ.

وأمّا مَن سالَمَهُ وهادَنَهُ: فلَمْ يُقاتِلْهُ، ولَم يُكْرِهْهُ علىٰ الدُّخُولِ في دينِهِ؛ امتِثالًا لِأمرِ رَبِّه -سُبحانَهُ وتعالىٰ-؛ حيثُ يَقولُ: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّ﴾[البقرة:٢٦٥].

وهذا نَفْيٌ في معنَىٰ النَّهْيِ؛ أي: لا تُكرِهُوا أحدًا علىٰ الدِّين...

ومَن تأمَّلَ سِيرَةَ النَّبيِّ ﷺ: تبيَّنَ له: أنَّهُ لَم يُكْرِهْ أحدًا علىٰ دِينِهِ -قَطُّ-، وأنَّهُ إنَّما قاتَلَ مَن قاتَلَهُ.

وأمَّا مَن هادَنَهُ؛ فلَم يُقاتِلْهُ -ما دامَ مُقيمًا علىٰ هُدْنَتِهِ، لَم يَنْقُضْ عَهْدَهُ-.

بل أَمَرَهُ اللهُ -تعالىٰ- أنْ يَفِيَ لَهُم بِعَهْدِهِم -ما اسْتَقامُوا له-؛ كما قالَ -تعالىٰ-: ﴿فَمَا ٱسْتَقَـٰمُواْ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُواْ لَهُمْ﴾[التوبة:٧]».

وقال الإمامُ ابنُ عَرَفة -المُتوفَّىٰ (سنة٨٠٣هـ) -رحمهُ اللهُ- في «تفسيرِه» (١/ ٣١٢)-مُفسِّرًا آيةَ: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ﴾[البقرة:٢٦٥]-:

«الظاهرُ -عندِي- أنَّها علىٰ ظاهرِها، وتكونُ خَبَرًا في اللَّفظِ والمعنىٰ.

والمُرادُ: أنَّهُ ليس في الاعتقادِ إكراهٌ.

وهو أَوْلَىٰ مِن قولِ مَن جَعَلَها خَبَرًا في معنىٰ النَّهي.

وكان أبو عمر وَلَدُ الأميرِ أبي الحَسَن عليِّ المُرَيْنيِّ -في أيّامِ مملكتِه- جَمَعَ كُلَّ مَن كان في بلدِه مِن النَّصارىٰ وأهلِ الذِّمَّةِ، وقال لهُم: إمّا أنْ تُسلِمُوا، أو ضَرَبْتُ أعناقَكُم!!

فأنكرَ عليه ذلك فُقهاءُ بَلَدِهِ، ومَنَعُوهُ -وكان في عَقْلِهِ اختبالٌ-».

والتاريخُ يُعيدُ نَفْسَه -كما يُقال-...

فأين فَعائلُ السُّفهاء مِن صَنائع الفُقهاء[(١)]؟!

الرابع: الفُتوحات الإسلاميَّة:

أمّا (جِهادُ الفُتوحات) -والّذي هو (جهادُ الطَّلَب) -وما أشبَهَهُ-؛ فتَطبيقَهُ والقيامَ به: يَعودُ إلىٰ استراتيجيَّةِ أولياءِ الأُمورِ، وتقديراتِهم الشرعيَّةِ، والسياسيَّةِ، والعسكريَّةِ -كشأنِ سائرِ الدُّوَلِ في كُلِّ الأزمِنَةِ والأمكِنَةِ-.

وليسَ الشَّأنُ فيها خَبْطَ عَشواء!!

الخامس: أسلوب الجِهاد:

مُلخَّص ما جاء في أُسلوب الجِهاد -في شريعتِنا السّمحةِ- هو قولُ رسول الله ﷺ: «**اغْزُوا، ولا تَغُلُّوا، ولا تَغْدِروا، ولا تُمثِّلوا، ولا**

---

(١) وَبَابُ (حُرِّيَّةِ الأَدْيَانِ) -كَمَا يُقَالُ!-بِضَابِطِهِ الشَّرْعِيّ-: هُوَ غَيْرُ مَا يُسَمَّىٰ: (وَحْدَةَ الأَدْيَانِ!) -بِمَا يَحْمِلُهُ مِنْ بَاطِلٍ وَكُفْرٍ جَلِيّ!-.

ولِشَيْخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ رسالةٌ مُفرَدَةٌ -مطبوعةٌ- في «قِتال الكُفّارِ ومُهادَنَتهم، وتحريمِ قَتْلِهِم لمجرَّدِ كُفْرِهِم.

وَانْظُرْ كِتَاب «سَمَاحة الإِسْلَام فِي مُعَامَلَةِ غَيْرِ المُسْلِمِينَ» -لِلدُّكتور عَبْد الله اللحِيدان- نشر: (جَامِعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية)-.

تقتلوا وليدًا...»[١].

وكذلك قولُ سيِّدِنا أبي بكرٍ الصدِّيق -رضي اللهُ عنهُ- حينَمَا جَهَّزَ جيشًا، وبَعَثَهُ إلىٰ الشَّام-: «وإنَّكُم سَتَجِدُونَ أَقوامًا قَد حَبَسُوا أنفُسَهُم في هذه الصَّوامِعِ؛ فاترُكُوهم وما حَبَسُوا لهُ أنفُسَهم، وستجدُونَ أقوامًا قد اتَّخَذَ الشَّيطانُ علىٰ رُؤوسِهِم مَقاعِدَ -يعنِي: الشَّمامِسَة[٢]-؛ فاضرِبُوا تِلكَ الأعناقَ، ولا تَقتُلوا كبيرًا هَرِمًا، ولا امرأةً، ولا وَليدًا، ولا تُخَرِّبُوا عُمْرانًا، ولا تَقْطَعُوا شجرةً إلّا لِنَفْعٍ، ولا تَعْقِرُنَّ بهيمةً إلّا لِنَفْعٍ، ولا تُحْرِقُنَّ نَخْلًا، ولا تُغْرِقُنَّهُ.

ولا تَغْدِرْ، ولا تُمَثِّلْ، ولا تَجْبُنْ، ولا تَغلُلْ، ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ وَرُسُلَهُۥ بِٱلْغَيْبِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾»[٣].

---

(١) رواهُ مُسلم (١٧٣١).

(٢) قال ابنُ عبدِ البَرِّ في «الاستِذكارِ» (٥/ ٢٩):

«**الشمامسة**؛ هُم: أصحابُ الدِّيانَاتِ، والرُّهبانُ المُخالِطُونَ للنّاسِ- مِن أهلِ دينِهِم وغيرِ دينِهم-، وفيهِم الرَّأيُ والمَكيدَةُ، والعَوْنُ بما أَمْكَنَهُم- وليسُوا كالرُّهبانِ الفارِّينَ عن النَّاسِ، المُعتزِلين لهُم في الصَّوامِعِ».

(٣) رواهُ مالِكٌ في «المُوطَّأ»(١٦٢٧)،وسعيدُ بنُ مَنصور في «سُنَنِهِ»(٢٣٨٣)، والبيهقيُّ في «السُّنَن الكُبرىٰ» (٩/ ٩٠)، والمروزي في «مُسند أبي بكر» (٢١).

ومِثلُهما: ما وَرَدَ عن سيِّدنا عليِّ بنِ أبي طالبٍ -رضيَ اللهُ عنهُ-؛ فيما رواهُ سَعيدُ بنُ مَنصور في «السُّنَّة» (٢٩٤٧) -بسندٍ صحيحٍ- عن عليِّ بنِ حُسَين: أنَّ مروان بن الحكم قال لهُ -وهو أميرٌ بالمدينة-: ما رأيتُ أحدًا أحسنَ غَلَبَةً[(١)] مِن أبيكَ عليِّ بنِ أبي طالبٍ؛ ألا أُحدِّثُكَ عن غَلَبَتِهِ إِيَّانَا- يومَ الجَمَل-؟!

قُلتُ: الأميرُ أَعلَمُ.

قال: لمّا الْتَقَيْنَا -يومَ الجَمَلِ- تَوافَقْنَا[(٢)]، ثُمَّ حَمَلَ بعضُنا علىٰ بَعْضٍ[(٣)]، فلَم يَنْشَبْ[(٤)] أهلُ البصرةِ أنِ انْهَزَمُوا، فصَرَخَ صارِخٌ[(٥)] لِعَلِيٍّ: «لا يُقْتَلُ مُدْبِرٌ[(٦)]، ولا يُذَفَّفُ[(٧)] علىٰ جريحٍ، ومَن أَغْلَقَ عليه بابَ دارِهِ؛ فهو آمِنٌ، ومَن طَرَحَ السِّلاحَ؛ فهو آمِنٌ».

---

(١) يعني: عَدْلَه مع انتصارِه علىٰ خُصومِه.

(٢) يعني: تجهَّزْنَا للمُواجهَة.

(٣) بَدَأَ الهُجومُ المُتبادَلُ.

(٤) لَم يَلْبَثْ.

(٥) مُنادٍ.

(٦) هاربٌ.

(٧) أي: لا يُجْهَزُ عليه؛ فيُقتَلُ.

قال مَروانُ: وقد كُنتُ دَخَلْتُ دارَ فُلانٍ، ثُـمَّ أَرسلتُ إلىٰ حَسَنٍ وحُسَيْنٍ -ابنَي عليٍّ-، وعبدِ الله بنِ عبَّاس، وعبدِ الله بنِ جَعْفَرٍ، فكلَّمُوهُ؟

قالَ: هو آمِنٌ؛ فلْيَتَوَجَّهْ حيثُ شاء[1].

فقُلتُ: لا -واللهِ- ما تَطيبُ نَفْسِي حتّىٰ أُبايِعَهُ، فبايَعْتُهُ.

ثُمَّ قال: اذهَبْ حيثُ شِئتَ.

السادس: قتلُ الأَسرىٰ:

أَمَّـا بالنِّسبةِ لِقَتْـلِ الأَسْـرَىٰ؛ فقـد قَتَلْـتُم وذَبَحْـتُم الكثيـرَ مِـن الأسرَىٰ؛ حَتَّىٰ المُسْلِمِينَ مِنْهُمْ -دُونَ أَدْنَىٰ نَظَرٍ شَرْعِيٍّ ذِي اعْتِبَارٍ-:

فكَمَا نُقِلَ عنكُم -مِن غيرِ نَكيرٍ مِنكُم-: قَتَلْتُم (١٧٠٠) أسيرٍ في

(١) أين هذا الأمانُ الوثيقُ مِن (دَعْوَىٰ!) أمانِ أهلِ الغَدْرِ والطُّغيانِ؟!

فقد أَعْطَىٰ بعضُ قادَةِ (داعِش) الأمانَ (!) لِبَعْضِ أفاضِلِ إخوانِنا أهلِ السُّنَّةِ -في العِراق: المُوصِل- واسمُهُ: (سُعود أبو صالح) -رحمةُ الله عليه -وهو مِن طُلَّابِ العِلْمِ،وحَفَظَةِ كِتابِ الله-،ثُمَّ غدَرُوا به،وقَتَلُوه-قَتَلَهُمُ اللهُ-!!

هذا ما عَرَفْناهُ!

ولعلَّ ما غابَ -أو غُيِّبَ- عنَّا أَكْثَرُ!!

قاعدةِ (سبايكر) في تكريتَ في شهر (٦/ ٢٠١٤)! وقَتلتُمْ (٢٠٠) أسيرٍ في حَقْلِ غاز الشَّاعرِ في شَهْرِ (٧/ ٢٠١٤)! وقَتَلْتُم -أيضًا- في شَهْرِ (٨/ ٢٠١٤) (٧٠٠) أسيرٍ مِن قَبيلةِ الشّعيطات -المُسلمِين- في دَيْر الزُّور- وكان (٦٠٠) مِنهُم مِن المَدنيِّين غيرِ المُسلَّحِين-!

وَغَيْرُهُم كَثِير...

وَقَدْ ذَكَرَ الإِمَامُ القَرَافِيُّ فِي كِتَابِهِ «الفُرُوقِ» (٣/ ١٧): «القَتْلَ، وَالاسْتِرْقَاقَ، وَالمَنَّ، وَالفِدَاءَ، وَالجِزْيَةَ» -مِمَّا هُوَ حَقُّ (الإِمَامِ) فِي التَّعَامُلِ مَعَ عُمُومِ الأَسْرَىٰ-، ثُمَّ قَالَ:

«فَهَذِهِ الخِصَالُ الخَمْسُ: لَيْسَ لَهُ فِعْلُ أَحَدِهَا بِهَوَاهُ! وَلَا لأَنَّهَا أَخَفُّ عَلَيْهِ! وَإِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْهِ بَذْلُ الجَهْدِ فِيمَا هُوَ أَصْلَحُ لِلْمُسْلِمِينَ.

فَإِذَا فَكَّرَ، وَاسْتَوْعَبَ فِكْرَهُ -فِي وُجُوهِ المَصَالِحِ-، وَوَجَدَ -بَعْدَ ذَلِكَ- مَصْلَحَةً هِيَ أَرْجَحُ لِلْمُسْلِمِينَ: وَجَبَ عَلَيْهِ فِعْلُهَا، وَتَحَتَّمَتْ عَلَيْهِ..» (١).

...أَمَّا فَعَائِلُكُم -المُخَالِفَةُ أصلًا لِلشَّرِيعَةِ-؛ فَغَيْرُ قَائِمَةٍ إِلَّا عَلَىٰ أَسَاسِ تَكْفِيرِ المُسْلِمِينَ، وَاسْتِحْلَالِ دِمَائِهِمْ -لَا غَيْرَ-!

(١) قَارِنْ بِـ«مَجْمُوعِ فَتَاوَىٰ الشَّيْخِ ابْنِ عُثَيْمِين» (٢٥/ ٣٨٤).

أمّـا بالنِّسبةِ لِعَشَراتِ الآلافِ مِن الأَسرَىٰ الّذين وَقَعُوا بِيَدِ رسولِ الله ﷺ -مِن غيرِ القادةِ- عَبْرَ عَشْرَةِ أعوامٍ مِن الزَّمَن، وتِسعةٍ وعِشرينَ غَزوةً-:فلَم يَقْتُل ﷺ أحدًا منهم -مِن المُقاتِلِينَ العاديِّين-.

والحُكْمُ الإلهيُّ في الأسرىٰ هو قولُهُ -تعالىٰ-: ﴿...فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا...﴾[محمد:٤].

وروَىٰ الإمامُ الطبريُّ في «تفسيرِه» (٢٣/ ٥٤٤) عن الإمامِ قتادةَ قولَهُ: «لقد أَمَرَ اللهُ بالأسرَىٰ أنْ يُحْسَنَ إليهِم».

وَوَرَدَ نحوُهُ عن مُجاهِد وسَعيدِ بنِ جُبَيْرٍ -كما في «تفسير البغوي» (٨/ ٢٩٤)-.

وقد أَمَرَ اللهُ -سُبحانَهُ وتعالَىٰ- باحترامِ وإكرامِ الأَسيرِ؛ فقالَ -سُبحانَهُ-: ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾[الإنسان:٨].

فسُنَّةُ رسولِ الله ﷺ في الأسرَىٰ هي سُنَّةُ فَتْحِ مكَّةَ، وهي: العَفْوُ[1].

---

(١) انظُر -في (الطُّلَقاء)-: «صحيح البُخاريّ» (٤٣٣٢)، و«صحيح مُسلم» (٢٤٠٥).

وانظُر «سلسلة الأحاديث الصَّحيحة» (٣٢٦٠) -للإمامِ الألبانِيِّ-.

السابع: لا يُقتَلُ -أثناءَ الجِهاد- إلّا المُقاتِلُون:

مِن أُسلوبِ الجِهادِ الشَّرعيِّ -كذلك-: أنْ لا يُقْتَلَ إلّا المُقاتِلُون، ولا يجوزُ قَتْلُ أَهْلِهِم، أو غيرِ المُقاتِلِين منهُم -بقَصْدٍ وتعمُّد-.

فَإِنْ قُلْتُم: بأنَّ النبيَّ ﷺ سُئلَ عن الذَّراري مِن المُشركِينَ يُصابُون -هُم والنِّساء-؟ فقال: «**هُم مِنهُم**»[(١)]!

فالجوابُ: هذا الحديثُ يُشيرُ إلىٰ حالةِ قَتْلِ الأبرياءِ خطأً «إذا لَم يتميَّزُوا مِن آبائِهم» -كما قال الإمامُ الخطّابيُّ في «معالم السُّنن» (٢/ ٢٨٢)-.

ولا يَدُلُّ -أَلْبَتَّةَ- علىٰ قَتلِ الأبرياءِ تعمُّدًا وقَصْدًا -كما هو الحالُ في تفجيرات (داعِش)-.

وأمّا بالنِّسبةِ لِقولِهِ -تعالىٰ-: ﴿...وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ...﴾[التوبة:٧٣]، وقولِه -تعالىٰ-: ﴿...وَلْيَجِدُواْ فِيكُمْ غِلْظَةً...﴾ [التوبة:١٢٣]؛ فهذا لا يُنافِي عُمومَ استِعمالِ الرَّحمةِ والحِكمةِ، وإنَّما يَكونُ استِثْناءً: أثناءَ القِتالِ الشرعيِّ المُنضبِط -لا غير-!

---

(١) رواهُ البُخاريُّ (٣٠١٢)، ومُسلمٌ (١٧٤٥) عن الصَّعْب بن جَثَّامة -رضي الله عنه-.

٦- خَطَرُ التكفير المُنْفَلِت:

قال الإمامُ الشَّوكانِيُّ في «السَّيْل الجَرَّار» (٤/ ٥٧٨):

«الحُكْمُ علىٰ الرَّجُلِ المُسلمِ بخُروجِهِ مِن دِينِ الإسلام، ودُخولِهِ في الكُفْرِ: لا يَنْبَغِي لِمُسلِمٍ يُؤمِنُ باللهِ واليَومِ الآخِرِ أنْ يُقْدِمَ عليه إلَّا بِبُرْهانٍ أَوْضَحَ مِن شَمْسِ النَّهارِ؛ فإنَّهُ قد ثَبَتَ في الأحاديثِ الصَّحيحةِ- المرويَّةِ مِن طَريقِ جماعَةٍ مِن الصَّحابةِ- أنَّ: «**مَن قالَ لِأَخِيهِ: يا كافِرُ؛ فقد باءَ بِها أحدُهُما**»...

وفي لَفْظٍ -في «الصَّحيحِ»-: «... **فقد كَفَرَ أحدُهُما**»[١].

ففي هذه الأحاديثِ -وما وَرَدَ مَورِدَها- أعظَمُ زاجِرٍ، وأكبَرُ واعِظٍ مِن التسرُّعِ في التَّكفير».

وعليه؛ فإنَّ مِن أهمِّ مُشكلاتِ الفَهْمِ المَغلوطِ -في التَّكفيرِ- ما يَنْتُجُ عن غُلُوِّ بعضِ الدُّعاةِ -أو حَتَّىٰ العُلماءِ[٢]- وللأسفِ الشَّديدِ-

---

(١) انظُر تخريجَ هذه الأحاديث (ص١١٢).

(٢) وَعَلَىٰ فَرْضِ وُجُودِ أَحَدٍ مِنْهُمْ سلفيًّا -حقيقةً؛لا ادِّعاءً-،وقد قال (ببعضِ) قولِهم!-؛ فهو لا يُمَثِّلُ -في هذا- معالِمَ المنهجِ السلفيِّ الحقِّ النقيِّ؛ إنَّما يُمثِّلُ نَفْسَهُ -لا غيرَ- كائنًا ما كان-أينما كان-! =

في بعضِ قضايا التَّكفيرِ، وتجاوُزِهِم لِما قالَهُ أئمَّةُ العِلْمِ -مِثل: ابنِ تيميَّةَ وابنِ القيِّمِ- وغيرِهما- في أُمورٍ اعتقاديَّةٍ هامَّةٍ.

٧- (سيِّد قُطْب): رأسُ فِكر التَّكفير المُعاصِر:

فها هُو ذا -علىٰ سَبيلِ التَّمثيلِ! وإلّا: فالقائمةُ تَطُولُ!-: (سيِّدُ قُطْب) -الدَّاعيةُ (الإخوانِيُّ) المشهورُ- يقول: «ارتدَّتِ البشريَّةُ إلىٰ عِبادةِ العِبادِ وإلىٰ جَوْرِ الأديانِ، ونَكَصَتْ عن (لا إلهَ إلّا اللهُ) -وإنْ ظلَّ فريقٌ مِنها يُردِّدُ علىٰ المآذنِ: (لا إلهَ إلّا اللهُ)»- كما في كتابِهِ «ظلال القُرآن» (ص٢٠٠٩)-!

ويُؤكِّدُ ذلكَ بقولِهِ: «البشريَّةُ عادَتْ إلىٰ الجاهليَّةِ، وارتدَّتْ عن (لا إلهَ إلَّا اللهُ)، فأعطَت لهؤلاءِ العِبادِ [الّذين شَرَعُوا السِّياسةَ والنِّظامَ والتَّقاليدَ والعاداتِ والأزياءَ والأعيادَ] خصائصَ الألوهيَّةِ، ولَم تَعُدْ تُوحِّدُ اللهَ، وتُخلِصُ له الوَلاءَ!

= والسلفيَّةُ لَم تكُن -يومًا- حِزبًا! أو حركةً! أو تَنظيمًا؛ فضلًا عن أنْ تَكُونَ تكفيرًا! أو تَدميرًا!! أو تَفجيرًا!!! وإنَّما هي تعاوُنٌ علميٌّ، وتواصُلٌ أخويٌّ -بالَّتِي هي أحسنُ؛ للّتِي هي أَقْوَمُ-.

وَقَارِنْ بِـ«**الرِّسَالَةِ المَفْتُوحَةِ**..» (ص١٣).

البشريَّةُ بجُملتِها -بما فيها أولئكَ الّذينَ يُردِّدُونَ علىٰ المآذنِ -في مشارِقِ الأرضِ ومغاربِها-: (لا إلهَ إلَّا اللهُ): بلا مَدلُولٍ ولا واقعٍ!

وهؤلاءِ أَثقلُ إثمًا، وأشدُّ عذابًا يومَ القيامةِ؛ لأنَّهُم ارْتدُّوا إلىٰ عبادةِ العِبادِ مِن بَعدِ ما تبيَّنَ لهُمُ الهُدَىٰ، مِن بَعدِ أنْ كانُوا في دينِ الله» - «الظِّلال» (ص١٠٥٧)-!

بل انظُر إليه وهو يَقولُ في كتابِهِ «معالم في الطريق» (ص٢١):

«نحنُ -اليومَ- في جاهليَّةٍ كالجاهليَّةِ الّتي عاصرَها الإسلامُ -أو أظلم-! كُلُّ ما حولَنا جاهليَّةٌ، تصوُّراتُ النّاسِ وعقائدُهُم، عاداتُهُم وتقاليدُهُم، مواردُ ثَقافَتِهم، فُنونُهم وآدابُهم، شَرائعُهُم وقوانينُهم!

حتّىٰ الكثيرُ ممّا نَحسَبُهُ ثَقافَةً إسلاميَّةً! وفلسفَةً إسلاميَّةً! وتفكيرًا إسلاميًّا هو كذلك مِن وَضْعِ هذه الجاهليَّةِ..»!!

ويقولُ في كتابِهِ «العدالةِ الاجتماعيَّةِ» (ص١٨٣):

«حينَ نَستعرِضُ وَجْهَ الأرضِ -كُلَّهُ- اليومَ- علىٰ ضَوءِ هذا التَّقريرِ الإلهيِّ لِمَفْهُومِ الدِّينِ والإسلامِ-: لا نَرَىٰ لهذا الدِّينِ وُجودًا...!!!

إنَّ هـذا الوُجـودَ قـد توقَّـفَ منـذُ أنْ تخلَّـت آخِـرُ مَجموعـةٍ مِـن المُسلِمين عـن إفـرادِ الله بالحاكميَّـةِ في حيـاةِ البَشَرِ، وذلـك يـومَ أنْ تخلَّت عن الحُكْمِ بشريعتِهِ -وَحدَها- في كُلِّ شُؤونِ الحياةِ...»!!

... وغيرُ ذلك كثير -في كتاباتِهِ ومَقالاتِه- مِن أمثالِهِ -مِن سُمومِ التَّكفير-!

٨- اعترافات التَّكفيريِّين والجِهادِيِّين (!) بتكفيريَّة (سيِّد قُطْب):

وقد اعترفَ بوجودِ هذا الفِكْر التكفيريّ الغالي -بدُونِ لَبْسٍ-: أيمنُ الظَّواهريُّ -التَّكفيريُّ- المشهورُ، والمُنظِّرُ الأشهَرُ -اليومَ- للفِكْرِ التَّكفيريِّ (الجِهاديِّ!) -في العالَمِ -كُلِّهِ - قائلًا-:

«إنَّ كُتُبَ سيِّدَ قُطْب كانـتِ (الدِّيناميتَ) الّتي فجَّـرَتْ مَعالِمَ الجِهادِ في الأُمَّةِ، وإنَّ (سيِّدَ قُطْب) هو الّذي وَضَعَ دُستورَ الجِهادِيِّين في كتابِـهِ (الـدِّيناميت): «معـالِم في الطَّريـق»، وإنَّ (سـيِّدَ قُطْـب) هـو مَصدرُ الإيحاءِ الأُصوليِّ...

وإنَّ فِكْـرَهُ كـان شـرارةَ البَـدْءِ في إشـعالِ الثَّـورةِ الإسـلاميَّةِ ضـدَّ أعداءِ الإسلامِ في الدَّاخلِ والخارجِ، والّتي ما زالَت فُصولُها الدَّاميةُ

تتجدَّدُ يومًا بَعْدَ يومٍ»[١]!

وقال أبو مُصعب السُّوري -وهو مِن كِبارِ قادةِ الحركاتِ (الجِهاديَّةِ) -اليومَ-:

«رائدُ الفِكْرِ الجهاديِّ -في العصرِ الحديثِ- بلا مُنازِعٍ- والّذي يَعودُ لأفكارِهِ ميلادُ مَنْهَجِ التَّكفيرِ، ونظريَّاتُ الحركةِ - في (التَّيَّارِ الجِهادِيِّ المُعاصِرِ) -كان -بلا شكٍّ-: الأُستاذَ الشَّهيدَ المُعلِّمَ (سيِّدَ قُطْب)...

وكتاباتُه الرَّائعةُ -الّتي تُعَدُّ -بِحقٍّ- الأساسَ الفِكريَّ والمنهجيَّ للتَّيَّارِ الجِهادِيِّ المُعاصِرِ في العالَمِ العربيِّ والإسلاميِّ.

فقد ضمَّ كِتابُهُ الفَريدُ «في ظلال القُرآن» -وهو تفسيرٌ حَرَكِيٌّ لآياتِ القُرآنِ الكريمِ -في ضوءِ ما نَقَلَهُ المُفسِّرُونَ مِن الآثارِ[٢]- خُلاصةَ النَّظريَّاتِ الحركيَّةِ للفِكْرِ الجهاديِّ المُعاصِرِ، وخُلاصةَ ما أرادَ (سيِّدٌ) طَرْحَهُ مِن مفاهيمَ.

وكان كتابُهُ «معالمُ في الطَّريقِ» هو الأهمَّ -علىٰ صِغَرِ حَجْمِهِ-،

---

(١) جريدة «الشرق الأوسط»، بتاريخ: (١٠/ ٩/ ١٤٢٢هـ).

(٢) وجُلُّ هذه (الآثار!) ممّا لا يَصِحُّ ولا يَثْبُتُ!!

وحَوَىٰ خُلاصةَ ذلكَ الفِكْرِ وطُروحاتِهِ الجِهاديَّةِ الانقلابيَّةِ الثَّوريَّةِ.

وكوَّنَت مَكتبتُهُ الواسعةُ -مِن الكُتُبِ الأُخرَىٰ- مِن مِثلِ كِتابِ «خصائص التَّصوُّرِ الإسلاميِّ»، و«هذا الدِّين»، و«جاهليَّة القَرْنِ العِشرين»[١] -وغيرِه- منهجًا مُتكامِلًا لِفِكْرٍ جهاديٍّ حَرَكِيٍّ مُعاصِرٍ يُناسِبُ تِلْكَ المرحلةَ...

وقد حاولَ (سيِّدُ قُطْب) -رحمهُ اللهُ- وَضْعَ أفكارِهِ مَوضِعَ التَّنفيذِ، وحاولَ تشكيلَ أوَّلِ تَنظيمٍ جهاديٍّ سِرِّيٍّ يَحمِلُ تِلكَ الأفكارَ[٢]، مِن لَفيفٍ مِن الشَّبابِ المُجاهِدِ الَّذينَ كانَ مُعظمُهُم أعضاءً في (الإخوانِ المُسلِمينَ)...»[٣]!

أقولُ:

وها هُو ذا (أبو محمدٍ المَقدِسيُّ!) يَصِفُ (سيِّدَ قُطْب)-مُفتخِرًا-:

«العَلَمُ المُجاهِدُ العِمْلاقُ الَّذي تَتَلْمَذْنَا -في بدايةِ الهِدايةِ!-

---

(١) وهذا مِن تأليفِ شَقيقِ (سيِّد)، وهو: (محمد قُطْب) -والَّذي فِكْرُهُ كفِكْرِ أَخيهِ!

(٢) كما هو اعترافُهُ -نفسِه- في كتابِه «لماذا أعدموني؟!».

(٣) «دعوة المُقاومةِ الإسلاميَّةِ» (ص٦٥٠).

علىٰ «معالِمِهِ!»، وتفيَّأنَا «ظِلالَهُ!»...»[١].

وقال -أيضًا- مُعتَرِفًا[٢]-:

«قد أمضيتُ عُمُرًا في رافدٍ تصحيحيٍّ[٣] (!) مِن روافدِ (الإخوانِ)؛ الّذينَ قد أَرضعُونَا «الظِّلالَ!»، و«المعالِمَ!» -وغيرَها مِن كُتُبِ (سيِّدٍ)، وأخيهِ، و(المودوديِّ) -رضاعةً في طَوْرِ الحَضانَةِ! -أعنِي: بداية الهداية-...»!!!

أَقُولُ:

فماذا تنتظرُ مِمَّن كانت لُبانَةُ عَقْلِهِ الأساسيَّةُ، وبُنْيَةُ أفكارِهِ الأُولَىٰ كتاباتِ (سيِّد قُطْب)، وغُلَوَاءَهُ!؟

وقد اعْتَرَفَ بهذِهِ المعانِي -جميعًا- حولَ (سيِّدِ قُطْب) -كذلكَ- محامي الحَرَكَاتِ الإسلاميَّةِ (التَّكفيريَّةِ!) -في مِصْرَ- مُنتصِرٌ الزَّيَّاتُ - بتاريخِ (١٣/ ٩/ ٢٠١٢) -قائلًا-:

---

(١) «ميزان الاعتدال» (ص١).

(٢) المصدر السّابق (ص٣).

(٣) يَقصِدُ الفِكْرَ السُّروريَّ!

... ولَهُ قِصَّةٌ أُخرَىٰ -هذا-!!

«حينَما نَتحدَّثُ عن الحَرَكَاتِ التَّكفيريَّةِ -علىٰ صَعيدِ العالَمِ العربيِّ والإسلاميِّ-، ومِصْرَ خاصَّةً-؛ فلا بُدَّ أنْ نَذكُرَ (سيِّدَ قُطْب)؛ فهو الأبُ الرُّوحيُّ للحَرَكاتِ التَّكفيريَّةِ، وكُلُّهُم يَعْزِفُونَ علىٰ قِيثارَتِهِ، ويُرَدِّدُونَ كَلامَهُ، ويَقتبِسُونَ مِن كتابِهِ «مَعالم في الطَّريقِ»؛ الّذي اتَّخذُوهُ دُستورًا، ويَسْعَوْنَ إلىٰ تَطبيقِ أفكارِهِ علىٰ أرضِ الواقِعِ»[1].

واعترفَ بذلكَ -أيضًا- الدَّاعيةُ (الإخوانِيُّ) الأَشْهَرُ -في هذا الزَّمانِ- الدُّكتورُ يُوسفُ القَرضاويُّ -في (موقعِهِ) علىٰ (الإنترنت)- مُقَرِّرًا تكفيريَّةَ (سيِّدِ قُطْبٍ) -قائلًا-:

«خَرَجَ (سيِّدُ قُطْب) -في النِّهايةِ- بنتائجَ عن تكفيرِ المُجتمعِ وجاهليَّتِهِ...»!

وقال في كتابِهِ «أولويَّات الحَرَكَةِ الإسلاميَّةِ» (ص١١٠):

«في هذه المرحلةِ ظَهَرَتْ كُتُبُ (سيِّد قُطْب)؛ الّتي تُمثِّلُ المَرحلةَ الأخيرةَ مِن تفكيرِهِ، والّتي تَنضَحُ بتكفيرِ المُجتمعِ! وتأجيلِ الدَّعوةِ إلىٰ النِّظامِ الإسلاميِّ! وإعلانِ الجِهادِ الهُجوميِّ علىٰ النّاسِ-كافَّةً-!

---

(١) جريدة (الوطن) -الألكترونيَّة-، بتاريخ (١٣/ ٩/ ٢٠١٢).

ويتجلَّىٰ ذلك -أوضحَ ما يكونُ- في «تفسيرِ ظلالِ القُرآنِ»، وفي «معالم في الطَّريق»، وفي «الإسلام ومُشكِلات الحضارة الإسلاميَّة»..».

وفي كتابِ «الإخوان المُسلمُون: أحداثٌ صَنَعتِ التَّاريخَ» (٣/ ٣٧٣ و٤١٨) -لمحمود عبد الحليم-: إشاراتٌ مُتعدِّدَةٌ إلىٰ أفكارٍ تكفيريَّةٍ إخوانيَّةٍ -عِدَّة-؛ تتضمَّنُ التَّحريضَ «علىٰ رِجال الثَّورة ورميهم بالكُفْرِ»، «وبما تُستباحُ به الدِّماءُ» -كما هو نصُّ لَفْظِ كَلامِهِ[1]-!!!

٩- خَلَلُ مَوقِفِ جَماعةِ (الإخوان المُسلمِين) مِن (داعِش!):

ولعلَّهُ (!) مِن أَجْلِ ذا -توفيقًا وتلفيقًا!- قال الناطِقُ الرسميُّ باسمِ (جماعة الإخوان المُسلِمِين) -في الأردُنّ-الجناح السياسي!- في نَدْوَةٍ مَشهورةٍ مُحتفًىٰ بها -علىٰ استحياءٍ!-: («داعِش» تنظيمٌ بائس)!!

(١) واليومَ -ونحنُ في أوائل أيَّام سنة (٢٠١٥)- وقد سمعتُ ذلك بأُذُنَيَّ! وَرَأَتْهُ عَيناي! -علىٰ عَدَدٍ مِن الفضائيَّات (الإخوانيَّة) المِصريَّة المُعارِضة!-: نُعاينُ التَّكفيرَ الصَّريح! والإفتاءَ العَلَنِيَّ (!) -القَبيح- بتكفيرِ وقَتْلِ رَئيسِ مِصْرَ! وكَذَا قادَةِ الجَيشِ -جميعًا-!!

فاللهُ المُستعانُ، ولا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلّا باللهِ...

قُلتُ: فكانَ ماذا؟! تُريدُه تَنظيمًا (حيويًّا) -إذن-!؟

وهل كلمةُ «تنظيم بائسٌ» تُفيدُ أيَّ معنًىٰ مِن معانِي الإنكارِ الشرعيِّ ضدَّ أصلِ وُجودِهم؟! أمْ أنّها تُشيرُ إلىٰ معنىٰ الاستنكارِ الواقعيِّ لتقصيرِهم!؟

بَيْنَمَا نَرَىٰ -في الوَقْتِ نَفْسِه!- الكاتِبَ الإخوانِيَّ عُمَر عَياصرة -في جريدةِ (السَّبيل) -الإخوانِيَّةِ[1]-، بتاريخ: (٧/ ١/ ٢٠١٥) - يَكْتُبُ مَقالًا سَيِّئًا -جِدًّا- في مَدْحِ (داعِشَ!) والثَّناء عليها- بل التَّهديد بها!!- تحتَ عُنوانٍ استِفزازيٍّ خَبِيث:

(«داعش» علىٰ أبوابِ الجَمِيع)!!!

---

(١) انظُر -في بيانِ تَناقُضِ المَوقِفِ الإخوانِيِّ في شَأْنِ (داعِشَ)-: مَقالَ: (تَحالُفُهم حَلالٌ، وتَحالُفُنا حَرامٌ» -للكاتِبِ الصُّحُفِيِّ، والوَزيرِ السّابِق سَميح المَعايطة -وهو إخوانِيٌّ سابِق!- في جريدة (الرَّأي) -الأُرْدُنِّيَّةِ- بتاريخ: (٢٩/ ١٢/ ٢٠١٤).

وفي مَقالِ «الإخوان و(داعِش)، والتنظيمات الإرهابيَّة» -للكاتِبِ الصُّحُفِيِّ صالح القَلّاب- في جريدةِ (الرَّأي)-الأُرْدُنِّيَّةِ-، بتاريخ: (٢٨/ ١٢/ ٢٠١٤): ما يَكشِفُ حَقائقَهُم -أكثَرَ-!

... فكان ماذا –يا هذا–؟!

وَحَتَّـىٰ بَعْـدَ أَنْ أَحْرَقَـتَ (دَاعِـشُ!) الطَّيَّـارَ الأُرْدُني (مُعَـاذَ الكَسَاسبة) –رحمَهُ اللهُ–، وَتَكَشَّفَتْ حَقيقةُ (دَاعِش!) –أَكْثَرَ–: لَمْ يَتَغَيَّر (!) المَوقف الإِخْوَانِيُّ مِنْهُم –كَثِيرًا–[1]!!

١٠- مِن أحكامِ التَّكفيرِ، وضوابطِه:

وعلىٰ ضَوْءِ ما سبق ؛ فأَقولُ –تَقْعِيدًا لِضَوَابِطِ التَّكْفِيرِ–:

أولًا: الأصلُ في الحُكْمِ بالإسلامِ:

هو أنَّ مَن قالَ: (لا إلهَ إلَّا اللهُ، محمدٌ رسولُ اللهِ)؛ فهو مُسلمٌ، ولا يجوزُ تكفيرُهُ إلّا بوُجودِ شُروطٍ دقيقة، وانتفاءِ مَوانِعَ وثيقة.

وفي كَلامِ شيخِ الإسلامِ في «مجموع الفتاوىٰ» (١٤/ ١١٨) – بيانٌ لهذه الشُّروطِ؛ فقد قال –رحمهُ اللهُ– في حُكْمِ مَن تَكَلَّم بالكُفْرِ:

«وأمَّا إذا كان (**يعلم** = ١) ما يَقولُ: فإنْ كان (**مُختارًا** = ٢) (**قاصدًا** = ٣) لما يَقولُه: فهذا الّذي يُعتبَرُ قولُهُ...»؛ أي: تكفيرًا.

---

(١) وَفِي «صَحِيفَةِ الرَّأْي» –الأُردنية–، بِتاريخ: (٥/ ٢/ ٢٠١٥) مَقَالٌ: «(الإِخْوَانُ) لَا يَرَوْنَ إِرْهَابَ (دَاعِش)!!» –لِفَيْصَل مَلكاوي–.

قُلتُ: وأضدادُها -نَفْسها- هي المَوانِعُ[1].

وقد قال رَبُّنا -تعالىٰ-: ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبۡتُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ وَلَا تَقُولُواْ لِمَنۡ أَلۡقَىٰٓ إِلَيۡكُمُ ٱلسَّلَٰمَ لَسۡتَ مُؤۡمِنٗا تَبۡتَغُونَ عَرَضَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فَعِندَ ٱللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٞۚ كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبۡلُ فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡكُمۡ فَتَبَيَّنُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٗا** ﴾[النساء:٩٤].

ومعنىٰ قولِهِ -تعالىٰ-: ﴿**فَتَبَيَّنُوٓاْ**﴾؛ أي: أنَّ مَن «أظهَرَ الإسلامَ وَجَبَ الكَفُّ عنهُ؛ حتّىٰ يتبيَّنَ منهُ ما يُخالِفُ ذلك» -كما في كتاب «كَشْف الشُّبهات» (ص٩٩ -بتحقيقي) -للشيخِ الإمامِ محمدِ بنِ عبدِ الوهّابِ -رحِمَهُ اللهُ-.

وقال رسولُ الله ﷺ: «**ويلَكُم -أو وَيحَكُم-؛ انظُرُوا؛ لا ترجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضرِبُ بعضُكم رِقابَ بَعْضٍ**»[2].

---

(١) وانظُر شَرحَ ذلك -وبيانَهُ- أكثَرَ-: في «مجموع الفتاوىٰ» (١٠/ ٣٧٣)، و(١٢/ ٤٨٧) -وغيرِها- لشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ -رحمهُ اللهُ-.

(٢) رواهُ البخاريُّ (٤٤٠٣)، ومُسلمٌ (٦٦).

وكذلك قال رسولُ الله ﷺ: «... **مَن قالَ: (لا إلهَ إلّا اللهُ)؛ فقد عَصَمَ منِّي نَفْسَهُ ومالَهُ؛ إلّا بحقِّه، وحسابُهُ علىٰ الله**»(١).

١١- تَكفيرُ (داعش!) الأهْوَجُ: لِعُمومِ الجُيوشِ الإسلاميَّةِ:

وها هُو ذَا أبو محمدٍ العدنانِيُّ -التَّكفيريُّ (الداعشيُّ) المَشهورُ!- في شريطِهِ «عُذْرًا أميرَ القاعدَةِ» يُصرِّحُ: «بِرِدَّةِ الجيشِ المِصريِّ، والباكستانِيِّ، والأفغانِيِّ، والتُّونُسِيِّ، واللِّيبِيِّ، واليَمَنِيِّ -وغيرِهِم مِن جُنودِ الطَّواغيتِ وأنصارِهِم!-، وتسمِيَتِهِم بما سمَّاهُم به رَبُّ العالَمِينَ: بـ(الطَّواغيتِ)، و(الكُفَّارِ)، و(المُرتدِّينَ)...»!

كما هو لَفظُ كلامِهِ -تمامًا-!

فانظُرُوا -بربِّكُم- إلىٰ تكفيرِه مِئاتِ الأُلوفِ -بل الملايينِ وعشراتِ الملايين- مِن عَسَاكِر المُسلِمِينَ -حتّىٰ لو افترضنا أنَّهُم كانُوا فُسَّاقًا أو فُجَّارًا- بكلماتٍ عشوائيَّةٍ -مَعدودةٍ- مِنهُ؛ لَم تأخُذْ منهُ أكثرَ مِن سُطورٍ محدودةٍ! في ثوانٍ مَعدودةٍ!!!

---

(١) رواهُ البُخاريُّ (٢٩٤٦).

١٢- اعترافُ قادَةِ (داعِش!) بجَهْلِهِم -مَعَ إِصْرَارِهِمْ عَلَى التَّكْفِيرِ- :

ويُؤكِّدُ هذا التَّكفيرَ العامَّ -مِن جَديدٍ- شريطُهُ «السِّلميَّة دِينُ مَن؟!» -مُعْتَرِفًا (!) بكَوْنِه ليسَ فقيهًا! ولا عالِمًا!- قائلًا-:

«**لا بُدَّ لَنَا أنْ نَصْدَعَ بحقيقةٍ مُرَّةٍ لَطَالَمَا كَتَمَها العُلماءُ! واكْتَفَىٰ بالتَّلميحِ لها الفُقهاءُ!** ألا وهي: كُفْرُ الجُيوشِ الحامِيَةِ لأنظِمَةِ الطَّواغيتِ[1]، وفي مُقدِّمَتِها: الجيشُ المِصريُّ، والجيشُ الليبيُّ، والجيشُ التُّونُسيُّ... إنَّ **جُيوشَ الطَّواغيت مِن حُكَّام ديار المُسلِمين** هي -بعُمومِها- **جُيوش رِدَّة وكُفْر**»!!!

... فهَل يَقولُ هذا مَن يَرجُو للهِ وَقارًا؟!

---

(١) وهو -نَفْسُهُ- قَوْلُ أَبِي قَتادَةَ الفِلَسْطِينِيِّ -قَديمًا-؛ حيثُ قالَ: «أَمْرُ رِدَّةِ هؤلاءِ الحُكَّامِ -وطَوائفِهم!- مِن المَعلومِ ضَرُورةً..» -كما في كتاب «تَخليص العِباد..» (ص١٥٥)-.

... فهَل لا يَزالُ أبُو قَتادَةَ علىٰ هذا القَوْلِ؟! أو تَراجَعَ عنهُ؟!

ذلك ما نَرْجُو! فإنْ كانَ؛ فأينَ؟!

وَلَئِنْ كُنتَ -يا هذا- مُعتَرِفًا أنَّكَ لستَ عالِمًا! ولا فَقيهًا؛ فكيف تَتَجَرَّأُ على تَسَنُّمِ ذُرَىٰ هذه القضيَّةِ الصَّعبةِ العَسيرةِ -جدًّا- بلا خَوْفٍ ولا وَجَلٍ؟!

ورَحِمَ اللهُ الإمامَ مالِكَ بنَ أنسٍ -القائلَ-: «مَن أجابَ في مسألةٍ؛ فينبغِي -مِن قَبْلِ أنْ يُجيبَ فيها- أنْ يَعرِضَ نَفْسَهُ علىٰ الجنَّةِ والنّارِ، وكيفَ يكونُ خَلاصُهُ في الآخِرَةِ، ثُمَّ يُجيبُ فيها»[١]!!

فهَل فَعَلْتُم؟!

و... هل أنتُم فاعِلُون..؟!

.. هل أنتُم مُنتَهُون؟!

١٣- تكفيرُ(داعش!)الأَهْوَجُ للمُشارِكِين في (الانتِخابات):

ولَم يَقِفْ أَمْرُ تكفيرِهِم الجامِح -هذا- علىٰ الجُيوشِ العربيَّةِ والإسلاميَّةِ -فقط-؛ بل كفَّرُوا (المُرشَّحِينَ) للانتِخاباتِ البرلمانيَّةِ[٢]! وكفَّروا (المُنتخِبِينَ) لهُم -وهُم- أيضًا- عشراتُ

(١) «صفة الفتوىٰ والمُفتي والمُستفتي» (ص٨) -لابنِ حَمدان-.

(٢) بِغَضِّ النّظر عن نَظْرَتِنا الفقهيَّة الشرعيَّة إلىٰ هذه الانتِخاباتِ -سَلْبًا أو إيجابًا-! فهذا شيءٌ! والتَّكفيرُ -والعِياذُ بالله- شيءٌ آخَر!!

المَلايينِ!! بل مِئاتُ المَلايين!! فقد نَقَلَ في شريطِهِ «عُذرًا أميرَ القاعدةِ» عن أبي مُصْعَبٍ الزَّرقاويِّ -الأميرِ الأوّلِ لتنظيمِ (دولةِ العراقِ والشّام- (داعش) فيما بَعْدُ-!)- قولَهُ:

«والمُرشَّحُونَ للانتخاباتِ هُم أدعِياءُ للرُّبوبيَّةِ والأُلوهيَّةِ، والمُنتخِبُونَ لهَم قد اتَّخَذُوهُم أربَابًا مِن دُونِ الله، حُكْمُهُم في دينِ الله: الكُفْرُ والخُروجُ عن مِلَّةِ الإسلامِ»!

١٤- تكفيرُ (داعِش!) الأَهْوَجُ لِفئاتِ (المُعارضَةِ السُّوريَّة) [(١)]:

بل قالَ في شريطِهِ «الرائدُ لا يَكْذِبُ أهلَهُ» -مُوسِّعًا دائرةَ تَكفيرِهِ أكثرَ وأكثرَ- لِتَشمَلَ (المعارضَةَ السُّوريَّةَ) -مُختلِفَةَ الأطيافِ والأفكارِ -إِسْلَامِيَّةً وَغَيْرَ إِسْلَامِيَّةٍ -كُلَّهَا-:

«هذا وإنَّ (الدَّولةَ الإسلاميَّةَ في العراقِ والشَّامِ) تُعلِنُ أنَّ (الائتلافَ)، و(المجلِسَ الوطنيَّ) - مع (هيئةِ الأركانِ)، و(المجلِسِ العسكريِّ)-: طائفةُ رِدَّةٍ وكُفْرٍ»!

---

(١) كَمَا هُوَ وَصفُهُم الإِعْلَامِيُّ السَّائِدُ -المُتَدَاوَل-!

فـإذا كـان هـذا حـالَ لِسانِ (النّـاطِقِ الرَّسـميِّ) باسـمِهـم! فكيـفَ الشّأنُ بمَن دُونَهُ مِن رَعاعِهم ودَهْمائِهم؟!

١٥- كَـشْفُ مُغـالطَـةِ (تكفيريَّـةٍ) لِـ (داعِـش!) -تَلاعُبًـا بالألفاظِ، والعُقولِ-:

فباللهِ عليكُم -أيُّها العُقلاءُ-: كيف يَلتقِي هذا التَّكفيرُ الجماعيُّ -بما يَلُفُّهُ مِن إصرارٍ!- مع قـولِ العـدنانيِّ نَفْسِهِ -في شـريطِ «لـكِ اللهُ أيُّها الأُمَّةُ المَظلومَةُ»:

«... إنَّ القَوْلَ بأنَّ الأصلَ في النّاسِ الكُفْرُ لَهُوَ مِن بِدَعِ خوارجِ العَـصْرِ! وإنَّ (الدولـةَ) بريئـةٌ مِـن هـذا القـولِ! وإنَّ مِـن اعتقادِهـا ومنهجِها، وما تَـدينُ اللهَ بـهِ: أنَّ عُمـومَ أهـلِ الـسُّنَّةِ في العـراقِ والـشَّامِ مُسلمُونَ! لا نُكفِّرُ أحدًا منهُم إلّا مَن ثَبَتَت رِدَّتُهُ بأدلَّـةٍ شرعيَّةٍ قطعيَّـةِ الدِّلالةِ قَطعيَّةِ الثُّبوتِ!!!»!!!

... وهذا -يقينًا- مِن التَّلاعُبِ بالألفاظِ! ومِن التَّلاعُبِ بالعُقولِ -معًا!- وعلىٰ نَحْوِ ما أَشَرْنَا مِن تَلاعُبِهِم بِلَفْظِ (الأبريـاء) -سـابقًا- (ص٧٣)-:

* أمّا التَّلاعُبُ بالألفاظِ؛ فذِكْرُ قولِ: (الأصل في النّاسِ الكُفْرُ) ليس موضعَ نِقاشٍ -ولا خِلافٍ- معهُم!!

إنّما موضعُ النِّقاشِ بابٌ آخَرُ! وشأنٌ آخَرُ -كما هو ظاهرٌ-، وهو:

ما حالُ النّاسِ -المُخالِفينَهم- اليوم-؛ أَكُفَّارٌ (هُم)، أم مُسلمُون!!

* أمّا التَّلاعُبُ بالعُقولِ:

فأينَ الدَّعاوىٰ مِن الوقائعِ؟!

وأينَ هي الأدلَّةُ والدَّلائلُ المَزعومةُ المُدَّعاةُ.. والـ... قطعيَّةُ!!!

* ثُمَّ قَوْلُهُ: «إلّا مَن ثَبَتَتْ رِدَّتُهُ بأدلَّةٍ شَرعيَّةٍ...»!

فأسبابُ الرِّدَّةِ (عِندَكُم!) غيرُ أسبابِ الرِّدَّةِ عند سائرِ الأُمَّةِ -عُلماءَ، وطَلَبَةَ عِلْمٍ، وعَوامَّ-!

﴿فَهَلۡ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾؟!

وهذا البلاءُ التَّكفيريُّ المُبين -مِن هؤلاءِ الضَّالِّين- هو الّذي دَفَعَ (المكتبَ الدَّعْوِيّ لجيش اليرموك) -في (سُورِيَة)- أنْ يَقُولُوا في مُفتَتَحِ نَشرتِهم «الحكم الشرعي في تنظيم داعش» (ص١)-:

«بَعدَ عامٍ مِن الجهادِ والانتِصارات -في بلاد الشام-: ظَهَرَ في ساحَةِ الجِهاد فِرقةٌ تستحلُّ دِماءَ المُجاهِدِين! وتنسبُهم لغيرِ الإسلام! تُسمِّي نَفْسَها: (دولة الإسلام) -داعش-!

ومِن ذلك الحينِ والمُسلمُون في تراجُع، والمُجاهِدُون في افتراق.

وأُصولُ هذه الجماعةِ تَنطبِقُ علىٰ أُصول الخَوارج[1]...».

... إلىٰ آخِر ما قالُوا -وهُم بِهِم أَدْرَىٰ، وبأحوالِهِم أَعْرَفُ-...

ثانيًا: مَسألَةُ التَّكفيرِ مِن أخطرِ المَسائل:

لأنَّ فيها استحلالًا لدِماءِ المُسلِمِينَ وحياتِهِم، وانتهاكَ حُرْمَتِهِم وأموالِهِم وحُقوقِهِم-؛ كَمَا قالَ شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ -رحمهُ اللهُ- في «مجموع الفتاوىٰ» (١٣/ ٢٠٩): «الخوارجُ: دينُهم المُعظَّمُ: مُفارَقَةُ جماعةِ المُسلِمين، واستحلالُ دِمائِهِم وأموالِهِم».

واللهُ-سُبحانَهُ وتعالىٰ-يقول:﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا

(١) انْظُرْ كِتَاب «تَأَثُّرِ الخَوارِجِ المُعَاصِرِين بِأُصُولِ الخَوارِجِ المُتَقَدِّمِينَ» -لِلدُّكتور فهد الفُهيد-.

فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾[النساء:٩٣].

كذلك قالَ النبيُّ ﷺ: «**أيُّما رَجُلٍ قالَ لِأخِيهَ: يا كافرُ؛ فقد باءَ بها أحدُهُما**»(١).

واللهُ -سُبحانَهُ وتعالىٰ- قد حذَّرَ تحذيرًا شديدًا مِن قَتْلِ مَن عَبَّرَ عن إسلامِهِ باللَّفظِ الظّاهِرِ- نُطْقًا-، فقال: ﴿...فَإِنِ ٱعۡتَزَلُوكُمۡ فَلَمۡ يُقَٰتِلُوكُمۡ وَأَلۡقَوۡاْ إِلَيۡكُمُ ٱلسَّلَمَ فَمَا جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمۡ عَلَيۡهِمۡ سَبِيلٗا ﴾[النساء:٩٠].

وقد حذَّرَ النبيُّ ﷺ مِن رَمْيِ الجارِ بالشِّرْكِ، والسَّعْيِ عليه بالسَّيْفِ، فقال: «**إنَّ أَخْوَفَ ما أخافُ عليكُم رَجُلٌ قرأَ القُرآنَ؛ حتّىٰ إذا رُئِيَت بَهْجَتُهُ عليه، وكان رِدْءًا للإسلامِ: غَيَّرَهُ إلىٰ ما شاءَ اللهُ؛ فانْسَلَخَ منهُ، ونَبَذَهُ وراءَ ظَهْرِهِ، وسعَىٰ علىٰ جارِهِ بالسَّيفِ ورماهُ بالشِّرْكِ**».

قالَ: قُلْتُ: يا نَبِيَّ اللهِ! أيُّهُما أَوْلَىٰ بالشِّرْكِ: الرّامِي، أمِ المَرْمِيُّ؟!

(١) رواهُ البخاريُّ (٦١٠٤)، ومُسلمٌ (٦٠) عن ابنِ عُمَرَ.

قال: «**بَلِ الرَّامِي**»[١].

والتَّلازُمُ بين (التَّكفيرِ) و(استحلالِ الدِّماءِ) أمرٌ ثابتٌ عنهُم؛ لا مَهْرَبَ لهُم منهُ!

وهو أَمْرٌ خَطيرٌ -وخطيرٌ جدًّا-؛ يقولُ رسولُ الله ﷺ: «**لَزوالُ الدُّنيا أهونُ عندَ اللهِ مِن دمِ رجُلٍ مُسلمٍ**»[٢].

ويقولُ ﷺ: «**مَن شَهَرَ سيفَهُ، ثُمَّ وَضَعَهُ: فدَمُهُ هَدْرٌ**»[٣].

---

(١) رواهُ ابنُ حِبَّان في «صحيحِهِ» (٨١)، والبزّارُ في «مُسندِهِ» (١٧٥)، والبُخاريُّ في «التّاريخ الكَبير» (٢٩٠٧) عن جُنْدُب البَجَلِيِّ.

وصحَّحَهُ شيخُنا الإمامُ الألبانِيُّ في «السِّلسلةِ الصَّحيحةِ» (٣٢٠١).

(٢) رواهُ الترمذيُّ (١٣٩٥)، والنَّسائيُّ في «السُّنن الكُبرىٰ» (٣٦٣٧)، و«الصُّغرىٰ» (٤٠٢٢) عن ابنِ عَمْرٍو.

وصحَّحَهُ شيخُنا الإمامُ الألبانيُّ في «غاية المرام» (٤٣٩).

(٣) رواهُ النَّسائيُّ في «السُّنن الكُبرىٰ» (٣٧٤٩)، و«الصُّغرىٰ» (٤١٣٣)، والضِّياءُ المقدسيُّ في «الأحاديث المُختارة» (٢٥٩)، والحاكمُ (٢/ ١٥٩) عن ابن الزُّبير.

وصحَّحَهُ شيخُنا في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٢٣٤٥).

وقال الإمامُ الصنعانيُّ في «التنوير بشرح الجامع الصغير» (١٠/ ٢٧٥)=

فكيفَ بمَن قتَلَ به! وأفسد! وأساء! وأسالَ الدِّماء!؟

ويَقُولُ -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ-: «**مَن سَلَّ عَلَينا السَّيفَ؛ فلَيْسَ مِنَّا**»[1].

وقال الإمامُ اللّالَكائيُّ في «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّةِ والجَماعة» (١/ ١٧٥):

«وقِتالُ اللُّصُوصِ (والخَوارجِ) جائزٌ: إذا عَرَضُوا للرَّجُلِ في نَفْسِهِ ومالِهِ؛ فلَهُ أنْ يُقاتِلَ عن نَفْسِهِ ومالِهِ، ويَدْفَعَ عَنها بكُلِّ ما يَقْدِرُ عليه.

وليسَ له -إذا فارَقُوهُ أوْ تَرَكُوهُ- أنْ يَطْلُبَهُم، ولا يَتَّبِعَ آثارَهُم.

لَيْسَ لِأحدٍ إلّا للإمامِ -أوْ وُلاةِ المُسلِمين-؛ إنَّما لهُ أنْ يَدْفَعَ عنْ نَفْسِهِ -في مَقامِهِ ذلك-...».

=-شارِحًا-:

«يُريدُ: إذا أخرجَ سيفَهُ لِيَقْتُلَ به، فقَتَلَهُ مَن أرادَ قَتْلَهُ؛ فإنَّ دمَ الشّاهِرِ لِسيفِهِ هَدْرٌ لا قَصاصَ فيه، ولا دِيَة؛ لأنّ قاتلَهُ دافَعَ عن نَفْسِهِ».

(١) رَواهُ مُسلمٌ (٩٩) عن سَلَمَةَ بنِ الأَكْوَعِ.

وقد كَتَبْتُ في هذا الحديثِ مَقالًا مُفْرَدًا؛ نُشِرَ في جَريدةِ (الرَّأيِ) -الأُرْدُنِيَّةِ-، بتاريخ: (٢٣/ ٤/ ٢٠١١).

١٦- (داعش!)، وعلامات الخَوارج -وبخاصَّةٍ التَّكفيرَ!-:

وقـد ذَكَـرَ شـيخُ الإسـلامِ ابـنُ تيميَّـةَ -رحمـهُ اللهُ- في «مجمـوع الفتاوَىٰ» (١٩/ ٧٣) -مِن علاماتِ الخَوارجِ- أنَّهُم:

«يُكفِّرُونَ بالذُّنوبِ والسيِّئاتِ، ويترتَّبُ علىٰ تكفيرِهِم بالـذُّنوبِ استحلالُ دماءِ المُسلمِينَ وأموالِهم».

وهو ما صرَّحَ به -تكفيرًا ومُقاتلَةً- جليًّا واضـحًا - (أبـو محمـد العدنانِيُّ) في شريطِهِ «السِّلميَّة دينُ مَن؟» -قائلًا-:

«إنَّ جُيـوشَ الطَّواغيـتِ -مِـن حُكَّـامِ دِيـارِ المُـسلمِينَ- هـي بعُمومِها جُيوشُ رِدَّةٍ وكُفْرٍ، وإنَّ القولَ -اليومَ- بكُفْرِ هـذه الجيـوشِ ورِدَّتِهـا وخُروجِهـا مِـن الـدِّينِ -بـل وُجـوبِ قِتالِهـا- وفي مُقـدِّمَتِها: الجيشُ المِصريِّ-: لَهُو القولُ الّذي لا يَصحُّ في دينِ الله خلافُهُ»!!

ويَقولُ في شريطِهِ «إنِّي علىٰ بيِّنَةٍ مِن رَبِّي»:

«فإنَّنـا نَـرَىٰ كُفْـرَ ورِدَّةَ (جميـعِ) حُكَّـامِ تِلـكَ الـدُّولِ وجُيوشِـها، وقِتالُهُم أوجبُ مِن قِتالِ المُحتلِّ الصَّليبيِّ»[١]!!

---

(١) قارِن بِمَا تَقَدَّمَ (١٠٢).

وقد جاءَ في قِصَّةِ أُسامةَ بنِ زَيْدٍ -رضيَ اللهُ عنهُ- عندما قَتَلَ رَجُلًا قالَ: (لا إلهَ إلّا اللهُ)؛ فقال له رسولُ اللهِ ﷺ: «**أقالَ: (لا إلهَ إلّا اللهُ) وقَتَلْتَهُ؟**».

قلتُ: يا رسولَ الله! إنَّما قالَها خَوْفًا مِن السِّلاحِ!

قال: «**أفَلا شَقَقْتَ عن قَلْبِهِ حتّىٰ تَعْلَمَ أقالَها أمْ لا؟!**»[١].

وعليه؛ فلا يَجوزُ قَتْلُ مُسلمٍ -بل أيِّ إنسانٍ كان -مُسلمًا أو غيرَ مُسلمٍ- غيرِ مُسلَّحٍ ولا مُقاتِلٍ.

... ولقد انتشرَ علىٰ (الإنترنت) مقطعٌ لأحدِ المُنْتَمِينَ لِـ(داعِش): أنَّهُ أوقَفَ مدنيِّين غيرَ مُسلَّحِين، قالوا: إنهم مُسلمُون، ثُمَّ سألَهُم عن بعضِ الصَّلواتِ: كَم رَكْعَة؟! فأخطأُوا، فقَتَلَهُم[٢]!!

فهذا عملٌ مُحرَّمٌ، وجريمةٌ نَكراءُ.

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ -رحمهُ اللهُ- في «منهاج السُّنَّةِ» (٥/ ٢٤٧) -واصِفًا الخَوارِجَ-:

(١) رواهُ مُسلمٌ (٩٦)، و(٤٣٦٩).

(٢) وذلك-في شَهْرِ (٦/ ٢٠١٤)-، بعُنوان: «قَتْل سائقِي الشّاحِنات ..».

«... لَم يَكُن أحَدٌ شرًّا علىٰ المُسلِمِينَ مِنهُم: لا اليَهُودُ ولا النَّصارَىٰ؛ فإنَّهُم كانُوا مُجتهِدِينَ في قَتْلِ كُلِّ مُسلمٍ لَم يُوافِقْهُم، مُستحلِّينَ لدِماءِ المُسلِمِين، وأموالِهِم، وقَتْلِ أَولادِهِم، مُكَفِّرِينَ لَهُم، وكانُوا مُتَدَيِّنِينَ بذلكَ -لِعِظَمِ جَهْلِهِم، وبِدْعَتِهِم المُضِلَّةِ-».

ثالثًا: أفعالُ الإنسانِ مُرتبطةٌ بالنِّيَّةِ:

قال رسولُ الله ﷺ: «**إنَّما الأعمالُ بالنِّيَّاتِ، وإنَّما لِكُلِّ امْرِئٍ ما نَوَىٰ...**»[(١)]، وقال اللهُ -تعالىٰ-: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون:١].

فاللهُ -سُبحانَهُ وتعالىٰ- وَصَفَ قَوْلَ المُنافِقينَ بأنَّهُم يَشهدُونَ برسالةِ الرَّسولِ ﷺ- وهو قولٌ وَصَفَ حقيقةً قاطعةً- بأنَّها كذِبٌ؛ لأنَّها قيلَت في نِيَّةٍ كَذِبٍ - ولو كان مضمونُها حقًّا-.

فمحلُّ تكذيبِهِم أنَّهُم قالُوا بألسنتِهِم بما يَعْلَم اللهُ أنَّ قُلوبَهُم تُنكِرُه!

ومعنىٰ هذا: أنَّ الحُكْمَ بالتَّكفيرِ العينيِّ يَتطَلَّبُ (قَصْدَ الفِعْلِ)

---

(١) رواهُ البخاريُّ (١)، ومُسلمٌ (١٩٠٧).

الكُفْرِيِّ المُؤدِّي إلىٰ وُقوعِ الكُفْرِ الأكبَرِ -عَيْنًا-حقيقةً-.

فالتَّكفيرُ ليسَ مُجرَّدَ قولِ سَهْوٍ، أو عَمَلِ غافِلٍ(١).

١٧- (القَصْدُ)، وأثرُه في الحُكم بالتَّكفير -وبيان نَوْعَيه-:

فلا يَجُوزُ الحُكْمُ علىٰ أيِّ شَخْصٍ بالكُفْرِ دُونَ أنْ يَثبُتَ عليه شَرْطُ (القَصْدِ) للفِعْلِ الكُفرِيِّ-المُشارِ إليهِ-.

١٨- عَدَمُ جَوازِ التَّكفير في المسائلِ الخِلافيَّة العِلميَّة:

ولا يجوزُ التَّكفيرُ بدونِ التَّأكُّدِ مِن ذلك؛ فقد يكونُ مُكْرَهًا، أو غيرَ قاصِدٍ، أو جاهِلًا، أو مجنونًا، وقد يكونُ قد أخطأَ في فَهْمِهِ مسألةً ما -وهكذا-(١).

يقولُ اللهُ -تعالىٰ-: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ

(١) وهذا جُزْءٌ مِمَّا أشرتُ إليهِ سابِقًا (ص١٠٣) مِن(الشُّروطِ والمَوانِعِ).
ولا يخلطْ أحدٌ بين هذا التَّأصيل المُنضَبِط مِن هذا المُثْبَتِ مِن (قَصْدِ الفِعْلِ)، وبين (قصد الكُفر!) -المَنفيِّ! -والَّذي لا يَكادُ يُعْرَفُ له وُجودٌ-!!
إذ «لا يقصدُ الكُفرَ أحدٌ إلّا ما شاء اللهُ» -كما قالَ شيخُ الإسلامِ في «الصَّارم المسلول» (ص١٧٨)-.

أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنُّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾[النحل:١٠٦]،

ولا يَجُوزُ أنْ يُفَسَّرَ مُقتضَىٰ عَمَلٍ -ما- بتفسِيرٍ غيرِ صاحبِ هذا العَمَلِ -نَفْسِهِ- إذا كان عملًا فيه اختلافٌ علميٌّ بين فُقهاء المُسلمِين-.

ولا يجوزُ التَّكفيرُ بأيَّةِ مسألةٍ عليها اختلافٌ علميٌّ بين عُلماءِ المُسلمِينَ المُعتبَرِين:

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ -رحِمَهُ اللهُ- في «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ١٨٢): «ولا يَجُوزُ تَكفيرُ المُسلمِ بذَنْبٍ فَعَلَهُ، ولا بِخَطَإٍ أَخْطأَ فيه -كالمسائلِ الّتي تَنازَعَ فيها أهلُ القِبْلَةِ-...».

ثُمَّ ذَكَرَ -رحِمَهُ اللهُ- عَدَمَ تَكفيرِ الصَّحابَةِ للخَوارِجِ، ثُمَّ قالَ:

«... وإذا كان هؤلاءِ الّذِين ثَبَتَ ضَلالُهُم بالنَّصِّ والإجماعِ: لَمْ يُكَفَّرُوا -مع أَمْرِ الله ورسولِهِ بِقِتالِهِم-؛ فكيف بالطَّوائِفِ المُختلِفِينَ الّذِينَ اشْتَبَهَ عليهِم الحقُّ في مَسائلَ غَلِطَ فيها مَن هو أعلمُ مِنهُم؟!

فلا يَحِلُّ لِأَحَدٍ مِن هذه الطَّوائف أنْ تُكَفِّرَ الأُخرَىٰ، ولا تَستحلَّ دَمَهَا ومالَها -وإنْ كانتْ فيها بِدْعَةٌ مُحقَّقَةٌ-...».

١٩- عَدَمُ التَّكفير (بالجُملة) والعُموم:

لا يَجُوزُ التَّكفيرُ -بالجُملَةِ- لِعُمُومِ أُناسٍ مِن المُسلِمين[١]؛ إنَّمَا يَكُونُ التَّكفيرُ للشَّخْصِ المُعَيَّنِ -بحَسَبِ عَمَلِهِ هو، أَوْ قَوْلِهِ هو -وَبِضَابِطِهِ-؛ وقد قال اللهُ -تعالىٰ-: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾.

٢٠- ضَابطُ تكفير مَن لا يُكَفِّر الكافر:

ولا يجوزُ تكفيرُ مَن يُشكِّكُ في كُفْرِ الآخَرين، أو مَن لا يُكفِّرُهُم -ممّا ليسَ هو كُفْرًا قَطعِيًّا مَعلومًا مِن الدِّين بالضَّرورةِ-.

وَلَمَّا أَوْرَدَ الإمامُ النَّوويُّ في كتابِهِ «رياض الصَّالِحين» (ص٩٤) حديثَ عُبادةَ بنِ الصَّامِتِ -رضيَ اللهُ عنهُ-: «بايَعْنَا رسولَ اللهِ ﷺ علىٰ السَّمْعِ والطَّاعةِ في العُسْرِ واليُسْرِ، والمَنْشَطِ والمَكْرَهِ، وعلىٰ أَثَرَةٍ علينا، وعلىٰ أن لا نُنازِعَ الأَمْرَ أَهْلَهُ؛ إلّا أنْ تَرَوْا كُفْرًا بَواحًا عِندَكُم مِن الله -تعالىٰ- فيه بُرهانٌ...»[٢]، قال -شارِحًا-:

(**بَواحًا**؛ أي: ظاهِرًا لا يَحتمِلُ تَأويلًا).

---

(١) أَمَّا (غَيْرُ المُسْلِمِينَ)؛ فَهُمْ كُفَّارٌ -مِنْ قَبْلُ وَبَعْدُ- .

(٢) رواهُ البخاريُّ (٧٠٥٥)، ومُسلمٌ (٤٧٩٦).

وقال الإمامُ ابنُ تيميَّةَ -رحِمَهُ اللهُ- في كتابِهِ «الصَّارِمِ المَسلُول علىٰ شاتِمِ الرَّسول» (٣/ ٩٦٣): «التَّكفيرُ لا يَكونُ بأَمْرٍ مُحتمَلٍ».

٢١- لا يَكُونُ التَّكفيرُ إلاّ بما أُجمِعَ عليه أنَّهُ كُفْرٌ[١]:

وقال الإمامُ مُحمَّدُ بنُ عبدِ الوهّابِ -رحِمَهُ اللهُ-: «ولا نُكَفِّرُ إلّا ما أجمعَ عليهِ العُلماءُ -كُلُّهم-، وهو: الشَّهادتان» -كما في كتابِ «الدُّرَر السَّنِيَّة في الأجوبةِ النَّجديَّةِ» (١/ ١٠٣)-.

ومنهُ: قولُهُ -رحمهُ اللهُ- كما في «الدُّرَر السَّنِيَّة» (١١/ ٣١٧)-:

«لا نُقاتِلُ إلّا علىٰ ما أجمعَ عليه العُلماءُ -كُلُّهُم- وهو: الشَّهادتان-بعدَ التّعريفِ-؛ إذا عُرِّف، ثُمَّ أَنْكَرَ..».

٢٢- كَشْفُ سُوءِ فَهْمٍ لبعضِ كِتاباتِ الإمامِ مُحَمَّدِ بنِ عبدِ الوهّاب:

وسَبَبُ الإطالةِ في هذا الموضوعِ: أنَّ (داعِشَ) وزَّعَت علىٰ النّاسِ كُتُبَ الشَّيخِ الإمامِ مُحمَّدٍ بنِ عبدِ الوهّابِ -رحمهُ اللهُ-أوَّلَ ما وصلوا إلىٰ الموصل- وكذلك في حَلَبَ-!

---

(١) قَارِنْ بِـ«**الرِّسَالَةِ المَفْتُوحَةِ**..» (ص١٥).

وقد تقدَّمَ بَعضُ كلامِ هذا الإمامِ -الواضحِ الجَلِيِّ -رحمهُ اللهُ- ضدَّ ما تريد (داعش)! وبعَكْسِ ما فهِمُوه[١]!!

نَعَم؛ قد لا يَفْهَمُ بعضُ النّاسِ كلامَ عالِمٍ مِن العُلماء علىٰ وَجْهِهِ الحقِّ؛ فيُطبِّقونَهُ علىٰ ما فَهِمُوهُ (هُم)؛ لا علىٰ ما أرادَ (هُو)!

وهذا كثيرٌ في التّاريخِ العلميِّ الإسلاميِّ- قديمًا وحديثًا-.

وكَم نُسِبَ إلىٰ هذا الإمامِ -بالخُصوصِ- مِن أباطيلَ هُو مِنها بَريءٌ[٢]!

ولكِنْ؛ أنْ يَنْزِعُوا إلىٰ التَّكفير -به-،واستحلال الدِّماء-بسببِه-؛ فهذه عَثْرَةٌ لا لَعًا لَهَا[٣]!

٢٣- لُزُومُ التَّفريقِ بَيْنَ (عَمَل الكُفْر)، و(التَّكفير به):

وعلىٰ أيَّةِ حالٍ؛ فإنَّ العُلماءَ الكِبارَ-بما فِيهِم الإمامانِ

---

(١) قارِنْ بـ«الرِّسَالَةِ المَفْتُوحَةِ..» (ص١٥).

(٢) نَعَم؛ هو بَشَرٌ مِنَ البَشَرِ: يُخطئُ ويُصيبُ؛ فكان ماذا!؟!

وانظُر كِتاب «دعاوىٰ المُناوِئين لدعوةِ الشَّيخ مُحمَّدِ بنِ عبدِ الوَهَّاب» -للدُّكتور عبد العزيز العبد اللَّطيف-.

(٣) انظُر -لهذا التّعبير- «لسان العرب» (٤/ ٤٢) -لابن مَنظور-.

الجَليلانِ: ابنُ تيميَّةَ وابنُ قيِّمِ الجوزيَّةِ- رحمهُما اللهُ- فرَّقُوا بَيْنَ (عَمَلِ الكُفْرِ)، و(التَّكفيرِ بهِ)؛ فحتّىٰ لو وَقَعَ مِن إنسانٍ عَمَلٌ فيه شيءٌ مِن الكُفْرِ؛ فهذا لا يُوجِبُ الحُكْمَ علىٰ هذا الشَّخْصِ بالكُفْرِ والتَّكفير -للأسبابِ الّتي تَمَّ بيانُها-.

فليسَ كُلُّ مَن وَقَعَ في (الكُفْرِ): وَقَعَ الكُفْرُ عليه، وصارَ كافِرًا.

وقد نَقَلَ الحافظُ الذَّهبيُّ[١] عن شيخِهِ ابنِ تيميَّةَ -رحمهُما اللهُ- أَنَّهُ كان يقولُ -في أواخِرِ أيَّامِهِ-: «أنَا لا أُكفِّرُ أحدًا مِن الأُمَّةِ»، ويقولُ: «قال النبيُّ ﷺ: «**لا يُحافظُ علىٰ الوضوءِ إلّا مُؤمنٌ**»؛ فمَن لازمَ الصَّلواتِ بوضوءٍ: فهو مُسلمٌ».

٢٤- الكُفْرُ كُفْران:

ومِمَّا ينبغِي إيرادُه-والتَّنبيهُ عليه -ولا بُدَّ-: ما قالَهُ أُستاذُنا العلّامةُ الشَّيخُ عبدُ العزيزِ بنُ بازٍ -رحمهُ اللهُ- في فتاوىٰ «نُورٌ علىٰ الدَّرْبِ» (٤/ ١٦٩):

---

(١) في كتابِهِ: «سِيَر أعلام النُّبلاء» (١١/ ٣٩٣).

والحديثُ: رواهُ ابنُ ماجَه (٢٧٧)، وأحمدُ (٢٢٤٣٣)، والطيالسيُّ (٩٩٦)، والدارميُّ (٦٨٢) عن ثَوبانَ.

«الكُفْرُ كُفْرَان: أكبَرُ، وأَصغرُ، والشِّرْكُ شِركان، والنِّفاقُ نِفاقان.

فإذا تأمَّلْتَ النُّصوصَ والأدلَّةَ: عَرَفْتَ ذلك...».

٢٥- فِقْهُ حَديث: «أَيِسَ[(١)] الشَّيطانُ أنْ يُعْبَدَ في جزيرةِ العَرَب»:

نَعَم؛لا يَزالُ الحالُ سِجالًا بين الدَّاعينَ إلىٰ اللهِ-سبحانه وتعالىٰ-، وتوحيدِه- بحقٍّ-، وبين المُخالِفينَ لِأَمْرِهِ -سُبحانَهُ- المُتنكِّبين عبادتَهُ الحَقَّةَ وهَدْيَهُ الصَّحيح.

ولا يَزالُ الشَّيطانُ -كذلك- حَريصًا علىٰ غِوايةِ النّاسِ، يُريدُ إضلالَهُم -كما قالَ- تعالىٰ-: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَـٰبَنِىٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُواْ ٱلشَّيْطَـٰنَ ۖ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ. وَأَنِ ٱعْبُدُونِى ۚ هَـٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾.

وقد قالَ الإمامُ أبو جَعْفَرٍ محمدُ بنُ جَريرٍ الطَّبريُّ إمامُ المُفسِّرينَ -رَحِمَهُ اللهُ- في تفسيرِهِ «جامع البيان» (٢٢/ ٢٣):

---

(١) أي: يَئِسَ.

وَقَارِنْ بِـ«**الرِّسَالَةِ المَفْتُوحَةِ**..» (ص١٦).

«يقولُ: وأَلَـم أعهَـدْ إلـيكُم أنِ اعبُـدُونِي دُونَ كُـلِّ مـا سِـوايَ مِـن الآلهـةِ والأنـدادِ، وإيَّـايَ فـأطيعُوا؛ فـإنَّ إخـلاصَ عبـادَتِي، وإفـرادَ طاعَتِي، ومعصيةَ الشَّيطانِ: هو الدِّينُ الصَّحيحُ والطَّريقُ المُستقيمُ».

ولا يُعارِضُ هذا العُمومَ القُرآنِيَّ الصَّريحَ: ما رواهُ الإمـامُ مُـسلمٌ في «الـصَّحيحِ» (٧٢٠٥) عـن جـابرٍ، قـال: سـمعتُ رسـولَ الله ﷺ يَقـولُ: «**إنَّ الشَّيطانَ قـد أَيِـسَ أنْ يَعبُـدَهُ المُـصلُّونَ في جزيـرةِ العـربِ، ولكنْ؛ في التَّحريشِ بينهُم**»:

فقـد بـيَّنَ أُسـتاذُنا العلاّمـةُ الـشيخُ عبـدُ المُحسِنِ العبَّـادُ -حَفِظَـهُ المَـوْلَىٰ -سُـبحانَهُ- في كتابِـهِ «التَّحـذير مِـن تَعظـيمِ الآثـارِ غيـرِ المَشروعةِ» (ص٧) فِقهَ هذا الحديثِ:

«مِن وَجْهَيْنِ:

أحدُهُما: يُحمَـلُ حـديثُ جـابِرٍ علـىٰ نَفْـيِ عَـوْدَةِ (الجميـعِ) إلـىٰ الشِّرْكِ؛ دُونَ البعضِ -فإنَّهُ يَقَعُ منهُم-.

الثاني: أنّ إياسَ الشَّيطانِ مِن عبادتِه في جزيرةِ العربِ هو ظنٌّ مِن الشَّيطانِ! وهو لا يَعْلَمُ الغيبَ؛ كما أخبَرَ اللهُ عن الجِنِّ في قولِهِ: ﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ تَأْكُلُ

مِنسَأَتَهُۥۖ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ مَا لَبِثُواْ فِي ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ ﴾[سبأ:١٤]، وقالَ -تعالىٰ-: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[النمل:٦٥]».

وقالَ أُستاذُنا العلّامةُ الشيخُ محمدُ بنُ صالحٍ العُثَيمينُ -رحِمَهُ اللهُ- في «فتاوِيه» (٢/ ٢٠٤) -شارِحًا الحديثَ -نَفْسَهُ-:

«يَأْسُ الشَّيطانِ أنْ يُعبَدَ في جزيرةِ العربِ: لا يَدُلُّ علىٰ عَدَمِ الوُقوعِ؛ لأنَّهُ لمّا حَصَلَت الفُتوحاتُ، وقَوِيَ الإسلامُ، ودَخَلَ النّاسُ في دينِ الله أفواجًا: أَيِسَ أنْ يُعْبَدَ سوَىٰ الله في هذه الجزيرةِ.

فالحديثُ خَبَرٌ عمّا وَقَعَ في نَفْسِ الشَّيطانِ -ذلك الوَقْتَ-، ولكنَّهُ لا يَدُلُّ علىٰ انْتِفائِهِ -في الواقِعِ-».

٣٦- فِقْهُ حديثِ: «ما أَخافُ عليكُم أنْ تُشْرِكُوا»:

ولعلَّ أصرحَ مِن الاستدلالِ بحديثِ جابرٍ في يَأْسِ الشَّيطانِ -وجوابِ العُلماءِ عليه- في تَقريرِ وَجْهِ الصَّوابِ في هذه المسألةِ-: الحديثُ الّذي رواهُ البُخاريُّ (١٣٤٤)، ومُسلمٌ (٦٠٤١) عن عُقبةَ ابنِ عامرٍ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «... **ما أخافُ عليكُم أنْ تُشرِكُوا**»:

فقـد قـال الحـافظُ ابـنُ حَجَـرٍ في «فـتح البـاري» (٣/ ٢١١) -شارِحًا-:

«أي: علَىٰ مَجموعِكُم؛ لأنَّ ذلك قد وَقَعَ مِن البعضِ -أعاذَنا اللهُ -تعالىٰ-».

وهو جَوابٌ واضح، وحَقٌّ لائح...

أو -كما قالَ بعضُ العُلماءِ-: لا يَعبُدُهُ (المُصَلُّونَ) المُقيمُونَ للصَّلاةِ علىٰ وَجْهِها الحقِّ -عبادةً خالصةً للهِ -تعالىٰ- لا يَشُوبُها شائِبَةٌ مِن شِرْكٍ -ونحوِه-.

٢٧- لا تَقُومُ السَّاعةُ حتّى تُعْبَدَ الأَوثان:

والدَّليلُ علىٰ صِحَّةِ مُجْمَلِ مَا تقدَّمَ بَيانُهُ -في فِقْهِ ذاك الحَديثِ -مِن مَجموعِ النُّصوصِ-: حديثُ أبي هُريرةَ -رضيَ اللهُ عنهُ- في «صحيحِ البُخاريِّ» (٧١١٦)، و«صحيح مُسلم» (٢٩٠٦)، قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «**لا تَقومُ السَّاعةُ حتّىٰ تَضطَرِبَ أَلَيَاتُ نِساءِ دَوْسٍ حَوْلَ ذِي الخَلَصَةِ**» -وكانت صَنَمًا تَعبُدُها دَوْسٌ في الجاهليَّةِ -بِتَبالَةَ[1]-.

(١) و«**تَبالَة**»: قريةٌ بَيْن الطائفِ واليمَنِ.
«فتح الباري» (١٣/ ٧٦) -للحافظِ ابنِ حَجَرٍ-.

وبوَّبَ عليه الإمامُ البُخاريُّ -رحمهُ اللهُ-: (بابُ تَغَيُّرِ الزَّمانِ حتّىٰ تُعْبَدَ الأوثانَ).

وبوَّبَ عليهِ الإمامُ ابنُ حِبَّانَ في «صحيحِهِ» (١٥/ ١٥٠) بقولِهِ: «ذِكْر الإِخبار عن ظُهورِ أماراتِ أهلِ الجاهليَّةِ في المُسلِمين».

وقال الإمامُ الكِرمانِيُّ في «الكواكِب الدَّرارِي في شرح صحيح البُخاري» (٢٤/ ١٨١): «ومعناهُ: لا تَقُومُ السَّاعةُ حتّىٰ تضطرِبَ -أيْ: تتحرَّكَ- أعجازُ نِسائِهِم مِن الطَّواف حول ذِي الخَلَصة؛ أي: يَكْفُرْنَ ويَرجِعْنَ إلىٰ عِبادةِ الأصنام»[١].

وقال ابنُ الجوزيِّ في «كشف مُشكِلِ الصحيحَين» (٣/ ٣٢٤): «أخبَرَ النبيُّ ﷺ: أنّ النّاسَ يَعودُونَ -في آخِرِ الزَّمانِ- إلىٰ عِبادةِ الأوثان.

وإنَّما ذَكَرَ اضطِرابَ الألَياتِ؛ لِيَصِفَ قُوَّةَ الحِرْصِ علىٰ السَّعْي حَولَ ذلك الصَّنَمِ[٢] الّذي كان يُعبَدُ؛ حتىٰ حَرَصَ النِّساءُ إلىٰ أَنْ

---

(١) وقال نَحوَهُ الإمامُ النَّوويُّ في «شرح صحيح مُسلم» (١٨/ ٣٢).

(٢) وفسَّرَهُ بعضُ المُعاصِرين بِـ(الرَّقص)!

وهو فَهْمٌ نابٍ، بعيدٌ عن الصَّوابِ -جدًّا-!!

تَضطرِبَ أعضاؤُهُنَّ -لشدَّةِ الحَرَكَة-»[١].

٢٨- مُعامَلَةُ أهل الكتاب، والإحسانُ إليهِم:

أمّا بالنِّسبةِ للنَّصارَىٰ العربِ: فخيَّرْتُمُوهُم بين الجِزيةِ والسَّيفِ، أو التحوُّلِ إلىٰ الإسلامِ! وصَبَغْتُم بُيوتَهُم باللَّونِ الأحمرِ! ودَمَّرتُم كنائِسَهُم! وفي بعضِ الحالاتِ نَهَبْتُم بُيوتَهُم وأموالَهُم! وقَتَلْتُم البعضَ مِنهُم! وتسبَّبْتُم بتشريدِ آخَرِينَ منهُم؛ إلىٰ أنْ فرَّ كثيرٌ مِنهُم بأرواحِهِم وثيابِهِم -فقط-!!

وهؤلاء النَّصارَىٰ -في بلادِ المُسلمِين- لَيسُوا -فيما هو ظاهِرٌ مِنهُم- مُحارِبِين ضدَّ الإسلامِ، وليسُوا مُعْتَدِين عليه؛ بل هُم -واقِعًا لا يُنكَر- جُزْءٌ مِنَ المُواطَنَةِ -والّتي هي- اليومَ- نَوعٌ مِن العَهدِ.

ومِن ناحيةٍ شرعيَّةٍ: جميعُهم تحتَ عُهودٍ إسلاميَّةٍ قديمةٍ مُتوارَثَةٍ -منذُ مِئَاتِ السَّنَوَاتِ-، ولا تَنطبِقُ عليهِم -بِحَالٍ مِنَ الأَحْوَالِ- أحكامُ الجِهادِ والمُقاتَلَة.

فهُم يُعتبَرُونَ مُواطِنِينَ[١] في دولةِ الإِسْلَامِ -المُتَوَارَثَةِ مُنْذُ ذلك

---

(١) وانظُر ما سيأتي مِن كلامٍ قويٍّ -في هذا المعنَىٰ- للشَّيخ أحمد مُصطفىٰ المَراغي -شقيق شيخ (الجامع الأزهر)- (ص١٦٢).

الزَّمَنِ-، ومنهُم مَن هُو تحت العُهودِ التي أخذَها هؤلاءُ مِن عُمَرَ بنِ الخطَّابِ، وخالدِ بنِ الوليدِ، والخُلفاءِ الأمويِّينَ والعبّاسيِّين والعُثمانيِّين -ومِن دُوَلِهِم-.

يَقولُ (ويل ديورانت)[٢]: «لقد كان أهلُ الذِّمَّةِ -المسيحيُّون، والزرادشتيُّون، واليهود، والصابئون -يتمتَّعُون- في عهدِ الخِلافةِ الأُمَويَّة -بدرجةٍ مِن التَّسامُحِ، لا نَجِدُ لها نَظيرًا في البلادِ المسيحيَّةِ -في هذه الأيّام[٣]-؛ فلقد كانُوا أحرارًا في مُمارَسَةِ شعائرِ دينِهم،

(١) قَارِنْ بِـ«**الرِّسَالَةِ المَفْتُوحَةِ..**» (ص١٦).

(٢) المَولودُ سَنَةَ (١٨٨٥)، والمُتوفَّىٰ سَنَةَ (١٩٨١) -كما في كِتابِهِ «قصَّة الحضارة» (١٣/ ١٣٠)-.

(٣) وفي هذه الأيَّامِ -في مُفتَتَحِ سَنَةَ (٢٠١٥): رَسَمَت مَجلَّةٌ فرنسيَّةٌ -قَبيحةٌ خَبيثةٌ- (شارلي إبدو) -رُسوماتٍ مُسيئةً لنبيِّنا الكريمِ محمَّدٍ ﷺ! ممّا دَفَعَ بعضَ الشَّبابِ المُسلمِ -بحَسَبِ ما قالَت الجِهاتُ الأَمْنِيَّةُ الفرنسيَّةُ!- واللهُ أعلمُ بالحقيقةِ!- لأنْ يَقْتُلَ مَجموعةً مِن رسَّامِي (المجلَّةِ) -وغيرهم-.

فكَتَبْتُ -علىٰ إِثْرِ ذلك- ما نصُّه-:

«أصحابُ الرُّسومِ المُسيئةِ للرَّسولِ ﷺ مُجرِمُون؛ لأَنَّهُم مارَسُوا حُرِّيَّتَهُم الكاذِبَةَ بما يُناقِضُ حُرِّيَّاتِ الآخَرِين -مِن مئاتِ ملايين المُسلمِين- فضلاً=

واحتفَظُوا بكنائِسِهِم ومَعابدِهِم...».

وَخُلَاصَةُ الأمرِ: أَنَّهُم ليسُوا غُرباءَ؛ بل هُم مِن أهل هذه البلادِ مِن قَبْلِ الإسلامِ، وليسُوا أعداءً؛ بل إِنَّ مِنْهُم مَنْ دَافَعُوا عن بلادِهِم

=عن كَوْنِ أُولئكَ -أَصلًا- كُفَّارًا غيرَ مُسلِمِين.

وإجرامُهُم -ذاك- لا يَجُوزُ- بحالٍ- أنْ يَكُونَ دافِعًا لِأحدٍ مِن المُسلِمِين -أينما كان- إنْ كان!-: أنْ يترصَّدَ لهُم، ويَقتُلَهُم -**مع استِحقاقِهِم ذلك شَرْعًا**-.

ذلكُم لأنَّ واجِبَ التَّنفيذِ العمليِّ للقِصاصِ؛ وإقامةِ الحُدودِ الشرعيَّةِ: إنَّما هو مَوكُولٌ بأمرِ -أو إذنِ- أولياء أُمور المُسلِمِين-، فإنْ قَصَّرَ هؤلاء: فالإثم عليهم-.

وبَعْدُ:

فإنَّ أكبَرَ واجِبٍ علينا -اليومَ- نَحنُ مَعاشِرَ طُلّابِ العِلْمِ-، هو: أنْ نُضاعِفَ جُهودَنا وجِهادَنا في التَّبْيين -وبخاصَّةٍ للغربيِّين- عظمةَ هذا الدِّين، وجلالَ مَكانَةِ القُرآنِ الكريم، ومنزلةَ سيِّد المُرسَلِين..

فلو عَرَفَ غيرُ المُسلِمِينَ -علىٰ الحقيقةِ- الحدَّ الأدنَىٰ- ممّا سَبَقَ ذِكْرُهُ-: لَأدرَكُوا كَم هُم بَعِيدُون عن الحُرِّيَّةِ الحقيقيَّةِ! كَم هُم بَعيدُون عن العَدْلِ (!) الصَّحيح -الّذي كَثيرًا ما تَغَنَّوا به! وافْتَخَرُوا بامتلاكِهِ!-!

... والجاهِلُونَ لأهلِ العِلْمِ أعداء».

العربيَّةِ والإسلاميَّةِ في عَدَدٍ مِنَ الحُروبِ ضدَّ الصَّليبيِّينَ، والاستعمارِ(١)، وَ...، وَ...؛ فَكَيْفَ تُعَامِلُونَهُم -إِذَنْ- مُعَامَلَةَ الأَعْدَاءِ؟!

٢٩- المَوقِفُ الشرعيُّ تُجاهَ نَصارَى البلادِ الإسلاميَّةِ:

يقولُ اللهُ -تعالىٰ-: ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾.

قال الإمامُ ابنُ جَريرٍ في «تَفسيرِهِ» (٢٢/ ٥٧٣): «إنَّ أَوْلَىٰ الأقوالِ في ذلك بالصَّوابِ: قَولُ مَن قالَ: عَنَىٰ بذلك: لا يَنهاكُمُ اللهُ عن الّذينَ لَم يُقاتِلُوكُم في الدِّينِ -**مِن جَميعِ أصنافِ المِلَلِ والأديانِ**- أنْ تَبَرُّوهُم وتَصِلُوهُم وتُقسِطُوا إليهِم؛ لأنَّ اللهَ -عزَّ وجلَّ- عَمَّ بقولِهِ: ﴿ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ﴾ جميعَ مَن كانَ ذلك صِفَتَهُ، فلَمْ يُخَصِّصْ به بَعْضًا دُونَ بَعْضٍ..».

وقال الإمامُ القَرَافِيُّ في «الفُروق» (٣/ ١٤) -عند إشارتِهِ إلىٰ هذه الآيةِ الكريمةِ، وفِقهِ تَفسيرِها-:

«عَقْدُ الذِّمَّةِ يُوجِبُ حُقوقًا علينا لهُم؛ لأَنَّهُم في جَوارِنا، وفي

(١) وَهَذَا لَا يَنْفِي وُجُودَ مَنْ لَيْسَ كَذَلِكَ -مِنْ خَائِنٍ وَطَنَهُ، وَبَائِعٍ ضَمِيرَهُ-.

خَفارَتِنا[١]، وذِمَّةِ الله -تعالىٰ-، وذِمَّةِ رسولِهِ ﷺ ودينِ الإسلامِ.

فمَـنِ اعتـدَىٰ علـيهِم -ولـو بكلمـةِ سُـوءٍ، أو غِيْبَـةٍ في عِـرْضِ أحدِهِم، أو نَوعٍ مِن أنواعِ الأَذِيَّةِ، أو أعانَ علىٰ ذلك-: فقد ضيَّعَ ذِمَّةَ الله -تعالىٰ-، وذِمَّةَ رسولِهِ ﷺ، وذِمَّةَ دِينِ الإسلامِ».

٣٠- أحداثٌ تاريخيَّةٌ بِعِبَرٍ فقهيَّة:

ولنا في التّاريخِ عِبرةٌ:

ففي أحداثِ سَنَةِ (٧٦٧هـ) -في «البداية والنّهاية» (١٦/ ٤٦٠) -لابنِ كثيرٍ- ما نصُّهُ-:

«ووردَتِ الأخبارُ بما وَقَعَ مِن الأمرِ الفَظيعِ بمدينةِ الإسكندريَّةِ مِـن الفَـرَنْجِ[٢] -لَعَـنَهُمُ اللهُ-، وذلـك أنَّهُـم وَصَـلُوا إليهـا في يـومِ الأربعاءِ- الثاني والعشرينَ: مِن شهرِ اللهِ المُحرَّمِ-، فلَم يَجِدُوا بها نائبًا، ولا جيشًا، ولا حافظًا للبحر، ولا ناصرًا، فدَخَلُوها يومَ الجُمُعَةِ

---

(١) حِمايَتِنا.

(٢) أثناء (الحُروب الصليبيَّة).

و(الفَرَنْج) بفَتْحِ الفاء والرَّاء، وسُكُون النُّون -كما ضَبطَها القَلْقَشَنْدِيُّ في «صُبْح الأعشىٰ» (١/ ٤٢٣)-.

-بُكْرَةَ النّهارِ-، بَعْدَما حَرَقُوا أبوابًا كبيرةً، وعاثُوا في أهلِها فسادًا، يَقتُلُونَ الرِّجالَ؛ ويأخُذُونَ الأموالَ، ويأسِرُونَ النِّساءَ والأطفالَ!

فالحُكْمُ للهِ العليِّ الكبيرِ المُتعال.

وقد أسَرُوا خَلْقًا كثيرًا يُقارِبُونَ أربعةَ الآلافِ.

فسُمِعَ للأُسارَىٰ مِن العَويلِ، والبُكاءِ، والشَّكوَىٰ، والجَأْرِ إلىٰ اللهِ، والاستغاثةِ بِه -وبالمُسلمِينَ[1]- ما قَطَّعَ الأكبادَ، وذَرَفَتْ له العُيونُ، وأصمَّ الأسماعَ؛ فإنَّا للهِ وإنّا إليه راجعُون.

ولمّا بَلَغَتِ الأخبارُ إلىٰ أهلِ دمشقَ: شقَّ عليهِم ذلك -جدًّا-...

وجاءَ المرسومُ مِن الدِّيارِ المِصريَةِ إلىٰ نائبِ السَّلْطَنَةِ بِمَسْكِ النّصارَىٰ مِن الشَّامِ جُملةً واحدةً، وأنْ يأخذَ منهُم رُبُعَ أموالِهِم لِعِمَارةِ ما خُرِّبَ مِن الإسكندريَّةِ، ولِعِمَارةِ مَراكِبَ تَغزُو الفَرنْجَ.

فأهانُوا النَّصارَىٰ، وطُلِبُوا مِن بُيوتِهِم بعُنْفٍ، وخافُوا أنْ يُقتَلُوا، ولَم يَفْهَمُوا ما يُرادُ بِهم، فهَرَبُوا كُلَّ مَهْرَبٍ.

---

(١) لِنَجْدَتِهِم فيما يَقدِرُونَ عليه مِن ذلك.

ولَم تكُن هذه الحَرَكَةُ شرعيَّةً، ولا يَجُوزُ اعتمادُها -شَرْعًا-[١].

وقد طُلِبْتُ يومَ السَّبْتِ -السّادِسَ عشرَ مِن صَفَر- إلىٰ الميدانِ الأخضرِ؛ للاجتماعِ بنائبِ السَّلطَنَةِ، وكان اجتماعُنا بعدَ العَصْرِ -يومئذٍ- بعدَ الفَراغِ مِن لَعِبِ الكُرَةِ-، فرأيتُ منهُ أُنْسًا كثيرًا، ورأيتُهُ كاملَ الرَّأيِ والفَهْمِ، حَسَنَ العِبارةِ، كَريمَ المُجالَسَةِ.

فذَكَرْتُ لهُ: أنَّ هذا لا يَجُوزُ اعتمادُه في النَّصارَىٰ[١].

فقال: إنّ بعضَ فُقهاءِ مِصْرَ أَفْتَىٰ[٢] للأميرِ الكبيرِ بذلكَ!

فقُلتُ له: هذا ممّا لا يَسُوغُ شَرعًا، ولا يَجوزُ لِأحدٍ أنْ يُفتِيَ بهذا...»[١].

٣١- حِرْصُ عُلماءِ المُسلمِين على افتِكاكِ أَسْرَى النَّصارى:

وهذه عِبرةٌ أُخرىٰ:

فَلَمَّا أَسَرَ أميرُ التَّتار قُطْلُوشَاه -في دِمشقَ -في أوائلِ القرنِ الثامِنِ

(١) هكذا العِلمُ، وهكذا العَدلُ، وهكذا الإنصافُ.

فأينَ -أينَ- اليومَ- أهلُهُ؟!

(٢) علىٰ حَدِّ ما قِيلَ: (لِكُلِّ ساقِطَة لاقِطَة)!

الهجريّ- مَن أَسَرَ مِن المُسلمِين والذمِّيِّين عددًا-: ذَهَبَ إليه شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّة ومعهُ عددٌ مِن العُلماء، وطَلَبُوا فَكَّ الأَسرىٰ، فسُمِحَ له بالمُسلمِين، دون الأسرىٰ الذمِّيِّين؛ فقال له شيخُ الإسلام:

«لا بُدَّ مِن افتِكاكِ جميعِ مَن معك مِن اليهود والنَّصارىٰ الّذين هُم أهلُ ذِمَّتِنا[١]، ولا نَدَعُ لديك أسيرًا؛ لا مِن أهل المِلَّةِ، ولا مِن أهل الذِّمَّةِ؛ فإنَّ لهُم ما لَنَا، وعليهِم ما علينا».

فأطلقهم الأميرُ التّتريُّ -جميعًا-[٢].

٣٢- مِن الأحكامِ الفقهيَّةِ للجِزية:

هي -كما قالَ الإمامُ ابنُ القيِّم[٣]-: «غيرُ مُقدَّرَة بالشَّرعِ تَقديرًا لا يَقبلُ الزِّيادة والنُّقصان، ولا مُعيَّنة الجِنسِ..»[٤].

---

(١) انظُرُوا -بربِّكُم- ما أَرْوَعَ هذا المَوقِفَ!

وقارِنُوه -بالله عليكم- بحَجْمِ الظُّلْمِ الّذي مُورِسَ علىٰ هذا الإمامِ الجَليلِ -ابنِ تيميَّةَ-رحِمَهُ اللهُ-، ومنهجِهِ، ودَعْوَتِهِ!!

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٢٨/ ٦١٧).

(٣) في «أحكام أهل الذِّمَّة» (١/ ١٣٢).

(٤) يقولُ الإمامُ الكاساني الحنفيُّ في «بدائع الصنائع» (٧/ ١١٢): «وأمّا=

وهي -في الشَّريعة- نَوعان:

أوّلًا: الجِزيَةُ الّتي تُؤخَذُ عن يَدٍ وهُم صاغِرُونَ:

وهي لمنْ حارَبَ الإسلامَ؛ كما هو ظاهِرٌ مِن قولِهِ -تعالىٰ-: ﴿قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلۡحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعۡطُواْ ٱلۡجِزۡيَةَ عَن يَدٖ وَهُمۡ صَٰغِرُونَ﴾[التوبة:٢٩].

قال الإمامُ القرطبيُّ في «تفسيرِهِ» (٨/ ١١٢):

«قال عُلماؤُنا -رحمةُ الله عليهِم-: والّذي دَلَّ عليه القُرآنُ أنَّ الجِزيةَ تُؤخَذُ مِن الرِّجالِ المُقاتِلِين؛ لأنَّه -تعالىٰ- قال: ﴿قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ ...﴾ إلىٰ قولِهِ: ﴿...حَتَّىٰ يُعۡطُواْ ٱلۡجِزۡيَةَ ...﴾؛ فيَقتَضِي ذلك وُجوبَها علىٰ مَن يُقاتِلُ.

ويَدُلُّ علىٰ أنَّه ليس علىٰ العبد [جِزيَةٌ] -وإنْ كان مُقاتِلًا-؛ لأنّه

=صفةُ العقد [أي: عقد الذِّمَّة]؛ فهو أنّه لازمٌ في حَقِّنا -حتّىٰ لا يَمْلِكَ المُسلمُون نَقْضَهُ بحالٍ مِن الأحوال-، وأمّا في حَقِّهم [أي: الذِّمِّيِّين]؛ فغيرُ لازمٍ».

لا مالَ له، ولأنّه -تعالىٰ- قال: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُواْ﴾، ولا يُقالُ لِمَن لا يَملِكُ: (حتَّىٰ يُعْطِيَ)!

وهذا إجماعٌ مِن العُلماءِ...».

فالمقصودُ مِن الآيةِ الكريمةِ: مَن بَدَأَ بمُحارَبَةِ المُسلِمِينَ، بدليلِ الآيةِ الّتي قَبْلَها بقليلٍ -في نَفْسِ السُّورةِ-: ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ وَهَمُّواْ بِإِخْرَاجِ ٱلرَّسُولِ وَهُم بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍۚ أَتَخْشَوْنَهُمْۚ فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [التوبة:١٣].

وقال ابنُ جَريرٍ الطبريُّ في «تفسيرِهِ» (٦/ ١٥٧): «وليسَ في قولِهِ: ﴿قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ ...﴾ [التوبة:٢٩] دلالةٌ علىٰ الأَمْرِ بِنَفْيِ معانِي الصَّفْحِ والعَفْوِ...

وإذا كان ذلك كذلك، وكانَ جائزًا -مع إقرارِهِم بالصَّغارِ، وأدائِهِم الجِزيةَ بعدَ القِتالِ- الأمرُ بالعَفْوِ عنهُم في غَدْرَةٍ هَمُّوا بها، أو نَكْثَةٍ عَزَمُوا عليها- ما لَم يَنصِبُوا حَرْبًا دُونَ أداءِ الجِزيةِ، ويمتنعوا مِن الأحكامِ اللّازِمَتِهِم-: لَم يَكُن واجِبًا أنْ يَحكُمَ؛ لِقولِهِ: ﴿قَٰتِلُواْ

﴿ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ...﴾ [التوبة:٢٩]، بأنّه ناسخٌ قولَهُ: ﴿فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱصْفَحْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[المائدة:١٣]».

ثانيًا: أمَّا الجزيةُ بالنِّسبةِ لمنْ لَم يُحارِبْ:

فتُؤخَذُ منهُ بعَهدٍ -مِن دُونِ قَسْوَةٍ-[١].

وقد وافَقَ عُمَرُ بنُ الخطّاب علىٰ تسميتِها: صَدَقَةً[٢].

وهي تُؤخَذُ بَدلًا مِن الزَّكاةِ.

ونِسبتُها أقلُّ مِن نسبةِ الزَّكاةِ.

---

(١) قال الإمامُ ابنُ قُدامة في «المغني» (١٠/ ٦٢١): «ولا يُشْتَطُّ عليهم في أَخذِها، ولا يُعذَّبُون إذا أَعْسَرُوا عن أدائِها؛ فإنَّ عُمَرَ -رضيَ اللهُ عنه- أُتِيَ بمالٍ كثيرٍ -قال أبو عُبيد: وأحسَبُهُ مِن الجِزية-، فقال: إنِّي لَأظنُّكُم قد أهلكتُمُ النّاسَ! قالُوا: لا واللهِ، ما أخذنا إلّا عَفْوًا صَفْوًا، قال: بلا سَوْطٍ وبلا بَوْطٍ [قَهْر]؟! قالوا: نَعَم، قال: الحمدُ لله الذي لم يجعل ذلك علىٰ يدي، ولا في سُلطاني».

وانظُر «الأموال» (ص٥٤) -لأبي عُبيد-، و«الأموال» (١/ ٣٨٦) -لابن زنجويه-، و«أحكام أهل الذِّمَّة» (١/ ١٣٩) -لابنِ القيِّم-.

(٢) «الأموال» (ص٦٥١) -لأبي عُبَيْد-.

وتُؤخَذُ إلىٰ بيتِ المالِ.

ويُعطَىٰ مِنها للنَّصارَىٰ المُواطِنِينَ مِن بيتِ المالِ -عندَ الحاجةِ- كما فَعَلَهُ عُمَرُ -رضيَ اللهُ عنهُ-.

٣٣- إسقاط الجِزية:

وأجازَ الفُقهاءُ[١] إسقاطَ الجِزيةِ: إذا شارَكَ بعضُهم في جَيشِ المُسلِمين[٢] -كما حَدَثَ في زَمَنِ عُمَرَ بنِ الخطَّابِ-رضيَ اللهُ عنهُ-:

فقد قال (لُوران) -المُؤرِّخُ الفرنسيُّ- في كتابِه «أرمينيَّة بين بيزنطة والإسلام»: «إنّ الأرمنَ أحسَنُوا استقبالَ المُسلِمينَ لِيتحرَّرُوا مِن رِبْقَةِ بيزنطة، وتحالَفُوا معهم لِيستعينوا بهم علىٰ مُقاتَلَةِ الخَزَرِ[٣]».

وتَرَكَ العربُ لهم أوضاعَهُم الّتي أَلِفُوها وسارُوا عليها.

والعَهدُ أعطاهُ معاويةُ سنةَ (٦٥٣م) إلىٰ القائدِ (تِيودُور

(١) راجِع «تفسير المراغي» (١٠/ ٩٦).

(٢) انظُر «تاريخ الطبري» (٥/ ٣٦٥٨)، و«تجارِب الأُمم» (١/ ٣٩٨) -لمسكَويهِ-.

(٣) قال ابنُ خَلدون في «تاريخِه» (٥/ ٦٣٤): «الخَزَرُ هُم: التُّرْكُمان».

رختوني)، ولجميع أبناءِ جِنْسِهِ -ما دامُوا راغِبِينَ فيه-.

وفي جُملتِه: (أنْ لا يَأْخُذَ منهُم جِزيةً -ثلاثَ سنِينَ-، ثُمّ يَبذُلُونَ بعدَها ما شاؤُوا.

كما عاهدُوهُ وأوثَقُوهُ علىٰ أنْ يَقومُوا بحاجَةِ خمسةَ عشرَ ألفَ مُقاتِلٍ مِن الفُرسان -منهُم-: بدلًا مِن الجِزيةِ، وأنْ لا يُرسِلَ الخليفةُ إلىٰ معاقِلِ أرمينيا أُمراءَ ولا قادةً ولا خَيلًا ولا قُضاةً...

وإذا أغارَ عليهِم الرُّومُ: أمدَّهُم بكُلِّ ما يُريدُونَهُ مِن نَجدَات، وأشهدَ مُعاويةُ اللهَ علىٰ ذلك»[1].

٣٤- اليزيدِيُّون: مَجُوسٌ، والمَوقفُ الشرعِيُّ منهُم:

أَدْخَلْتُم اليَزيديِّينَ تحتَ أحكامِ المُقاتَلَةِ والجِهادِ، وهُم لَم يُحارِبُوكُم! ولَم يُقاتِلوا المُسلمِينَ! وخيَّرْتُمُوهُم بَيْنَ القَتْلِ! أو الدُّخول -كُرْهًا- في الإسلامِ!!

---

(١) انظُر: مجلَّة «رسالة الإسلام» عدد (٥٤).

وقارِنْ بـ«فُتوح البُلدان» (ص٢١٠-٢١١) -للبلاذُرِيِّ-.

وقَتَلْتُم مِنهُمُ المِئاتَ! ودَفَنْتُمُوهُم في مَقابِرَ جَماعيَّةٍ!

ولولا رحمةُ الله -تعالىٰ- أوّلًا-، ثُمَّ تَدَخُّلُ الأمريكانِ والأكرادِ-؛ لَماتَ عَشَراتُ الآلافِ مِن نسائِهِم ورِجالِهِم وشُيوخِهِم وأطفالِهِم!

وهذه كُلُّها جَرائِمُ بَشِعَةٌ مُستنكَرَةٌ شَنيعةٌ.

وأمَّا مِن النّاحيةِ الشَّرعيَّةِ؛ فالأَقْرَبُ: أَنَّ اليَزيدِيِّينَ مَجُوسٌ[1]؛ وقد قالَ رسولُ الله ﷺ -في المَجُوس-: «**سُنُّوا بِهِم سُنَّةَ أهلِ الكِتابِ**»[2].

وبالتّالي؛ فإنَّ حُكْمَهُم حُكْمُ أهلِ الكِتابِ؛ قالَ اللهُ -تعالىٰ-: ﴿**إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ**﴾[الحج:١٧].

بل إنَّ الأُمويِّينَ اعتبَرُوا الهُندوسَ والبُوذِيِّين -وأمثالَهُم- أهلَ ذِمَّةٍ؛ كما قال الإمامُ القُرْطُبِيُّ[3]:

---

(١) انْظُر «المَوْسُوعَة المُيَسَّرَةُ فِي الأَدْيَانِ وَالمَذَاهِبِ المُعَاصِرَةِ» (١/ ٣٧٥).

(٢) رواهُ الإمامُ مالكٌ في «المُوطَّأ» (٦١٧)، والشَّافعيُّ في «مُسنَدِهِ» (١٠٠٨).
وَضَعَّفَهُ شَيْخُنَا الإِمَامُ الأَلْبَانِيُّ، وَلَكِنْ: حسَّنَهُ غيرُ واحدٍ مِن الحُفَّاظِ.
وانظُر رسالتِي «الإنصاف في أحكام الاعتكاف» (ص١٧)؛ ففيها مزيدُ بيانٍ.

(٣) «الجامع لأحكامِ القُرآنِ» (٨/ ١١٠).

«وقال الأوزاعيُّ: تُؤخَذُ الجِزيةُ مِن كُلِّ عابِدِ وَثَنٍ، أو نارٍ، أو جاحِدٍ، أو مُكذِّبٍ.

وكذلك مَذهبُ مالِكٍ؛ فإنَّهُ رأَىٰ أنَّ الجِزيَةَ تُؤخَذُ مِن جميعِ أجناسِ الشِّركِ والجَحْدِ -عربيًّا أو عجميًّا-... إلّا المُرتدَّ».

٣٥- الشَّرعُ الحَكيم بَيْن (الرِّقّ) و(العِتق):

مِن أهدافِ الإسلامِ -الّتي لا يُنكِرُهَا أحدٌ مِن العُلماءِ-: القضاءُ علىٰ الرِّقِّ -تَدْرِيجِيًّا-؛ لِذا: لا تَرَىٰ في كُتُبِ الفِقْهِ والحديثِ: (باب الرِّقّ)! وإنّما تَرَىٰ -عندَهُم-: (باب العِتق)[1]؛ لِمَا هُو تابعٌ لِأُسِّ هذا

---

(١) ومِن لَطيفِ ما يُرْوَىٰ -في هذا البابِ- في كُتُبِ العُلُومِ الشَّرعيَّةِ-: ما رَواهُ أبو نُعَيمٍ في «حلية الأولياء» (٥/ ١٦٠) عن عبدِ اللهِ بنِ يُوسُفَ:

أنَّ أبا عَبْدِ رَبٍّ كانَ يَشْتَرِي الرِّقابَ، فيُعْتِقُهُم، فاشْتَرَىٰ -يَوْمًا- عَجُوزًا رُومِيَّةً، فأَعْتَقَها، فقالَت: ما أَدْرِي أينَ آوِي؟! فبَعَثَ بها إلىٰ مَنْزِلِهِ، فلمّا انْصَرَفَ مِن المَسجِدِ: أُتِيَ بالعَشَاء، فدَعاهَا، فأكَلَتْ، ثُمَّ راطَنَها، فإذَا هي أُمُّهُ! فسأَلَها الإسلامَ، فأَبَت.

فكانَ يَبْلُغُ مِن بِرِّها ما يَبْلُغُ، فأتَىٰ -يَومًا- بعدَ صَلاةِ العَصْرِ -يومَ الجُمُعَةِ-، فأُخبرَ أنَّها أَسلمَت، فخرَّ ساجِدًا -حتّىٰ غَرَبَتِ الشَّمْسُ-».

ورواهُ أبو زُرعةَ الدِّمشقيُّ في «تاريخِه» (١/ ٢٤٧)، وعنه: ابنُ عساكِرَ في «تاريخ دمشق» (٦٧/ ٥٢)، والدَّولابيُّ في «الكُنىٰ والأسماء» (٢/ ٧٠).

المَلْحَظِ المُهِمِّ في إنهاءِ الرِّقِّ -غايةً-،والتَّعامُلِ مَعَهُ-واقِعًا-.

وقد قال اللهُ -سُبحانَهُ وتعالىٰ-: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْعَقَبَةُ .فَكُّ رَقَبَةٍ. أَوْ إِطْعَـٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ﴾[البلد:١٢-١٤]، وقال-تعالىٰ-: ﴿...فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا ...﴾[المجادلة:٣].

ومثلُ هذا كثيرٌ في القُرآنِ والسُّنَّةِ.

وقال الإمامُ ابنُ كَثيرٍ في «البداية والنِّهاية» (٥/ ٢٨٤): «وأعتقَ ﷺمِن إمائِهِ وعَبيدِه..ولم يُخَلِّفْ مِن ذلك شيئًا يُوْرَثُ عنهُ-قَطْعًا-».

ومنذُ أكثرَ مِن مئةِ سنةٍ: أَجمعَ العالَمُ -بأكمَلِهِ- عمليًّا- علىٰ مَنْعِ الرِّقِّ.

وهـذا عَمَـلٌ فاضـلٌ كبيـرٌ في تـاريخِ الإنـسانيَّةِ؛ لا يَتعـارَضُ مَـع أحكامِ الإسـلامِ وشَـرائعِهِ، بـل هـو مُعِينٌ علىٰ دَفْعِ كَثيرٍ مِن الظُّلْـمِ المُمارَس علىٰ مُجتمعَاتٍ كَثيرةٍ في أفريقيا وآسيا -وغيرهما-.

وبخاصَّةٍ أنَّ الإسلامَ حثَّ علىٰ مُعاملَةِ الرَّقِيـقِ -حـالَ وُجـودِهِ- مُعامَلَةً مُتميِّزَةً، لا تَكادُ تَفْتَرِقُ -البتَّةَ- عن مُعامَلَةِ الأَحرارِ.

والنُّصوصُ الشَّرعيَّةُ في ذلك كثيرةٌ -جدًّا-.

وقال العلّامةُ الحَجَويُّ الثَّعالبيُّ في «الفِكر السامِي في تاريخ الفقه الإسلامي» (٢/ ٤١٩):

«الشريعةُ عامَّةٌ صالحةٌ لكلِّ أُمَّةٍ، وكُلِّ زمانٍ؛ فلا بُدَّ أنْ تتَّبِعَ أحكامُها الدُّنيويَّةُ تَطَوُّرَ الأَزمانِ والأُمَمِ؛ لِحِفْظِ المَصالحِ العامَّةِ، وحِفْظِ البَيْضَةِ، وارتِقاءِ نِظامِ المُجتمعِ.

وإنْ لَم نَعْمَلْ بهذا: جَنَيْنَا علىٰ الشريعةِ جِنايةً لا تُغتفَرُ:

مثلًا؛ الرَّقيقُ: كان تَمَلُّكُهُ مُباحًا -لا واجِبًا- في صَدْرِ الإسلامِ لمصلحةٍ؛ حيثُ كان الإسلامُ يُعامِلُ الأُمَمَ الأجنبيَّةَ بمِثْلِ عَمَلِها.

أمّا الآنَ؛ فمَنْعُهُ واجِبٌ لمصلحةٍ عامَّةٍ.

ولا معنَىٰ لتعصُّبِ بعضِ العُلماءِ في ذلك؛ فليس مَنْعُهُ خَرْقًا لِقاعِدَةٍ مِن قواعدِ الإسلامِ الخَمْسِ.

وأينَ هو الرَّقيقُ الّذي يُجادِلُونَ فيه؟!

هو كشيءٍ مُحالٍ»[1].

---

(١) وما في كتاب «أضواء إسلاميَّة...» (ص٢٠٩) - للدُّكتور ربيع المدخلي -حولَ هذا الموضوع!-: ليس مُتوائمًا مع النَّظَرِ الفِقْهِيِّ الصَّحيحِ.

وجاء في «مجلَّة مَجمع الفِقهِ الإسلاميّ» (٤/ ٢٨٩):

«ويجبُ أنْ نُنَوِّهَ -هُنا- إلىٰ أنَّ (الرَّقيقَ) -وقد انتهَىٰ أَمْرُهُ- بَعْدَ أنِ اتَّفَقَتِ الدُّوَلُ والمُجتمعاتُ الإنسانيَّةُ علىٰ مَنْعِ الرِّقِّ بجميعِ أنواعِهِ- وهو ما يَهدفُ إليه المُشرِّعُ الحَكيمُ، وما يُشيرُ إليه في حُكْمِ كِتابِهِ، وسُنَّةِ رسولِهِ ﷺ-: أنّ انتهاءَ الرِّقِّ في هذا العَصْرِ لا يُثيرُ أيَّ تَساؤلٍ بشأنِ الأحكامِ الّتي كانت تُطَبَّقُ عليه وَقْتَ وُجودِهِ..»[1].

وقال الشيخُ عبدُ العزيز جاويش -رحِمَهُ اللهُ- في كتابِه «الإسلام دِينُ الفِطرة» (ص٧٩): «إنّ الشَّرعَ لا يُبيحُ أنْ يُسْتَرَقَّ مُسلمٌ -أصلًا-.

ثُمّ إنّه لا يُبيحُ -بعدَ ذلك- إلّا استِرقاقَ أَسرَىٰ حَرْبٍ شرعيَّةٍ لَم تَقُم إلّا علىٰ إعلاء كلمة الله -تعالىٰ-، ويُراعَىٰ فيها أنْ تكونَ مَسبوقةً باعتداءِ غيرِ المُسلِمين عليهم.

أمّا استرقاقُ غيرِ المُحارِبين -ممّن لا كِتابَ لهُم ولا شُبهة؛ كعَبَدَةِ الأوثان-: فقد قالَ مالِكٌ والشافعيُّ وأحمدُ بنُ حَنبل: إنّ ذلك لا يَجُوزُ -مُطلَقًا-».

---

(١) والحَقُّ: أنَّ الإسلامَ تَعامَلَ مع الرِّقِّ تَعامُلًا إيجابيًّا -واقِعِيًّا-؛ فلَم يَمْنَعْهُ -مُباشَرَةً-.

٣٦- إساءةُ (داعِش!) للإسلامِ والمُسلمِين في إحيائِهم الرِّقّ:

وأنتُم - يا أبناء (داعِش)- وبَعْدَ مئةِ عامٍ، وبَعْدَ إجماعِ المُسلِمِينَ -العمليّ الواقعيّ -الّذي نحنُ بصدَدِه-: خَرَقْتُم كُلَّ هذا بما ارْتكَبْتُم مِن بَلايا! واتَّخذتُم مِن النِّساءِ سَبايا!

فبهذهِ الطَّريقةِ القبيحةِ: أَثَرْتُم -مِن جديدٍ- الفِتْنَةَ والفسادَ في الأرضِ؛ باستئنافِ شيءٍ تَشوَّفَ الشَّرْعُ الحكيمُ إلىٰ الخَلاصِ مِنهُ، إضافةً إلىٰ كَوْنِهِ مَمْنُوعًا -بالإجماعِ الواقعيِّ العالميِّ- مِن نحوِ مئةِ سَنَةٍ، وبتوقيعِ جَميعِ الدُّوَلِ العربيَّةِ والإسلاميَّةِ علىٰ مُعاهدَاتِ المَنْعِ مِن الرِّقِّ، وقد قال-تعالىٰ-:﴿..وَأَوْفُوا۟ بِٱلْعَهْدِ ۖ إِنَّ ٱلْعَهْدَ كَانَ مَسْـُٔولًا ﴾[الإسراء:٣٤].

فستَحمِلُونَ مَسؤوليَّةَ هذه الأفعالِ الخَطيرةِ الّتي رُبَّما تُؤدِّي -مُستَقْبَلًا- إلىٰ رُدودِ أفعالٍ ضدَّ المُسلِمِينَ والمُسلماتِ -جَميعًا-.

بل إنَّ فِقْهَ المصالحِ والمَفاسدِ -الّذي لا يُدرِكُ هؤلاءِ أدنَىٰ أدناهُ- لَيُمْلِي عليهِم- لو كانُوا يَعقِلُون!- أنْ لا يَفْتَحُوا مِثلَ هذه الأبوابِ -حتّىٰ فيما لو كانت حقًّا[1]-؛ لِمَا في فَتْحِها -اليومَ- مِن

(١) وليسَت هِيَ مِن الحقِّ في شيءٍ.

آثارٍ سلبيَّةٍ -عظيمةٍ -جدًّا- علىٰ الأُمَّةِ الإسلاميَّةِ.

وخُلاصَةُ القَولِ في مَسألةِ (الرِّقِّ): ما قالَهُ شيخُنا الإمامُ مُحَمَّد نَاصِر الدِّينِ الألبانِيُّ -رحمهُ اللهُ-:

«**الرِّقُّ مُباحٌ**[(١)]**، وليسَ بواجِبٍ ولا مُستحبٍّ؛ لذلك؛ يَجُوزُ تَرْكُهُ لِمُعاهَدَةٍ بين المُسلِمِينَ والكُفَّارِ -كما هو الواقعُ -الآنَ-**»[(٢)].

وما هذا هكذا إلّا لأنَّ «الشريعةَ -مَبْناهَا وأساسَها- علىٰ الحِكَمِ ومصالحِ العِبادِ -في المعاش والمَعاد-، وهي عَدْلٌ -كُلُّها-، ورحمةٌ -كُلُّها-، ومَصالحُ -كُلُّها-، وحِكمةٌ -كُلُّها-»[(٣)].

---

(١) وَقَارِن بِـ «**الرِّسَالَةِ المَفْتُوحَةِ**..» (ص١٧).

(٢) نَقَلَ جَوابَ شَيْخِنَا -في ذلك- الأخُ الفاضلُ أبو مُعاوية غالب الساقي -وفَّقَهُ اللهُ- في مَوْقِعِهِ علىٰ (الإنترنت) -إجابةً شخصيَّةً مِن شيخِنا له-.

وانظُر -للأهمِّيَّة- كِتاب «النُّظُم الإسلاميَّة» (ص٣٠١-٣١٦) -للدُّكتور حَسَن إبراهيم حسن-.

(٣) «إعلام المُوقِّعين» (٣/ ١١) -للإمامِ ابنِ القيِّمِ-.

وَمِنْ مَفَاسِد اسْتِعْمَالِ (الدَّوَاعِشِ) لِلرِّقِّ وَالسَّبْي: انْتِقَامُ اليَزِيدِيِّينَ بِهَتْكِ أَعْرَاضِ كَثِيرٍ مِنَ النِّسَاءِ المُسْلِمَاتِ فِي عَدَدٍ مِنْ مَنَاطِقِ نُفُوذِهِمْ -فِي العِرَاقِ-.

ولكـنْ؛ أيـنَ -اليـومَ- ومِـن هـؤلاءِ!- مَـن يُقـدِّر المـصالحَ والمَفاسِدَ؛ فَضْلًا عن أنْ يَعْرِفَها ويُدْرِكَها، أو يُطَبِّقَها وَيَسِيرَ بها؟!

٣٧- الإكراه على الدِّين، وضَوابطُهُ في الإسلام:

قال اللهُ -تعالىٰ- فِي كِتَابِهِ العَزِيزِ: ﴿لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ﴾، وقال -تعالىٰ-: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّ ...﴾، وقال -تعالىٰ-: ﴿وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ لَأٓمَنَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ كُلُّهُمۡ جَمِيعًاۚ أَفَأَنتَ تُكۡرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤۡمِنِينَ﴾، وقال -تعالىٰ-: ﴿لَكُمۡ دِينُكُمۡ وَلِيَ دِينِ﴾.

ومِـن المَعلـومِ أنَّ آيـةَ: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِ ...﴾[1] [البقـرة:٢٦٥]: نَزَلَت بَعْدَ فَتْحِ مَكَّةَ؛ فلا يَستطيعُ أحدٌ أنْ يَقولَ بأنَّها مَنسوخةٌ.

وقد أَكرَهْتُمُ -يا قومَ (داعِشَ) -غيرَ المُسلِمين علىٰ الإسلامِ! كما أكرهتُم المُسلِمينَ علىٰ الأخذِ بآرائِكُم البَاطِلَةِ الفَاسِدَةِ!

---

(١) وَلَا يَتَعَارَضُ -عِنْدَ الفَقِيهِ- هَذَا الحُكْمُ القُرْآنِيُّ -الدُّنْيَوِيُّ- مَعَ الحُكْمِ القُرْآنِيِّ -الآخَرِ- الأُخْرَوِيِّ-: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الخَاسِرِينَ﴾.

٣٨- الفرق بين (الحِسبة) -الشَّرعيَّة-، والإكراه الظالم:

وتُكرِهُونَ -كذلك- كُلَّ مَن يَعيشُ تحتَ سيطرتِكُم علىٰ كُلِّ صَغيرةٍ وكبيرةٍ تُريدُونَها أنتُم -حتّىٰ لو كانَت بين العَبدِ وربِّه!-:

ففي الرَّقَّةِ، ودَيْر الزّور -والمَناطِقِ الأُخرىٰ الّتي تحتَ سَيطرتِكُم- سَلَّطْتُم علىٰ النّاسِ أُناسًا مُسلَّحِينَ يَمشُونَ بينهُم، يُسَمُّونَ أنفُسَهُم: (الحِسْبَةَ)[1]! يُحاسِبونَ العِبادَ كأَنَّهُم مُكلَّفُونَ مِن اللهِ -سُبحانَهُ وتعالىٰ- لِتَنفِيذِ أَوامِرِهِ قَهْرًا، وبِقوَّةِ السِّلاح -قَسْرًا-!!

وهذا لا يُعَدُّ أَمْرًا بالمعروفِ ونَهْيًا عن المُنكَرِ -بِحالٍ-؛ بل هُو إكراهٌ، ظالمٌ، ورُعْبٌ مُستمِرٌّ عشوائيٌّ!!

---

(١) ممّا ذَكَرَهُ العُلماءُ في (صفات المُحتسِبِ) قولُهُم: «لا يَأمُرُ بالمعروفِ إلّا رفيقٌ فيما يَأمُرُ به، رفيقٌ فيما يَنْهَىٰ عنهُ، حليمٌ فيما يَأمُرُ به، حليمٌ فيما يَنْهَىٰ عنهُ، فقيهٌ فيما يَأمُرُ به، فقيهٌ فيما يَنْهَىٰ عنهُ».

فهَل (أولئك) كهؤلاءِ!؟

وانظُر كتاب «الحِسبة» (ص٨٤) -لشيخِ الإسلام ابنِ تيميَّةَ-.

وَقَارِنْ بِـ«**الرِّسَالَةِ المَفْتُوحَةِ**..» (ص١٨-١٩).

٣٩- ضوابطُ الأمرِ بالمعروفِ، والنَّهيِ عن المُنكَرِ:

ولشيخِ الإسـلامِ ابـنِ تيميَّةَ في «مجمـوع الفتـاوَىٰ» (٢٨/ ١٣٦) كلامٌ بـديعٌ في ضـوابطِ (الأمـرِ بـالمعروفِ، والنَّهْـيِ عـن المُنكَـرِ)(١): يُبيِّنُ كَم أنتُم بعيدُونَ -فيه- عن الصَّوابِ!

قال -رحمهُ اللهُ- ما مُلَخَّصُهُ-:

«كان عُمَرُ بنُ الخطَّابِ -رضيَ اللهُ عنهُ- يقولُ في دُعائِهِ: (اللهمَّ اجْعَلْ عَمَلِي -كُلَّهُ- صالِحًا، واجْعَلْهُ لِوَجْهِك خالِصًا، ولا تَجْعَلْ لأحدٍ فيه شيئًا)(٢)...

وإذا كانَ هذا حدَّ كُلِّ عَمَلٍ صالِحٍ؛ فالآمِرُ بالمعروفِ والنَّاهِي عـن المُنكَـر يجـبُ أنْ يكـونَ هكـذا في حـقِّ نَفْسِه، ولا يَكُـونُ عَمَلُـهُ

(١) وكُنـتُ كَتَبْـتُ -قَبْـلَ نَحْـوِ عـشرينَ سَـنَةً- رسـالةً مُختَـصَرَةً بعُنـوان: «ضوابط الأمر بالمعروف والنهي عن المُنكَرِ -عند شيخ الإسلام ابن تيمية».

وكـان الباعِـثُ علـىٰ تأليفِهـا حادِثَـةً واقعيَّـةً -في تفجيرٍ!- قـامَ بـهِ بعـضُ المُتحمِّسِينَ مِن الشَّبابِ -بِلا فِقْهٍ في الدِّين، وبلا حقٍّ ويقين-.

(٢) رواهُ عنهُ أبو الشيخ الأصبهانِيُّ في كتابِهِ «طبقاتِ المُحدِّثين بأصبهان» (٤/ ٢٦١).

صالِحًا إنْ لم يَكُنْ بعِلْمٍ وفِقهٍ.

وكما قالَ عُمَرُ بنُ عبدِ العزيز: «مَن عَبَدَ اللهَ بغيرِ عِلْمٍ كان ما يُفسِدُ أكثرَ ممّا يُصلِحُ»(١)، وكما في حديثِ مُعاذِ بنِ جَبَلٍ -رضيَ اللهُ عنهُ-: «العِلْمُ إمامُ العَمَلِ، والعَمَلُ تابِعُهُ»(٢).

وهذا ظاهِرٌ؛ فإنَّ القصدَ والعملَ إنْ لَمْ يَكُنْ بعِلْمٍ: كان جَهْلًا، وضَلالًا، واتِّباعًا للهوَىٰ.

فلا بُدَّ مِن العِلْمِ بالمعروفِ والمُنكَرِ، والتَّمييزِ بينهُما.

ولا بُدَّ مِن العِلْمِ بحالِ المأمورِ والمنهيِّ.

ومِنَ الصَّلاحِ: أنْ يأتِيَ بالأمرِ والنَّهْيِ بالصِّراطِ المُستقيمِ -وهو أقرَبُ الطُّرُقِ إلىٰ حُصولِ المَقصودِ-.

ولا بُدَّ -أيضًا- أنْ يَكونَ حَليمًا صَبُورًا علىٰ الأذَىٰ؛ فإنَّهُ لا بُدَّ أنْ يَحصُلَ له أذىٰ؛ فإنْ لَم يَحلَمْ ويَصبِرْ؛ كان ما يُفسِدُ أكثرَ ممَّا يُصلِحُ.

---

(١) رواهُ أحمدُ في «الزُّهْدِ» (١٦٦٧)، والدارميُّ (٣٢١)، وابنُ أبي شَيبةَ (٣٥١٩٢).

(٢) «جامع بيان العِلم» (٢٦٨).

فلا بُدَّ مِن هذه الثَّلاثةِ: العِلمُ، والرِّفقُ، والصَّبْرُ.

والعِلمُ (قَبْلَ) الأَمرِ والنَّهيِ، والرِّفقُ (معهُ)، والصَّبْرُ (بَعْدَهُ) -وإنْ كان كُلٌّ مِن الثَّلاثَةِ مُستَصحَبًا في هذه الأحوالِ-...».

فأينَ -أينَ- أنتُم -يا قومُ-: مِن هذه المعاني الإيمانيَّةِ السَّامِيَة، والمعالِمِ الشّرعيَّةِ الهادِيَة؟!

٤٠- تَعامُلُ الإسلام مع المرأةِ؛ بعكسِ صَنائع (داعش!):

هذا موضوعٌ كَبيرٌ مُطَوَّلٌ؛ مُختصَرُهُ:

أَنَّكُم جَعَلْتُمُ النِّساءَ كأَنَّهُنَّ سَجيناتٌ ومُعتقلاتٌ!! لا يَخْرُجْنَ! ولا يتعلَّمْنَ[1]! مع أنَّ الرَّسولَ ﷺ قال: «**طَلَبُ العِلْمِ فريضةٌ علىٰ كُلِّ مُسلمٍ**»[2] -وهو نَصٌّ عامٌّ مُطْلَقٌ شامِلٌ للرِّجالِ والنِّساءِ-.

---

(١) حتّىٰ مع الضَّوابِطِ الشَّرعيَّة!

(٢) رواهُ ابنُ ماجَه (٢٢٤)، وأبو يَعْلَىٰ (٢٨٣٧)، وابن عبد البَرّ في «الجامع» عن أنس بن مالك.

ولهُ طُرُقٌ كثيرةٌ عن جَمْعٍ مِن الصَّحابةِ.

وللحافِظِ السُّيوطيِّ «جُزْءٌ» في تخريجِهِ، حقَّقْتُهُ قَبْلَ نَحوِ ثلاثينَ عامًا.

... إضافةً إلىٰ أنَّ أوّلَ كَلِمَةٍ أُنزِلَت في كتابِ اللهِ -تعالىٰ- هي فِعْلُ الأمر: ﴿اقْرَأْ...﴾[العلق:١].

وفي هذا الأَمْرِ -مِن فَضْلِ العِلْمِ، والقِراءةِ، والتعلُّمِ، والتَّعليم -للرِّجالِ والنِّساء-: ما اللهُ بهِ عليمٌ.

وتُجبِرُونَ النِّساءَ علىٰ الزَّواجِ مِن مُقاتِليكُم!

و.. و..

فكيف يَصِحُّ ذلك -بعضُه، أو كُلُّه- واللهُ -تعالىٰ- يقولُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النساء:١]، والنَّبيُّ ﷺ يقولُ: «**اسْتَوْصُوا بالنِّساءِ خَيْرًا**»[(١)].

٤١- التَّعامُل الباطِل لِـ (داعِش!) مع الأطفال:

جَعَلْتُمُ الأطفالَ يُشارِكُونَ في الحُروبِ والقَتْلِ:

فمِنْهُم مَن حَمَلَ السِّلاحَ!

(١) رواهُ البخاريُّ (٥١٨٦)، ومُسلمٌ (١٤٦٨).

ومنهُم مَن جَعَلْتُمُوهُ يَلْعَبُ برُؤوسِ النّاسِ المَقطوعةِ!

ومنهُم مَن صارَ يُحارِبُ، ويَقْتُلُ، ويُقْتَلُ!

ومنهُم مَن تَعذَّبَ في مَدارِسِكُم كي يُكرَه علىٰ أفعالٍ مُعيَّنةٍ!

ومنهُم مَن أعدَمْتُمُوهُ بقُلوبٍ قاسِيَةٍ!

وكفَىٰ هُنا أنْ نَقولَ:

هذه -كُلُّها- جَرائمُ ضِدَّ الأبرِياءِ؛ لأنَّ هؤلاءِ الأطفالَ غيرُ مُكلَّفِينَ -شرعًا-؛ قال اللهُ -تعالىٰ-: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا﴾ [النساء:٧٥].

ولا نُطِيل...

٤٢- الضوابطُ الشَّرعيَّة لإقامة الحُدود[١]:

الحُدودُ واجِبَةُ التَّنفيذِ في الشَّريعةِ الإسلاميَّةِ -لا مَحالَةَ-، لكنْ:

---

(١) انظُر ما سيأتِي -في آخِرِ الكِتاب- (ص٢١٠) -مُلحَق: «**حدّ الرَّجم بَيْن إفظاعِ (داعِش!)، و(بعضِ الصحفيِّين)! وإجماعِ فقهاء المُسلِمين**».

الحُـدودُ لا تُطَبَّـقُ إلّا بَعْـدَ البيـانِ، والإنـذارِ، والتحـذيرِ، واسـتيفاءِ شُروطِ الوُجوبِ.

فلا تُطبَّق تحتَ ظُروفِ الضَّعفِ، والجهلِ، والقَسوةِ.

وقـد دَرَأَ النبـيُّ ﷺ الحُـدودَ في بعـضِ الحـالاتِ -في عَـصْرِهِ الشَّريف-.

أي: إذا وُجِدَ أيُّ شَكٍّ: فلا يُطَبَّقُ الحدُّ.

وكـان عُمَـرُ -رضـيَ اللهُ عنـهُ- يقـولُ: لَأَنْ أُعَطِّـلَ الحُـدودَ بالشُّبهاتِ أحبُّ إليَّ مِن أنْ أُقيمَها بالشُّبهات -كما رواهُ ابنُ أبي شَيبةَ في «المُصنَّف» (٢٨٤٩٣)-.

وورِدَ -نحوُهُ- عن مُعاذ، وعبدِ الله بنِ مَسعودٍ، وعُقبةَ بـنِ عـامِرٍ -رضيَ اللهُ عنهُم- أنَّهُم قالُوا -جميعًا-: «إذا اشتبه عليك الحدُّ؛ فادْرَأْهُ» -رواهُ ابنُ أبي شيبةَ (٢٨٤٩٤)، والدارقطنيُّ (٣٠٩٩)-.

وقالت أُمُّ المُؤمنِينَ عائشةُ -رضيَ اللهُ عنها-: «ادْرَأُوا الحُدودَ عن المُسلمِين -ما استطعتُم-؛ فإذا وجدتم للمُسلِمِ مَخْرَجًا؛ فخَلُّوا سَبيلَه؛ فإنَّ الإمامَ إذا أخطأَ في العَفْوِ خَيرٌ مِن أنْ يُخطِئَ في العُقوبةِ» -رواهُ ابنُ أبي شيبةَ (٢٨٥٠٢)-.

وفي كُلِّ المذاهِبِ الفقهيَّة الإسلاميَّة: للحُدودِ إجراءاتٌ واضحةٌ، وضوابطُ دقيقة.

وشُروطُها -تلك- تجعلُ تطبيقَها ليسَ بالأَمْرِ اليَسِيرِ -كما يَتَخَيَّلُهُ هؤلاء المُتحمِّسون-.

ولا حُدودَ علىٰ مَن له حاجةٌ أو فاقَةٌ، أو كان فقيرًا مُعْدَمًا.

ولا حُدودَ في سَرِقَةِ أموالٍ تحتَ حَدِّ مَبْلَغٍ مُعيَّنٍ.

وأنتُم استَعجَلْتُم -جدًّا- حماسةً وعاطِفَةً!- بما ظَنَنْتُموهُ خيرًا!- في إقامةِ الحُدودِ وتَنفيذها!

ويكفي في فَهْمِ رُوحِ مسألةِ الحُدودِ -وتطبيقها-: ما صحَّ عن أبي ماجدٍ الحنفيِّ، قال: كُنتُ قاعِدًا مع عبد الله بنِ مسعودٍ، قال: إنِّي لَأذكُرُ أوَّلَ رَجُلٍ قَطَعَهُ رسولُ الله ﷺ: أُتِيَ بسارِقٍ، فأمرَ بِقَطْعِهِ، وكَأَنَّمَا أَسِفَ[1] وَجْهُ رسولِ الله ﷺ.

قال: قالُوا يا رسولَ الله! كأنَّكَ كَرِهْتَ قَطْعَهُ.

قال: «**وما يمنعُنِي! لا تَكُونُوا عَوْنًا للشَّيطانِ علىٰ أخيكُم؛ إنّه**

---

(١) أي: غَضِبَ، أو: حَزِنَ.

ينبغي للإمامِ إذا انتهَىٰ إليه حَدٌّ أنْ يُقيمَهُ؛ إنّ اللهَ -عزَّ وجلَّ- عَفُوٌّ يُحِبُّ العفْوَ: ﴿وَلْيَعْفُوا۟ وَلْيَصْفَحُوٓا۟ ۗ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[النور:٢٢]»[١].

ومنهُ -كذلك-: ما صحَّ عن عبدِ الله بنِ عمروِ بنِ العاص -رضيَ اللهُ عنهُما- أنَّهُ قالَ: قالَ رسولُ الله ﷺ: «**تعافُوا الحُدودَ فيما بينكُم؛ فما بَلَغَنِي مِن حَدٍّ فقد وَجَبَ**»[٢].

بل وَرَدَ في بعضِ الأحاديثِ الصَّحيحةِ ما يُفيدُ إسقاطَ -أو سُقوطَ- الحَدِّ عمَّن تابَ -توبةً نَصُوحًا- في (الزِّنىٰ)-؛ كما في «السِّلسلة الصَّحيحة» (٢/ ٥٦٩) -لشيخِنا الإمامِ الألبانِيِّ- ناقِلًا تَرجيحَ الإمامِ ابنِ القيِّمِ لهذا القولِ -رحمهُما اللهُ-.

---

(١) رواهُ أحمدُ(٤٢٥٣)، والحُميدي(٨٩)، والحاكِمُ(٨١٥٥)، والبيهقيُّ (٨/ ٣٣١).

وصحَّحَهُ شيخُنا في «سلسلة الأحاديث الصَّحيحة» (١٦٣٨).

(٢) رواهُ أبو داود (٤٣٧٦)، والنَّسائيُّ في «السُّنَن الكُبرىٰ» (٧٥٣١)، وفي «الصُّغرىٰ» (٤٩٢٩)، والحاكمُ (٨١٥٦)، والدارَقُطني (٣١٩٦)، والبيهقيُّ (٨/ ٥٧٥).

وحسَّنَهُ شيخُنا في «صحيح الجامع الصّغير وزيادته» (٢٩٥٤).

٤٣- مُمارسةُ (داعِش!) التَّعذيبَ -بأبشعِ صُوَرِه-:

إنَّ بَعضًا مِمَّن كانُوا تحتَ حُكمِكُم، أو أَسْرَىٰ عندَكُم: اشتكَوا أنَّكُم عذَّبْتُمُوهُم بالرُّعْبِ والضَّرْبِ والقَتْلِ، وصُنوفِ العذابِ المُختلفَةِ؛ بما في ذلك دَفْنُ الإنسانِ وهو حيٌّ، وقَطْعُ الرُّؤوسِ بالسَّكاكينِ!

وهذا -كُلُّهُ- مِن أشدِّ أنواعِ التَّعذيبِ البَدَنِيِّ والنَّفْسِيِّ.

وكُلُّهُ: لا يَجُوزُ -شَرْعًا-.

أمّا بالنِّسبةِ للإعدامِ الجَماعيِّ، وقَتْلِ البَعْضِ أمامَ بعضٍ آخَرَ -كما تَفعلُون! بل تتفاخرُون بفِعْلِه!-؛ فهو مُحرَّمٌ -أصلًا-.

بل صحَّ في السُّنَّةِ المُشرَّفَةِ: أنَّ رسولَ الله ﷺ مَرَّ علىٰ رَجُلٍ واضِعٍ رِجْلَهُ علىٰ صَفحةِ شاة، وهو يُحِدُّ شَفْرَتَهُ، وهي تَلْحَظُ إليه ببصرِها! فقال -عليه الصلاة والسلام-: «**أَتُرِيدُ أنْ تُميتَها موتاتٍ؟! هلّا حَدَدْتَ شَفْرَتَكَ قَبْلَ أنْ تُضْجِعَها؟!**»(١).

---

(١) رواهُ الحاكمُ (٧٥٧٠)، وعبدُ الرزّاق (٨٦٠٨)، والبيهقيُّ (١٩٤١) عن ابنِ عبّاس -وهو في «السلسلة الصحيحة» (٢٤)- لِشَيْخِنَا-.

فهذا في مُجَرَّدِ رُؤيةِ السِّكِّين -فقط- قبل المَوت! -وفي الحيوان البَهيم!-....

فكيف بالذَّبحِ والجِزارة! وللبشر! وأمامَ بعضِهِمُ البَعْض؟!

بل إنَّ مُقاتِلِيكُم يَستهزؤونَ بمَن يُريدُونَ قَتْلَهُم، ويَشمَتُون بِهِم؛ قائلِينَ لهُم: سنذبَحُكُم مِثلَ الأغنامِ! ثُمَّ يَفعَلُونَ ذلك!

فلَمْ يَكْتَفِ مُقاتِلُوكُم بالقَتْلِ، وإنَّما أضافُوا إلىٰ القَتْلِ الإهانةَ والإذلالَ والسُّخرِيَةَ، واللهُ -تعالىٰ- يَقولُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسۡخَرۡ قَوۡمٞ مِّن قَوۡمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ ...﴾[الحُجُرات:١١].

٤٤- مُمارَسَةُ (داعِش!) للتَّمثيل بجُثَث مَن يَقتُلونَهم[١]:

أمّا بالنِّسبةِ للمُثْلَةِ -وهي: التَّمثيلُ وَالتَّشْوِيهُ بالجُثَثِ-؛ فإنَّكُم تَقطعُونَ الرُّؤوسَ! وتنصِبُونَها! وتُعلِّقُونَها في كُلِّ مَكانٍ! وتَرفُسونَها كالكُرَةِ! وتَبُثُّونَ صُوَرَ هذه الجَرائمَ للعالَمِ -مُتفاخِرِين-!

(١) حَتَّىٰ وَصَلُوا -فِي ذَلِكَ- إِلَىٰ (الحَرْقِ) لأَسْرَاهُمْ -أَحْيَاءً-؛ كَمَا فَعَلُوا بِالطَّيَّارِ الأُرْدُنِيِّ -الَّذِي كَانَ أَسِيرًا عِنْدَهُمْ-رَحِمَهُ اللهُ- .

وَانْظُرْ مَا تَقَدَّمَ (ص ٤٥).

وأيضًا؛ تَسخَرُونَ بالجُثَثِ، والرُّؤوسِ المَقطوعَةِ!

وبَثَثْتُم هذه الأعمالَ -كُلَّها- علىٰ سُوئِها!- مِن المُعسكَراتِ الّتي اقتحمتُموها في سورية -مُصَوَّرَةً: أمامَ العالَمِ -أجمعَ-!!

والآن -بهذه الأفاعِيلِ البَشِعَةِ-: تَكُونُونَ أعطَيْتُم حُجَّةً(!) لكلِّ مَن يَتَقَوَّلُ علىٰ الإسلامِ بأنّهُ دينُ غِلظَةٍ ووحشيَّةٍ!! بَعْدَما نَشَرْتُم علىٰ (الإنترنت)هذه الوحشيَّةَ الّتي قُمْتُم بها باسمِ الإسلامِ! ضدَّ الإسلامِ!

مع أنَّ الإسلامَ بَريءٌ مِن هذه الأَفْعَالِ، ويُحرِّمُها -تَمَامًا-.

٤٥- حَوْلَ حُكْمِ هَدْمِ -وتدميرِ- القُبور، والأضرِحَة[(١)]:

لقد فَجَّرْتُم ودَمَّرْتُم بعضَ القُبورِ الإسلاميَّةِ!!

ولا يُسَوِّغُ لكُم مِثْلَ هذا التَّدميرِ العشوائيِّ -بآثارِهِ السيِّئةِ والمُسيئةِ- مَنْعُ العُلماءِ مِن إقامةِ الأضرِحَةِ عليها، أو تعظيمِها:

فقد عَدَّ العلّامةُ الفَقيهُ أحمدُ بنُ حَجَرٍ الهَيْتَمِيُّ الشافعيُّ -رحمهُ اللهُ-في كتابِهِ «الزَّواجِر عن اقترافِ الكَبائِر»(١/ ٢٤٥)-مِن الكَبائِرِ-: «اتِّخاذَ القُبورِ مساجِدَ، وإيقادَ السُّرُجِ عليها، واتِّخاذَهَا أوثانًا، والطَّوافَ بها، واستِلامَها، والصَّلاةَ إليها...».

---

(١) قَارِنْ بـ«**الرِّسَالَةِ المَفْتُوحَةِ**..» (ص٢١).

مُدَلِّلًا علىٰ ذلك بذِكْرِ بِضعةَ عَشَرَ حديثًا عن النبيِّ ﷺ؛ منها:

ما رواهُ مُسلمٌ (١١٢٥): «**أَلَا وإنَّ مَن كانَ قَبْلَكُم كانُوا يَتَّخِذُونَ قُبورَ أنبيائِهِم مَساجِدَ، فإنِّي أنهاكُم عن ذلكَ**».

٤٦- تَحريم البناء على القُبورِ، ونُصوصُ العُلماء في ذلك[1]:

وما رَواهُ البُخاريُّ (٤٢٧)، ومُسلمٌ (٥٢٨): «**أولئِكَ إذا كان فيهِم الرَّجُلُ الصَّالحُ، فماتَ: بَنَوْا علىٰ قَبْرِهِ مَسجِدًا، وصوَّرُوا فيه تِلكَ الصُّوَرَ، أولئكَ شِرارُ الخَلْقِ عِندَ اللهِ يَومَ القيامةِ**».

... ثُمَّ قالَ: «**تنبيهٌ**: عَدُّ هذه السِّتَّةِ مِن الكَبائرِ وَقَعَ في كَلامِ بعضِ الشَّافعيَّةِ، وكأَنَّهُ أَخذَ ذلك ممَّا ذَكَرْتُهُ مِن هذه الأحاديثِ.

ووَجْهُ أَخْذِ اتِّخاذِ القَبْرِ مَسجِدًا -مِنها- واضحٌ؛ لأنَّهُ لَعَنَ مَن فَعَلَ ذلك بقُبورِ أنبيائِهِ، وجَعَلَ مَن فَعَلَ ذلك بقُبورِ صُلَحائِهِ شرَّ الخَلْقِ عندَ اللهِ يومَ القيامةِ.

---

(١) قَارِنْ بِـ«**الرِّسَالَةِ المَفْتُوحَةِ**..» (ص٢١).

ففيهِ تَحذيرٌ لَنَا؛ كَمَا في رِوايةٍ: «**يُحذِّرُ مَا صَنَعُوا**»[(١)] -أي: يُحذِّرُ أُمَّتَهُ -بقولِهِ لَهُم ذلك -مِن أنْ يَصنعُوا كصُنْعِ أُولئكَ؛ فيُلعَنُوا كما لُعِنُوا...

قال أصحابُنا: «تَحْرُمُ الصَّلاةُ إلىٰ قُبورِ الأنبياءِ والأولياءِ تَبَرُّكًا وإعظامًا»؛ فاشْتَرَطُوا شَيْئَيْنِ: أنْ يكُونَ قَبْرَ مُعظَّمٍ، وأنْ يَقْصِدَ بالصَّلاةِ إليهِ -ومِثْلُهَا: الصَّلاةُ عليهِ- التَّبَرُّكَ والإعظامَ.

وكَوْنُ هذا الفِعْلِ كَبيرةً ظاهِرٌ مِن الأحاديثِ المَذكُورَةِ -لِمَا عَلِمْتَ-.

قالَ بعضُ الحنابِلَةِ: قَصْدُ الرَّجُلِ الصَّلاةَ عندَ القَبرِ -مُتبَرِّكًا بها- عَيْنُ المُحادَّةِ للهِ ورسولِهِ، وابتداعُ دِينٍ لَم يَأذَنْ بِهِ اللهُ -للنَّهْيِ عنهَا-.

ثُمَّ إجماعًا؛ فإنَّ أعظَمَ المُحرَّمَاتِ وأسبابِ الشِّرْكِ: الصَّلاةُ عندَها، واتِّخاذُها مَساجِدَ، أو بِناؤُها عليها...

وتَجِبُ المُبادَرَةُ لِهَدْمِها، وهَدْمِ القِبابِ الّتي عَلَىٰ القُبورِ؛ إذ هي أَضَرُّ مِن مَسجدِ الضِّرارِ؛ لأنَّها أُسِّسَت علىٰ مَعصيةِ رسولِ الله ﷺ؛

(١) رواهُ البخاريُّ (٤٣٥)، ومُسلمٌ (٥٣١) عن عائشةَ.

لأنَّهُ نَهَىٰ عن ذلك، وأَمَرَ ﷺ بهَدْمِ القُبورِ المُشْرِفَةِ.

وتَجِبُ إزالةُ كُلِّ قِنْدِيلٍ أو سِراجٍ علىٰ قَبْرٍ، ولا يَصِحُّ وَقْفُهُ ونَذْرُهُ»[(١)].

قُلتُ:

روَىٰ مُسلمٌ (٦٩٦) عن أبي هَيَّاجٍ الأَسَدِيِّ، قال: بَعَثَنِي عليٌّ، قال: أَبْعَثُكَ علىٰ ما بَعَثَنِي عليه رسولُ الله ﷺ: أنْ «**لا تَدَعَ قَبْرًا مُشْرِفًا إلّا سوَّيْتَهُ**...».

و(المُشْرِف): العالي المُرتفِعُ، وشَرُّ ذلك -لا رَيْبَ-: القِبابُ -وما أشبهها-.

قال ابنُ الجوزيِّ في «كشف مُشكِلِ الصَّحيحَين» (١/ ٢١٤): «وعلىٰ هذا: يُكْرَهُ تعليةُ القَبْرِ».

وفي «الموسوعة الفقهيَّة الكويتيَّة» (٣٢/ ٢٥٠): «ذهبَ المالكيَّةُ، والشافعيَّةُ، والحَنابِلَةُ إلىٰ: كَراهَة البِناءِ علىٰ القَبْرِ -في الجُملةِ-..»[(٢)].

---

(١) وانظُر «تُحفة المحتاج» (٣/ ١٩٨) -له -رحمهُ اللهُ-.

(٢) ولِأهمِّيَّةِ المَوضوع: كَتَبَ عبدُ اللَّطيف عَياصرة أُطرُوحتَهُ: «الأحكام المُتعلِّقَة بالأمكِنَةِ الأثريَّة والدِّينيَّة في الفِقْهِ الإسلامِيِّ».

٤٧- اتِّخاذ المَساجِد على الأضرحة: وثنيَّةٌ مُقنَّعةٌ:

وقـال العلّامـةُ الـشيخ أحمـد مُـصطفىٰ المراغـي-شـقيق شـيخ (الجامع الأزهر)-في «تفسيره» (١٥/ ١٣٥):

«ذَكَـرَ العُلمـاءُ أنَّ اتِّخـاذَ القُبـورِ مَـساجدَ مَنهـيٌّ عنـهُ أشـدَّ النَّهـيِ، حتّىٰ ذَكَرَ ابنُ حَجَر في كتابِهِ «الزواجر»: أنَّهُ مِن الكَبائر».

ثُمَّ عَقَّبَ بقولِهِ:

«فلْيَعْتَبِر المُسلمُون -اليومَ- بهذه الأخبارِ [النَّبويَّةِ] الّتي لا مِرْيَـةَ في صِحَّتِها.

ولْيُقْلِعُوا عمّا هُم عليه مِن اتِّخـاذِ المَساجِدِ في أضـرحةِ الأوليـاء والصَّالِحِين! والتبَرُّكِ بها! والتمسُّحِ بأعتابِها!

ولْيَعْلَمُوا أنَّ هذه وثنيَّةٌ مُقَنَّعَةٌ، وَعَوْدٌ إلىٰ عِبادَةِ الأوثانِ والأصنامِ علىٰ صُوَرٍ مُختلِفَةٍ[1]!

والعِبرةُ بالجَوْهَرِ واللُّبِّ؛ لا بالعَرَضِ الظّاهِرِ؛ فذلكَ إشراكٌ بالله في رُبوبيَّتِهِ وعِبادَتِهِ.

---

(١) انظُر مـا تقـدَّمَ (ص١٢٤) -حـول حـديث يـأس الـشَّيطان أنْ يُعبَـدَ في جزيرة العَرَب-.

وقد حارَبَهُ الدِّينُ أشدَّ المُحارَبَةِ، ونَعَىٰ علىٰ المُشركِينَ ما كانُوا يَفْعَلُون.

اللهمَّ أَلهِمِ المُسلمِينَ رُشْدَهُم، وثَبِّتْهُم في أَمْرِ دِينِهِم، ولا تَجْعَلْهُم يَحْذُونَ حَذْوَ مَن قَبْلَهُم حَذْوَ القُذَّةِ بالقُذَّةِ، وأَرجِعْهُم إلىٰ مِثْلِ ما كان يَفْعَلُهُ المُسلمُون في الصَّدْرِ الأَوَّلِ -وما بَعْدَهُ-.

فَرِجالُهُ هُم الأُسْوَةِ...»(١).

وقال الشيخُ حَسَن مَأمون -شيخُ (الجامِعِ الأزهَرِ) -المُتوفَّىٰ سَنَةَ (١٩٧٣)-:

«أصلُ الدَّعوةِ الإسلاميَّةِ يَقومُ علىٰ التَّوحيدِ.

والإسلامُ يُحارِبُ -جاهِدًا- كُلَّ ما يُقَرِّبُ الإنسانَ مِن مَزالِقِ الشِّرْكِ بالله.

---

(١) وللشيخ المَراغِي -رحمهُ اللهُ- إشاراتٌ غالياتٌ في «تفسيرِهِ» (١/ ٣٤)، و(٢/ ٢٢١)، و(٨/ ١٤ و٢٠٢)، و(١١/ ٨٢) -... وغير ذلك-: في بيانِ خَطَرِ بناءِ الأضرِحَةِ! والاستِعانَةِ بالمَقبورِين! وأَثَرِ ذلك علىٰ تَوحيدِ الأُلوهيَّةِ.

بما يستحقُّ أنْ يُجْمَعَ، ويُفردَ بالتَّأليفِ.

ولا شَكَّ أنَّ التَّوسُّلَ بالأضرِحَةِ والمَوْتَىٰ أحدُ هذه المَزالِقِ، وهي رَواسِبُ جاهِلِيَّةٌ.

... وعلىٰ ذلك يَتَّضِحُ: أنَّ كُلَّ زِيارةٍ للأضرِحَةِ والطَّوافِ حَوْلَها، وتَقبيلِ المَقصورةِ والأعتابِ، والتَّوسُّلِ بالأولياءِ، وطَلَبِ الشَّفاعةِ منهُم؛ كُلُّ هذا حَرامٌ قَطْعًا، ومُنافٍ للشَّريعةِ، وفيهِ إشراكٌ باللهِ.

وعلىٰ العُلماءِ أنْ يُنَظِّمُوا حَمْلَةً جادَّةً لِتبيانِ هذه الحقائقِ؛ فإنَّ الكثيرَ مِن العامَّةِ -بل ومِن الخاصَّةِ- ممّن لَم تُتَحْ لهُم المَعرِفَةُ الإسلاميَّةُ الصَّحيحةُ-: يَقَعُونَ فريسةَ هذه الرَّواسِبِ الجاهليَّةِ الّتي تتَنافَىٰ مع الإسلامِ»[1].

٤٨- التَّفسيرُ الصَّحيحُ لآيةِ: ﴿لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيۡهِم مَّسۡجِدٗا﴾:

وقد قالَ الإمامُ ابنُ كثيرٍ (الشافعيُّ)-رحمهُ اللهُ- في «تفسيرِهِ» (٥/ ١٤٦) -مُفسِّرًا قولَ الله -تعالىٰ-: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ غَلَبُواْ عَلَىٰٓ أَمۡرِهِمۡ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيۡهِم مَّسۡجِدٗا﴾[الكهف:٢١]:

(١) مجلّة «الإذاعة» -المِصريَّة-، بتاريخ: (٧/ ٩/ ١٩٥٧).

وانظُر كتاب «فتاوىٰ كِبار علماء الأزهر الشَّريف حول الأضرِحَةِ، والقُبورِ، والمَوالِدِ، والنُّذُور» (ص٥٧-٦٠) -نَشْر دار اليُسر-سنة (٢٠٠٧)-.

«حَكَىٰ ابنُ جَريرٍ[١] في القائِلِينَ ذلك قولَيْنِ: **أحدُهُما:** إنَّهُم المُسلمُونَ مِنهُم، **والثاني:** أهلُ الشِّركِ مِنهُم -فاللهُ أعلمُ-.

والظاهرُ: أنَّ الّذِينَ قالُوا ذلك هُم أصحابُ الكَلِمَةِ والنُّفوذِ.

ولَكِنْ؛ هل هُم مَحْمُودُون، أم لا؟!

فيه نَظَرٌ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**لَعَنَ اللهُ اليَهودَ والنَّصارَىٰ؛ اتَّخذُوا قُبورَ أنبيائِهِم وصالِحِيهِم مَساجِدَ**»[٢] -يُحَذِّرُ ما فَعَلُوا-.

وقَد رُوِّينَا عن أَميرِ المُؤمِنِينَ عُمَرَ بنِ الخطَّابِ-رضيَ اللهُ عنهُ-: أنَّهُ لَمَّا وَجَدَ قَبْرَ (دَانْيالَ)[٣] -في زمانِهِ- بالعِراقِ: أَمَرَ أنْ يُخْفَىٰ عنِ النَّاسِ، وأنْ تُدْفَنَ تِلْكَ الرُّقعةُ الّتي وَجَدُوهَا عندَهُ -فيها شيءٌ مِن المَلاحِمِ -وغيرِها-»:

وقال العلّامة الألوسي في تفسيره «روح المعاني» (٥/ ٣١)

(١) في «تفسيرِهِ» (١٧/ ٦٣٧ -محمود شاكر).

(٢) تَقَدَّمَ تخريجُهُ (ص١٦٣).

(٣) انظُر «تحذير الساجد مِن اتِّخاذ القُبور مساجد» (ص٥٥)، و«تخريج أحاديث فضائل الشام» (ص٥١) -للرَّبَعِي- و«تخريجه» -كِلاهُما لشيخنا-، و«آثار الشيخ العلامة المعلِّمي اليماني» (٥/ ١-١٢٩).

-مُشيرًا إلىٰ آية (سورة الكهف)-: «واستُدِلَّ بالآيةِ علىٰ جوازِ البِناءِ علىٰ قُبور العُلماء! واتِّخاذِ مَسجدٍ عليها! وجواز الصَّلاة في ذلك!!

وهو قولٌ باطلٌ عاطلٌ، فاسدٌ كاسدٌ...»(١).

٤٩- هَدْمُ القُبورِ -بدُون تَقديرٍ شرعِي دقيق- مَفسدةٌ كُبْرَى:

إلّا أنَّ هَدْمَ -وتدميرَ- هذه الأضرِحَةِ والقُبورِ المُفخَّمَةِ -بما عليها مِن أَبنِيَةٍ- مِن غيرِ ضَوابطَ شرعيَّة، ولا تأصيلٍ فقهيٍّ- كما فَعَلَت (داعِش!) - لا يجوزُ، وهو عَمَلٌ غيرُ شَرعِيٍّ.

وجوازُ ذلك: مشروطٌ بأنْ لا يُؤدِّي إلىٰ مُنكَرٍ أعظمَ منهُ:

فقد وَرَدَ عن السيِّدَةِ عائشةَ -رضيَ اللهُ عنها-: أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ لها: «**يا عائشةُ! لولا أنَّ قَوْمَكِ حَديثُو عَهْدٍ بجاهِلِيَّةٍ: لَأَمَرْتُ بالبَيْتِ، فهُدِمَ، فأَدْخَلْتُ فيه ما أُخرِجَ منهُ، وأَلْزَقْتُهُ بالأرضِ، وجَعَلْتُ لهُ بابَيْنِ: بابًا شرقيًّا، وبابًا غربيًّا، فبَلَغْتُ بهِ أساسَ إبراهِيمَ**»(٢).

---

(١) قَارنْ بـ«**الرِّسَالَةِ المَفْتُوحَةِ**..» (ص٢١).

(٢) رواهُ البخاريُّ (٧٢٤٣)، ومُسلمٌ (٣٢٢٢).

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ -رحمهُ اللهُ- في «فتح الباري» (١/ ٢٢٥) -شارِحًا-:

«ويُستفادُ مِنهُ: تَرْكُ المصلحةِ لِأَمْنِ الوُقوعِ في المَفسَدَةِ».

وقال الإمامُ النوويُّ -رحِمهُ اللهُ- في «شرح صَحيحِ مُسلمٍ» (٩/ ٨٩):

«وفي هذا الحديثِ دَليلٌ لِقواعِدَ مِن الأحكامِ، مِنها: إذا تعارَضَت المَصالحُ، أو تعارَضَت مَصلحَةٌ ومفسَدةٌ- وتعذَّرَ الجَمْعُ بَين فِعلِ المَصلحةِ وتَرْكِ المَفسَدَةِ-: بُدِئَ بالأهمِّ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ أَخبرَ أنَّ نَقْضَ الكَعبةِ وَرَدَّها إلىٰ ما كانَت عليهِ مِن قواعِدِ إبراهيمَ -عليه السَّلامُ- مَصلحةٌ، ولكنْ: تُعارِضُهُ مَفسَدَةٌ أعظمُ مِنهُ، وهي: خَوفُ فِتْنَةِ مَن أَسْلَمَ قَريبًا؛ وذلك لِمَا كانُوا يَعتقِدُونَهُ مِن فَضْلِ الكَعبةِ، فيَرَوْنَ تَغييرَها عَظيمًا».

٥٠- الهَدْيُ الصَّحيحُ في رَدِّ المُخالَفاتِ الشَّرعيَّة -في القُبورِ والأضرِحَة-:

ولا شكَّ أنَّ تَهْدِيمَ[١] هذه الأضرِحَةِ -دُونَ فتاوَىٰ صحيحةٍ مِن

(١) بل حتّىٰ (الإنكار) في موضوع (القُبور والأضرِحَة) -أحيانًا- قد لا=

العُلماءِ الرَّبَّانِيِّين المُدْرِكِينَ لِقاعِدَةِ المَصالِحِ والمَفاسِدِ، ومِن غير رقابةٍ وإذْنٍ مِن أولياءِ الأُمورِ المُعتبَرِين-: سيكونُ سَبَبَ عِداءٍ مِن بعضِ المُجتمعَاتِ علىٰ الدُّعاةِ إلىٰ اللهِ -تعالىٰ-؛ بما قَدْ يُؤدِّي إلىٰ التَّنفيرِ الشَّديدِ منهُم.

فلا بُدَّ أنْ يَكونَ بَيْنَ يَدَي ذلك كثيرٌ مِن النُّصحِ والتَّعليمِ والبيانِ، إلىٰ أنْ يتمكَّنَ الإيمانُ الحقُّ مِن قُلوبِ أَكثَرِ النَّاسِ.

ولا يَكُونُ ذلك كذلكَ إلّا بالتَّرَفُّقِ بالنَّاسِ، والتدرُّجِ معهُم:

فإنَّ الخليفةَ الأمويَّ عُمَرَ بنَ عبدِ العزيزِ -رحمهُ اللهُ- لَمَّا تولَّىٰ الخِلافَةَ- لَمْ يتعجَّلْ في تغييرِ ما أنكرَهُ ممَّن كان سَبَقَهُ، فدَخَلَ عليهِ ابنُه عبدُ الملِكِ، وقال له: «يا أَبَتِ! ما مَنَعَكَ أنْ تَمضِيَ لِمَا تُريدُهُ مِن

=يُقْدَرُ عليه، ولا يُستطاعُ -لِظُروفٍ مُعَيَّنَةٍ-؛ فمِثْلُ هذا الحال -أيضًا-: يُعْذَرُ صاحبُهُ؛ فـ(لا يَكُونُ مُفارِقًا، ولا يُعْتَدَىٰ عليه)، وأنَّ مِثْلَ هذا (لا يُوجِبُ فُرقةً).

كما هو نَصُّ كَلامِ سَماحَةِ أُستاذِنا العَلّامةِ الشَّيخِ عبدِ العَزيزِ بنِ بازٍ -رحمهُ اللهُ- فيما نَقَلَهُ عنهُ فضيلةُ الشيخِ عبدِ الله المُعتاز -حفظهُ اللهُ- في كتابِهِ المفيد «الدَّعوة إلىٰ الجماعة والائتلاف، والنَّهي عن التَّفَرُّقِ والاختلاف» (ص٥٠-٥١)-.

العَدْلِ؟! فواللهِ! ما كُنتُ أُبالِي لَو غَلَتْ بي وبِكَ القُدُورُ في ذلك!

فقال: «يا بُنَيَّ! إنِّي إنَّما أُرَوِّضُ النّاسَ رِياضةَ الصَّعْبِ، وإنِّي أُريدُ أنْ أُحْيِيَ الأمرَ مِن العَدْلِ، فأُؤخِّرَ ذلك حتّىٰ أُخرِجَ مَعَهُ طَمَعًا مِن طَمَعِ الدُّنيا، فيَنفِرُوا مِن هذه، ويَسكُنُوا لِهذِهِ» -أخرجَهُ الخَلّالُ في «الأمر بالمعروف والنَّهي عن المُنكَر» (ص٢٦)، وابنُ أبي شَيبةَ في «مُصنَّفِهِ» (٣٥٠٩١)-.

ولمّا ذَكَرَ العلّامةُ الأَلوسي في «تفسيره» (٨/ ٢٢٦) القُبورَ المبنيَّ عليها قِبابٌ وأضرِحَةٌ، قال -ناقِلًا عن بعضِ العُلماء-:

«وينبغي لكلِّ أحدٍ هَدْمُ ذلك -**ما لَم يَخْشَ منهُ مَفسَدَةً**-؛ فيتعيَّنُ الرَّفعُ للإمامِ».

قُلتُ: وهو المطلوبُ.

وفي كتاب «فتح الملك الوهَّاب في تَقريرِ وُجوب هَدْم المَشاهِد والقِباب»(١) (ص١٨٧) -للعلّامةِ حُسَين بن مَهْدِي النُّعْمِيّ اليَمانِيّ -المُتوفَّىٰ سَنَةَ (١١٨٧هـ)- بيانُ الجَمْعِ بَيْنَ شرعيَّةِ الهَدْم، وخَوْف

(١) وهو -نَفْسُه- المَطبوعُ باسمِ: «معارِج الألباب في مَناهِج الحقِّ والصَّواب» -بتحقيقِي- سَنَةَ (١٩٨٧).

الفِتنـةِ -مُقتَرِحًـا علـىٰ مَعارِضِـهِ أنْ يَقـولَ -إذا خَـشِيَ الفِتنـةَ جَـرَّاءَ الهَدْمِ-:

«بَرِئْنَا إلىٰ الله مِن بنـاءِ القِبـابِ والمَشاهِدِ، ولـولا خَـوْفُ الفِتْنَـةِ؛ لَباشَرْنَا هَدْمَها؛ لِيَكُونَ ذلكَ نُصْحًا للهِ ورسـولِهِ فيمـا أذاعَـهُ الـشَّيطانُ في العِبادِ».

٥١- أحكامٌ شرعيَّةٌ أُخرَى للقُبور:

ومِن جهةٍ أُخرىٰ:

فلا يَجُوزُ نَسْفُ -وتَدميرُ، أو تَفجيرُ- عامَّـةِ القُبـورِ ونَبْشُها؛ لِمَـا في ذلك مِن الإضرارِ بأجسادِ صالحِي المُؤمنِين-بل عامَّةِ المُسلمِين-.

ومِن جهةٍ ثالثةٍ:

ففي زِيارةِ القُبورِ[1] -بضوابطِها الشَّرعيَّةِ الصَّحيحةِ- تَذكيرٌ بالمَوتِ والآخِرَةِ؛ واللهُ -سُبحانَهُ وتعالىٰ-يقولُ: ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ . حَتَّىٰ زُرْتُمُ ٱلْمَقَابِرَ﴾[التكاثر: ١-٢].

---

(١) انظُر كتاب «زيارة القُبور عند المُسلِمين»، تأليف: سالم العبدان. وفيه (ص١٢٠-١٣٩) فَصْلٌ بعُنوان: (البناء علىٰ القُبور)؛ فراجِعْهُ.

٥٢- تحريمُ الخُروجِ على الحاكِمِ المُسلِمِ:

أمّا بالنِّسبةِ للخُروجِ علىٰ الحاكِمِ المُسلِمِ؛ فلا يَجُوزُ إلّا بكُفْرٍ بواحٍ -أي: بكُفْرٍ أكْبَرَ يَظْهَرُ منهُ -صَراحةً- ممّا انْعَقَدَ إجماعُ المُسلِمين علىٰ التَّكفيرِ به-، أو: بِمَنْعِهِ إقامةَ الصَّلاةِ.

ودليلُ ذلك: قولُ اللهِ -تعالىٰ-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ ...﴾[النساء:٥٩].

وكذلكَ قَوْلُهُ ﷺ: «**اسْمَعُوا وأطِيعُوا، وإنِ استُعمِلَ حَبَشِيٌّ، كأنَّ رأسَهُ زَبيبةٌ**»[(١)].

وقولُهُ ﷺ: «**خِيارُ أئمَّتِكُم: الّذِين تُحِبُّونَهُم ويُحِبُّونَكُم، ويُصَلُّونَ عليكُم وتُصَلُّونَ عليهِم، وشِرارُ أئمَّتِكُم: الّذين تُبغِضُونَهُم ويُبغِضُونَكُم، وتَلْعَنُونَهُم ويَلْعَنُونَكم**».

قيل: يا رَسُولَ اللهِ! أفَلا نُنابِذُهُم بالسَّيْفِ؟

---

(١) رواهُ البُخاريُّ (٦٩٣).

وقال الحافظُ العَيْنِيُّ في «عُمدة القاري» (٥/ ٢٢٨) -شارِحًا-:

«وهذا تَمثيلٌ في الحَقارةِ، وسَماجَةِ الصُّورةِ، وعدمِ الاعْتِدَادِ بها».

فقال: «**لا؛ ما أقامُوا فيكُم الصَّلاةَ، وإذا رأيتُم مِن وُلاتِكُم شيئًا تكْرَهُونَهُ؛ فاكْرَهُوا عَمَلَهُ، ولا تَنزِعُوا يَدًا مِن طاعةٍ**»[1].

٥٣- تَحريمُ التَّسرُّع في التَّكفير -وخطرُه-:

وفي «فتوىٰ اللجنة الدائمة»[2] (بتاريخ: ٢/ ٤/ ١٤١٩هـ) -في (المملكة العربية السعودية)-:

«والتسرُّع في التكفير يترتَّبُ عليه أُمورٌ خطيرةٌ؛ مِن استحلالِ الدَّمِ والمالِ، ومَنْعِ التَّوارُث، وفَسْخِ النِّكاحِ...، -وغيرها مِمَّا يترتَّبُ علىٰ الرِّدَّةِ-...

فكيف يَسُوغُ للمُؤمنِ أنْ يُقْدِمَ عليه لأدنىٰ شُبهةٍ؟!

وإذا كان هذا في وُلاةِ الأُمورِ: كان أشدَّ؛ لِمَا يَتَرَتَّبُ عليه مِن التمرُّدِ عليهم، وحَمْلِ السِّلاحِ عليهم، وإشاعةِ الفَوْضَىٰ، وسَفْكِ الدِّماءِ، وفَسادِ العِبادِ والبِلاد...

---

(١) رواهُ مُسلمٌ (١٨٥٥)، وفي لَفْظٍ -عندَه- (١٨٥٤): «**ما صَلَّوْا**».

(٢) قارِن بكتابِي «كلمة سواء في النُّصرة والثَّناء علىٰ بيان (هيئة كبار العُلماء)...» (ص٣٢-٣٦).

ولهذا مَنَعَ النبيُّ ﷺ مِن مُنابَذَتِهِم؛ فقال: «... **إلّا أنْ تَرَوْا كُفْرًا بَواحًا؛ عندكُم فيه مِن الله بُرهانٌ**»[1]:

- فأفادَ قولُهُ: «**إلّا أنْ تَرَوْا**»؛ أنَّهُ لا يَكْفِي مُجرَّدُ الظَّنِّ والإشاعةِ.

- وأفادَ قولُهُ: «**كُفْرًا**»؛ أنّه لا يَكْفِي الفُسوقُ -ولو كَبُرَ-؛ كالظُّلْمِ، وشُرْبِ الخَمْرِ، ولَعِبِ القِمارِ، والاستئثار المُحرَّم.

- وأفادَ قولُهُ: «**بَواحًا**»؛ أنّه لا يَكْفِي الكُفْرُ الّذي ليسَ ببواحٍ؛ أي: صريحٍ ظاهرٍ.

- وأفادَ قولُهُ: «**عندكُم فيه مِن الله بُرهانٌ**»؛ أنّهُ لا بُدَّ مِن دَليلٍ صَريح، بحيثُ يَكونُ صحيحَ الثُّبوتِ، صَريحَ الدِّلالةِ، فلا يَكْفِي الدَّليلُ ضَعيفُ السَّنَدِ، ولا غامضُ الدِّلالة.

- وأفادَ قولُهُ: «**مِن اللهِ**»؛ أنّه لا عِبْرَةَ بقولِ أحدٍ مِن العُلماء -مهما بَلَغَت منزلتُهُ في العِلْمِ والأمانةِ- إذا لَم يَكُن لقولِهِ دليلٌ صريحٌ صحيحٌ مِن كتاب الله، أو سُنَّةِ رسولِ الله ﷺ.

وهذه القُيودُ تدلُّ علىٰ خُطورةِ الأَمْرِ».

---

(١) رواهُ البخاريُّ (٧٠٥٦)، ومُسلمٌ (١٧٠٩) عن عُبادة بن الصامِت.

٥٤- شُروط (خَلع الحاكم) -لِعَجْزِه، أو كُفْرِه-:

أمّـا الحـاكِمُ (العـاجِزُ) -لِمَرَضِـهِ-مـثلًا-، وكـذا (الكـافرُ): فإنَّـهُ يُخْلَـعُ[١] مِـن قِبَـلِ أَهْـلِ الحَـلِّ والعَقْـدِ -مِـن العُلمـاءِ، وأعيـانِ أهـلِ الشُّورَىٰ- دُون فِتنةٍ، وبغيرِ دِماءٍ- إن استطاعُوا-.

وإلّا؛ فلا يَجُوزُ.

ولا يَجُوزُ الخُروجُ علىٰ الحاكِمِ الفاسِق -حتّىٰ ولو لَم يَحْكُمْ بالشَّريعةِ[٢]-؛ لأنَّ اللهَ -سُبحانَهُ وتعالىٰ- يَقولُ: ﴿...وَمَن لَّمْ يَحْكُم

(١) فَخَلْعُ الحُكّـام -عنـد حـالِ العَجـز، أو الكُفـر- لَـهُ ضـوابطُ شـرعيَّةٌ مُتعدِّدَةٌ؛ أهمُّها اثنان:

الأوّل: أنْ يَكُونَ ذلك بفتوَىٰ أهل الحَلِّ والعَقْد مِن العُلماء وذوِي الشَّأن.

الثاني: أنْ يَغلِبَ علىٰ الظنِّ أنّه لا يَتَرَتَّبُ علىٰ ذلك مَفسدَةٌ أخطرُ مِن بَقاءِ ذلك الحاكِم -وأشدّ-.

(٢) وهـذا مـا انتصرَ لـهُ شـيخُ الإسـلامِ الإمـامُ ابـنُ تيميَّـةَ -رحمـهُ اللهُ- في مواضعَ كثيرةٍ مِن كُتُبِهِ ومُؤلَّفاتِهِ -حتّىٰ تَميَّزَ به-.

... مع مُلاحظة أنَّ كثيرًا مِن عُلماء الأشاعِرَة (!) يُجيزُون ذلـك!! كمـا في كَـلامِ الجُـوينيِّ في «غِيَـاث الأُمـم» (ص١٠٠)، والـشريف الجُرْجـاني في «شـرح المواقف» (٨/ ٣٥٣) -وغيرهما-!! =

بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة:٤٤]، ﴿...وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾[المائدة:٤٥]، ﴿...وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾[المائدة:٤٧].

فهنالِكَ ثلاثُ حالاتٍ مِن الحُكْمِ علىٰ مَن لا يُقيمُ الشَّريعةَ: الكُفْرُ، والفُسوقُ، والظُّلْمُ:

فمَن مَنَعَ الشَّريعةَ (بالكُلِّيَّةِ) في بَلَدٍ إسلاميٍّ؛ فهو كافرٌ(١).

ومَن لَم يُقِمْ بعضَها، أو لَم يُقِمْ إلّا مَقاصِدَها؛ فهو فاسِقٌ، أو ظالمٌ:

٥٥- أوَّل عُرَى الإسلام -نَقْضًا-: الحُكْمُ:

وقد قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «**لَتُنْقَضَنَّ عُرَىٰ الإسلامِ عُروةً عُروةً**،

= وهو غَلَطٌ -لا شكَّ-.

ثُمَّ يأتي بعضُ مَن لا خَلَاقَ لهُ؛ فيقول: (ابن تيميَّة مُتطرِّف)! أو: (تكفيريّ)!! سُبحانَكَ هذا بُهتانٌ عَظيمٌ...

(١) وإنْ كانتْ هذه الصُّورةُ -مِن حيثُ الواقعُ -إلىٰ الآن!- أقربَ إلىٰ الخَيالِ!

وَقَارِنْ بِـ«**الرِّسَالَةِ المَفْتُوحَةِ..**» (ص٢٢).

فكُلَّما انْتَقَضَت عُروةٌ؛ تشبَّثَ النّاسُ بالّتي تَليها، فأوَّلُهُنَّ نَقْضًا: الحُكْمُ، وآخِرُهُنَّ: الصَّلاةُ» -رواهُ الإمامُ أحمدُ في «مُسندِه» (٣٦/ ٤٨٥)، والطَّبرانيُّ في «المُعجَم الكبير» (٨/ ٩٨)، وابنُ حِبَّانَ في «صحيحِهِ» (١٥/ ١١١) عن أبي أُمامَةَ الباهليِّ -رضيَ اللهُ عنهُ-.

وقال سماحةُ أُستاذِنا الشيخ عبدِ العزيزِ بنُ بَازٍ -رحِمَهُ اللهُ- في «مجمُوع الفتاوَىٰ» (٩/ ٢٠٥) -شارِحًا-:

«ومعناهُ ظاهِرٌ؛ وهو: أنَّ الإسلامَ كُلَّما اشتدَّتْ غُرْبَتُهُ؛ كَثُرَ المُخالِفُونَ لهُ، والنَّاقِضُونَ لِعُرَاهُ؛ يعني بذلك: فرائِضَهُ وأوامِرَهُ؛ كما في قولِهِ ﷺ: «**بَدَأَ الإسلامُ غَريبًا، وسيَعُودُ غَريبًا كما بَدَأ؛ فطُوبَىٰ للغُرَباءِ**» -أخرجَهُ مُسلمٌ في «صحيحِه» [(٢٨٩)]-.

ومعنَىٰ قولِهِ في الحديثِ: «**وأوَّلُها نَقْضًا: الحُكْمُ**» ظاهِرٌ؛ وهو: عَدَمُ الحُكْمِ بشَرْعِ اللهِ.

وهذا هو الواقعُ -اليومَ- في غالِبِ الدُّوَلِ المُنتسِبَةِ للإسلامِ.

ومعلومٌ أنَّ الواجِبَ علىٰ الجَميعِ هو الحُكْمُ بشريعَةِ اللهِ في كُلِّ شيءٍ، والحَذَرُ مِن الحُكْمِ بالقَوانينِ والأعرافِ المُخالِفَةِ للشَّرْعِ المُطَهَّرِ؛ لقولِهِ -سُبحانَهُ-: ﴿**فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ**

فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴾ [النساء:٦٥]، وقال -سُبحانَهُ-: ﴿ وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَٰسِقُونَ ﴾ [المائدة:٤٩]، ﴿ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ [المائدة:٥٠]، وقال -عزَّ وجلَّ-: ﴿...وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ [المائدة:٤٤]، ﴿...وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾[المائدة:٤٥]، ﴿...وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾[المائدة:٤٧].

٥٦- وُجوبُ الحُكْمِ بالشَّريعةِ الإسلاميَّةِ:

وقد أوضحَ العُلماءُ -رحِمَهُمُ اللهُ-: أنَّ الواجِبَ علىٰ حُكَّامِ المُسلِمِينَ أنْ يَحْكُمُوا بشريعةِ اللهِ في جميعِ شؤونِ المُسلِمِينَ، وفي كُلِّ ما يَتنازَعُونَ فيه -عَمَلًا بهذهِ الآياتِ الكريماتِ-.

وبيَّنُوا أنَّ الحاكِمَ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ -**إذا استحلَّ ذلكَ**-: كَفَرَ كُفْرًا أكبَرَ مُخرِجًا له مِن المِلَّةِ الإسلاميَّةِ...

أمّا إذا لَم يَستحِلَّ ذلك، وإنَّما حَكَمَ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ: لِرِشْوَةٍ، أو غَرَضٍ آخَرَ -مع إيمانِهِ بأنَّ ذلك لا يَجُوزُ، وأنَّ الواجِبَ تَحكيمُ شَرْعَ اللهِ-: فإنَّـهُ بـذلك يكُـونُ كـافِرًا كُفْـرًا أَصـغَرَ، وظالِمًـا ظُلْمًـا أصـغَرَ، وفاسِقًا فِسْقًا أصغرَ».

٥٧- تَكفيرُ الحاكِم بغيرِ ما أنزلَ اللهُ: إذا استحلَّ ذلك:

وقـال -رحِمَـهُ اللهُ- في تقريظِـهِ الـشَّهير لفتـوىٰ شـيخِنا الإمـامِ الألبـانِيِّ -الأَشْـهَر- في «التحـذير مِـن فتنـة [الغُلُـوِّ في] التَّكفيـر» (ص١٠٣-١٠٤ -بإعدادي، وتقديمي، وتعليقي) -ما مُلَخَّصُهُ-:

«... لا يَجُوزُ لأحدٍ مِن النَّاسِ أنْ يُكَفِّرَ مَن حَكَمَ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ بمُجرَّدِ الفِعْلِ؛ مِن دُونِ أنْ يَعلَمَ أَنَّهُ استحلَّ ذلك بقَلْبِهِ...

والكُفْـرُ كُفْـران: أكبـر وأصـغر، كمـا أنَّ الظُّلْـمَ ظُلْمَـان، وهكـذا الفِسقُ فِسْقان: أكبر وأصغر:

- فمَن استحلَّ الحُكْمَ بغيرِ مـا أنـزلَ اللهُ، أو الزِّنَـىٰ، أو الرِّبـا -أو غيرَها مِن المُحرَّمات المُجْمَعِ علىٰ تحريمِها-: فقد كَفَرَ كُفْـرًا أكبـر، وظَلَمَ ظُلْمًا أكبرَ، وفَسَقَ فِسْقًا أكبر.

- ومَن فَعَلَها بدُونِ استِحلالٍ: كان كُفْرُهُ كُفْرًا أَصغرَ، وظُلْمُهُ ظُلْمًا أصغرَ، وهكذا فِسْقُهُ...».

٥٨- حُكْمُ الحكمِ (المُبدَّل):

وقال الإمامُ ابنُ القيِّمِ في كتابِهِ «الرُّوح» (ص٢٦٧) -بعدَ ذِكْرِهِ نَوْعَيِ (الحُكْمِ): (المُنَزَّل)، و(المُؤَوَّل)-:

«... وأمّا (الحُكْمُ المُبَدَّلَ)- وهو الحُكْمُ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ-؛ فلا يَحِلُّ تَنفيذُهُ، ولا العملُ به، ولا يَسُوغُ اتِّباعُهُ.

وصاحبُهُ بين الكُفْرِ، والفُسوقِ، والظُّلْمِ»[1].

٥٩- مُخاطِرُ ومَفاسِدُ الخُروج على الحُكَّام:

وقال شيخُ الإسلام ابنُ تَيميَّةَ -رحِمَهُ اللهُ- في «مجموع الفتاوىٰ» (٥/ ١٢٦) -ما نَصُّهُ-:

«الصَّبْرُ علىٰ ظُلْمِ الأئمَّةِ وجَوْرِهِم: هو مِن أُصولِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ؛ كما أَمَرَ بهِ النبيُّ ﷺ في الأحاديثِ المَشهورَةِ عنهُ، لَمَّا

(١) وهذه فائدةٌ مُهِمَّةٌ-جدًّا-مُتعلِّقَةٌ بِهذه المسألةِ الخطيرة-(التَّبديل!)-، والّتي أثارَ عليها -وبها- البعضُ (!) لَغَطًا -شديدًا- بلا جدوَىٰ، ودُونَ دليل!

قـالَ: «**إِنَّكُـم سَـتَلْقَوْنَ بَعْـدِي أَثَـرَةً، فاصْـبِرُوا حتّـىٰ تَلْقَـوْنِي علـىٰ الحَوْضِ**»[١]، وقال: «**مَن رأىٰ مِن أميرِهِ شيئًا يَكْرَهُهُ؛ فلْيَصْبِرْ عليـهِ**»[٢] -إلىٰ أمثالِ ذلكَ-، وقال: «**أدُّوا إليهِم الّـذي لَهُـم، واسْـأَلُوا اللهَ الّـذي لَكُم**»[٣].

ونَهَىٰ عن قِتالِهِم «**ما صَلَّوْا**»[٤]؛ وذلـك لأنَّ مَعَهُـم: أصـلَ الـدِّينِ المقصودَ، وهو توحيدُ اللهِ وعبادَتُهُ، ومعهُم: حَسَنَاتٌ، وتَرْكُ سيِّئاتٍ كثيرةٍ.

وأمَّا ما يَقَعُ مِن ظُلْمِهِم وجَوْرِهِم بتأويلٍ سائغٍ -أو غيرِ سائغٍ-؛ فلا يَجُوزُ أنْ يُزالَ: لِمَا فيهِ مِن ظُلْمٍ وجَـوْرٍ -كمـا هـو عـادَةُ أكثرِ النُّفوسِ-: تُزيلُ الشَّرَّ بما هو شرٌّ مِنهُ، وتُزيلُ العُدوانَ بما هو أَعْدَىٰ منهُ.

فالخُروجُ عليهِم يُوجِبُ مِن الظُّلْمِ والفسادِ أكثرَ مِن ظُلْمِهِم[٥].

---

(١) رواهُ البخاريُّ (٤٣٣٠)، ومُسلمٌ (٢٤١٠) عن عبد الله بن زيد.

(٢) رواهُ البخاريُّ (٧٠٥٤)، ومُسلمٌ (٤٨١٨) عن ابنِ عبَّاس.

(٣) رواهُ البخاريُّ (٧٠٥٢)، ومُسلمٌ (٤٨٠٣) عن ابنِ مَسعودٍ.

(٤) تقدَّمَ (ص١٧٥).

(٥) وأحوالُ ما سُمِّيَ بِـ(الرَّبيع العربي!) -وارتداداتُه الفظيعةُ!- أكبَرُ دليلٍ علىٰ صحَّةِ كلامِهِ -رحمهُ اللهُ-، وقد حَذَّرْنَا مِن هذا (الرَّبيع!) مُنذُ حُدُوثِهِ!

فيُصْبَرُ عليهِ كما يُصبَرُ عندَ الأمرِ بالمعروفِ والنَّهْيِ عن المُنكَرِ علىٰ ظُلْمِ المأمورِ والمَنهِيِّ...».

٦٠- مذهب ابن عبّاس: «كُفرٌ دُونَ كُفرْ»:

فمُختَصَرُ القَوْلِ هو: سُلوكُ هَدْيِ ما صَحَّ عنِ ابنِ عبَّاسٍ -رضيَ اللهُ عنهُما-دُونَ مُخالِفٍ لهُ مِن سائرِ الصَّحابةِ-: أنَّ مَن لَم يَحْكُمْ بِالشَّريعةِ؛ فهو: فاسِقٌ ظالِمٌ، ولكِنْ لَيسَ كافِرًا، ولا يُخرَجُ عليه:

وهذا نَصُّ كَلامِهِ -رضيَ اللهُ عنهُ- في الحُكْمِ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ -تعالىٰ-، وأنَّهُ: «كُفْرٌ دُونَ كُفْرٍ»[1]، وقال: «إنَّهُ ليسَ بالكُفْرِ الّذي يَذهبُونَ إليه، إنَّهُ ليسَ كُفْرًا يَنقُلُ عنِ المِلَّةِ».

---

(١) رواهُ الحاكِمُ في «المُستدرَك علىٰ الصَّحيحَين» (٢/ ٣٤٢)، والبيهقيُّ (٨/ ٣٨) -وغيرُهما-.

وهو تَبويبُ الإمامِ البُخارِيِّ في «صحيحِهِ» (١/ ١٥).

ولي رسالةٌ -طُبِعَت منذُ نَحوِ رُبْعِ قَرْنٍ- بعُنوان: «القول المأمون في تخريجِ ما وَرَدَ عنِ ابنِ عبّاس في تفسيرِ قولِ الله -تعالىٰ-: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴾».

٦١- الموقف الصَّحيح للخُروجِ مِن فِتَنِ حُكّام الزَّمان:

وتَكمِيلًا للفائدةِ:

أَنْقُلُ تَفْصِيلَ شيخِنا الإمامِ محمدٍ ناصرِ الدِّينِ الألبانِيِّ -رَحِمَهُ اللهُ- في كتابِهِ «العَقيدة الطحاويَّة -شرحٌ وتعليقٌ-» (ص٤٧) -وذلك قَبْلَ أكثرَ مِن ثلاثين سنة-، وقد نَقَلَ كلمةَ الإمامِ أبي جَعفرٍ الطَّحاويِّ -رحمهُ اللهُ- وهي قولُهُ-:

«ولا نَرىٰ الخُروجَ علىٰ أئمَّتِنا ووُلاةِ أُمورِنا -وإنْ جارُوا-، ولا نَدْعُو عليهِم، ولا نَنْزِعُ يَدًا مِن طاعتِهِم».

ثُمَّ عَقَّبَ عليها بالنَّقْلِ عن الإمامِ ابنِ أبي العِزِّ الحَنَفِيِّ في «شَرْحِ العقيدةِ الطَّحاويَّةِ» (٢/ ٥٤٣) -قولَهُ-:

«**وأَمَّا لُزومُ** طاعتِهِم -وإنْ جارُوا-؛ فلأَنَّهُ يَتَرَتَّبُ علىٰ الخُروجِ مِن طاعتِهِم مِن المفاسدِ أضعافُ ما يَحصُلُ مِن جَوْرِهِم؛ بل في الصَّبْرِ علىٰ جَوْرِهِم تكفيرُ السَّيِّئاتِ؛ فإنَّ اللهَ ما سلَّطَهُم علينا إلّا لِفَسادِ أعمالِنا -والجَزاءُ مِن جِنْسِ العَمَلِ-.

فعلينا الاجتهادُ في الاستغفارِ، والتَّربيةُ، وإصلاحُ العَمَلِ؛ قال -تعالىٰ-: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾

[الأنعام:١٢٩]؛ فإذا أرادَ الرَّعيَّةُ أنْ يتخلَّصوا مِن ظُلْمِ الأميرِ الظالمِ: فلْيَتْرُكُوا الظُّلْمَ».

ثُمَّ قالَ شيخُنا -مُعلِّقًا-:

«وفي هذا بيانٌ لطريقِ الخَلاصِ مِن ظُلْمِ الحُكَّامِ الّذِينَ هُم «**مِن جِلْدَتِنَا، يتكلَّمُونَ بألسِنَتِنا**»[1]، وهو: أنْ يَتُوبَ المُسلمُونَ إلىٰ ربِّهِم، ويُصَحِّحُوا عَقيدتَهُم، ويُرَبُّوا أنفُسَهُم وأهليهِم علىٰ الإسلامِ الصَّحيحِ؛ تحقيقًا لِقولِهِ -تعالىٰ-: ﴿**إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ**﴾ [الرعد:١١].

وإلىٰ ذلكَ أشارَ أحدُ الدُّعاةِ المُعاصِرِينَ بقَولِه: «أقيمُوا دَولةَ الإسلامِ في قُلوبِكُم: تَقُمْ لَكُم علىٰ أرضِكُم».

وليسَ طريقُ الخَلاصِ ما يَتوهَّمُ بعضُ النّاسِ، وهو: الثَّورةُ بالسِّلاحِ علىٰ الحُكَّامِ: بواسطةِ الانقِلاباتِ العسكريَّةِ[2]؛ فإنَّها -مع

---

(١) كما في نصِّ الحديثِ الّذي رواهُ البخاريُّ (٣٦٠٦)، ومُسلمٌ (١٨٤٧) عن حُذيفةَ.

(٢) رحمَ اللهُ شيخَنا؛ ما أرحمَهُ، وما أَفْقَهَهُ، وما أبعدَ نَظَرَهُ!

... فما ابتدأَ به مِن تأصيلٍ -قَبْلَ أكثر مِن ثلث قَرن -هو ما انْتَهَىٰ إليه=

كَوْنِها مِن بِدَعِ العَصْرِ الحاضِرِ-؛ فهي مُخالِفَةٌ لِنُصوصِ الشَّريعةِ، الّتي مِنها: الأمرُ بتغييرِ ما بالأنفُسِ.

وكذلكَ؛ فلا بُدَّ مِن إصلاحِ القاعدةِ لتأسيسِ البناءِ عليها: ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾[الحج: ٤٠]».

أقولُ:

وما تَقدَّمَ مِن تقريرٍ مُنضَبِطٍ له علاقةٌ وَثيقةٌ بالقضيَّةِ التّاليةِ -المُهِمَّة-، وهي:

٦٢- الحُكْمُ الشَّرعيُّ في الخلافةِ، و: كيف تَكونُ:

الخلافةُ الإسلاميَّة -بصُورتِها الشرعيَّةِ -الصَّحيحة-أَمْرٌ واجِبٌ علىٰ مَجموعِ الأُمَّةِ - باتِّفاقٍ-.

وقد افتقدَتِ الأُمَّةُ الإسلاميَّةُ الخِلافَةَ -آخِرَ خِلافَةٍ- بَعْدَ سُقوطِ (الدَّولةِ العُثمانيَّة) عامَ (١٩٢٤).

لكنَّ الخلافةَ الشَّرعيَّةَ المُعتبَرَةَ-بمعناهَا الشاملِ- تتطلَّبُ إجماعًا مِن عُمومِ المُسلِمين، وليس-فقط-مِن فِئَةٍ مُعيَّنَةٍ يَحتلُّونَ(!)

=الكثيرون -بعدَ كَبيرِ لأيٍ! وكَثيرِ رأيٍ-!

بُقعةً -أو رُقعةً- مُعيَّنَةً مِن الأرضِ!

وقد قالَ عُمَرُ بنُ الخطَّاب -رضيَ اللهُ عنه-: «مَن بايَعَ رَجُلًا علىٰ غيرِ مَشُورَةٍ مِن المُسلمِينَ؛ فلا يُبايَعْ هو ولا الّذي بايَعَهُ، تَغِرَّةَ أنْ يُقتلَا»[1].

وروَىٰ عبدُ الرّزَّاق في «المُصنَّفِ» (٩٧٥٩)، والخَلّالُ في «السُّنَّةِ» (١٠٦) عن عُمَر -رضيَ اللهُ عنهُ -قولَهُ-: «مَن دَعَا إلىٰ إمارةِ نَفْسِهِ -أو غيرِهِ- مِن غيرِ مَشورةٍ مِن المُسلمِينَ-؛ فلا يَحِلُّ لكُم إلّا أنْ تَقتُلُوهُ».

قال القاضي أبو يَعْلَىٰ في «الأحكام السُّلطانيَّة» (ص٢٢):

«لا تَنعقِدُ الإمامةُ إلّا بجُمهورِ أهلِ الحَلِّ والعَقْدِ: قال أحمدُ -في روايةِ إسحاق بن إبراهيم-: «الإمامُ: الّذي يَجتمعُ قولُ أهل الحَلّ والعَقْد عليه؛ كُلُّهم يَقول: هذا إمام».

فأينَ أتباعُ (داعِش) مِن هذا الكلام؟!

(١) رواهُ البخاريُّ (٦٨٣٠).
وتَغِرَّةً؛ أي: حَذَرًا وكراهَةً.

٦٣- لا بُدَّ لإعلانِ (الخِلافةِ) -الشَّامِلَةِ- مِن إجماع:

إنَّ إعـلانَ الخِلافـةِ بِـدُونِ إجمـاعٍ: فِتنَـةٌ؛ لأنَّهـا تَجعـلُ عامَّـةَ المُسلمِينَ -الّذينَ لَم يُقِرُّوها- خارِجَ أحكامِ هذه الخِلافةِ!

وستُؤدِّي -أيضًا- ولا بُدَّ- إلىٰ إعلانِ (خِلافات!) كثيرةٍ -كما هو حاصلٌ -اليومَ- في (طالبان)، و(بوكوحرام)-... وغيرِهما قَبْلًا وبَعْدًا-؛ فتَكثُرُ الفِتَنُ.

وقد ظَهَرَت بِدايةُ هذه الفِتنةِ -كبيرةً- لأئمَّةِ مساجِدِ الموصل(١) مِن أهلِ السُّنَّةِ -الّذين لَم يُبايِعُوكُم-؛ فشرَّدتُم مَن شَرَّدْتُم منهُم! وقَتَلْتُم مَن قتَلْتُم!

وقـد قُلْـتُم في خُطبـتِكُم -مُقتبِسًا مِـن خُطبَـةِ أبـي بَكْـرٍ الـصِّدِّيق -رضيَ اللهُ عنهُ-: «إنِّي وُلِّيتُ عليكُم، ولستُ بخيرِكُم»:

فالسُّؤالُ -هُنا-: مَن الّذي ولَّاكُم علىٰ الأُمَّةِ؟!

وإلـىٰ مَـن يَرجـعُ (نائـبُ الفاعـل!) -ذاك- في فِعلِكُـم (المبنـيِّ للمجهول!) -هذا-!!؟

---

(١) انظُر ما تقدَّمَ (ص٤٢).

هل هي جماعتُكم؟!

... أَم: منكُم وإليكُم!؟!

فبهذه الطَّريقةِ: سوف تأتي جماعةٌ لا يَزيدُ عددُها علىٰ عشراتِ الآلافِ(!) -بل أَقَلّ!-؛ فتُولِّي نَفْسَها علىٰ أكثرَ مِن مِليارٍ ونِصْفِ المِليار مُسلمٍ!

فهذا السُّلوكُ -هكذا- مَبنِيٌّ علىٰ دائرةٍ مُغلَقَةٍ فاسِدَةٍ مُفسِدة!! يُقالُ فيها: (فقط نحنُ المُسلمُون! ونحنُ نُقرِّرُ مَن هُو الخليفةُ! وقد قرَّرْنَا خَليفةً! ومَن لا يَعتَبِرُ مَن نصَّبْناهُ خَليفةً! فهو غيرُ مُسلمٍ!)!

... هكذا؟!

ففي هذه الحالَةِ: ما معنىٰ (الخليفةِ) إلّا رئيسَ جماعةٍ مُعيَّنَةٍ -محدودة!- تُكَفِّرُ مَن ليسَ مَعَها مِمَّن هُم أكثرُ مِن (تسعةٍ وتِسعِينَ في المئةِ) مِن عُمومِ المُسلِمين؟!

ومِن ناحيَةٍ أُخرىٰ: إنِ اعتَرَفْتُم بالمِليارِ ونِصْف المليار مُسلم -الآخَرِين-؛ فكيفَ لا تُشاوِرُونَهُم في خِلافَتِكُم المَزعومةِ؟!

٦٤- تَناقُضُ أحوالِ (داعش) في خلافتِهم المَزعومة:

فأنتُم أمامَ أَمْرَيْنِ:

* إمَّا أنْ تعترفُوا بأَنَّهُم مُسلمُون، ولم يُولُّوكُم عليهِم؛ فأنتُم لَستُم بِخليفَةٍ!

* أوْ أنْ لا تَعْتَرِفُوا بِكَوْنِهِم مُسلِمين؛ فلِمَ -وكيف- تَستعمِلُونَ كَلِمَةَ (خليفة)؟!

ففي هذه الحالةِ: يَكُونُ المُسلمُونَ جماعةً صَغيرةً لا تحتاجُ إلىٰ خليفَةٍ!!

فالخِلافةُ الإسلاميَّةُ -الشاملةُ المُعتبَرَةُ- يَجِبُ أنْ تَأتِيَ مِن خلالِ إجماعٍ مِن الدُّوَلِ الإسلاميَّةِ، وإجماعٍ مِن مُنظَّماتِ الدُّوَلِ الإسلاميَّةِ، وإِجماعِ عُلماءِ المُسلِمين -في كُلِّ أنحاءِ العالَمِ-.

... لا تأتي بالإرهابِ! والقَهْرِ! وإشاعةِ الذُّعْرِ! وتقبيحِ صُورةِ الإسلامِ!!... و... باسمِ الإسلامِ!!!

٦٥- الانتماء إلى الأوطان:

قُلْتُم في خُطبتِكُم: «سُورِيَة ليسَت للسُّوريِّين، والعراقُ ليسَت للعراقِيِّين»!

وفي نَفْسِ الخُطبةِ: دَعَوْتُم المُسلِمين مِن جميعِ أنحاءِ العالَمِ

لِيُهاجِرُوا إلىٰ مَناطِقِ نُفوذِ (الدَّولةِ الإسلاميَّةِ) = (داعش) -في العراقِ والشَّامِ-!

وفي هذا ما فيهِ مِن الآثارِ السَّلبيَّةِ -العظيمةِ- الّتي لا تَخْفَىٰ علىٰ مَن عايَشَ الواقِعَ، وفَقِهَهُ حَقَّ الفِقْهِ.

وَالخُلَاصَةُ:

إنَّ حُبَّ الوَطَنِ -أيِّ وَطَنٍ-، والانتِماءَ إليهِ: ليسَ نَقيضًا للإسلامِ -أَلْبَتَّةَ-؛ بل قد يَكُونُ حُبُّ الوَطَنِ -لمَنِ احتسَبَ ذلك في سبيلِ اللهِ[1] -تعالىٰ- مِن معاني الإيمانِ، وآثارِهِ.

وأمّا مِن حيثُ العُمومُ؛ فحُبُّ الأوطانِ شيءٌ طبيعيٌّ جِبِلِّيٌّ فِطرِيٌّ لكُلِّ إنسانٍ -حتّىٰ غير المُسلم-.

ولِحُبِّ الأوطانِ، والانتماءِ إليها: شواهدُ عِدَّةٌ في القُرآنِ والسُّنَّةِ:

- **فمِن القُرآنِ:** قولُهُ -تعالىٰ-: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِن دِيَارِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ...﴾[النساء:٦٦].

---

(١) قَارِنْ بـ«**الرِّسَالَةِ المَفْتُوحَةِ**..» (ص٢٣).

قـال الفَخـرُ الـرَّازي[١]: «جَعَـلَ مُفارَقَـةَ الأوطـانِ مُعادِلَـةً لِقَتْـلِ النَّفْسِ».

- **ومِن السُّنَّةِ**: ما صحَّ عن أنسِ بنِ مالِكٍ -رضيَ اللهُ عنهُ-: أنَّهُ ﷺ كان إذا قَدِمَ مِن سَفَرٍ، فنَظَرَ إلىٰ جدران المَدينةِ؛ أَوْضَعَ ناقَتَهُ، وإنْ كان علىٰ دابَّةٍ؛ حَرَّكَها -**مِن حُبِّها**-»[٢].

قـال الحـافظُ ابـنُ حَجَرٍ[٣]: «وفي الحـديثِ دِلالـةٌ علـىٰ فـضلِ المَدينةِ، **وعلىٰ مَشروعيَّةِ حُبِّ الوَطَنِ، والحنينِ إليهِ**».

وقال العلّامةُ السُّهَيليُّ في «الرّوض الأُنُف» (٥/ ٤٤):

«وفي هذا الخبر -وما ذُكِرَ فيه مِن حَنينِهم إلىٰ مكَّة-: ما جُبِلَت عليه النُّفوسُ مِن **حُبّ الأوطان**، والحَنِين إليه...».

٦٦- الهِجْرَةُ الشرعيَّةُ، وأحكامُها:

أمّا دَعْوَتُكُم المُسلِمين -مِن جميعِ أنحاءِ العالَمِ- لِيُهاجِرُوا إلىٰ

(١) «التفسير الكبير» (١٥/ ٥١٥) -المُسمَّىٰ: «مفاتيح الغيب»!!-!

(٢) رواهُ البخاريُّ (١٨٨٦).

(٣) في «فتح الباري» (٣/ ٦٢١).

مَناطِقِ نُفوذِ (الدَّولةِ الإسلاميَّةِ) في العِراقِ والشَّامِ[١]؛ ففيها ما فيها مِن الخَلَلِ والباطِلِ والتَّحَزُّب!!!

ويترتَّبُ علىٰ ذلك -بل قد ترتَّبَ!- صُوَرٌ مِن الوَلاءِ الحِزبيِّ المُحرَّمِ في الإسلام... و... باسمِ الإسلام!!

٦٧- التعصُّبُ الحِزبيُّ، ومَفاسدُهُ:

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّة -رحمهُ اللهُ- في «مجموع الفتاوَىٰ» (٢٨/ ٢١): «ومَن حالَفَ شَخْصًا: علىٰ أنْ يُوالِيَ مَن والاهُ، ويُعادِيَ مَن عادَاهُ: كان مِن جِنْسِ التَّتَر المُجاهِدِين في سبيلِ الشَّيطان.

ومِثْلُ هذا: ليسَ مِن المُجاهِدِينَ في سَبيلِ الله -تعالىٰ-، ولا مِن جُنْدِ المُسلِمِين، ولا يَجُوزُ أنْ يَكُونَ مِثلُ هؤلاءِ مِن عَسْكَرِ المُسلِمِين.

بل هؤلاءِ مِن عَسْكَرِ الشَّيطانِ».

فضلًا عن استِلزامِ ذلكَ -عند الجَهَلَةِ- وأكثرُهُم كذلك!-:

---

(١) وهذا منشورٌ في (١/ ٧/ ٢٠١٤) علىٰ صفحة الـ(BBC) علىٰ (الإنترنت).

تكفيرَهُم مَن سِواهُم -مِمَّن لَم يُهاجِرْ إليهِم- مِن عُمـومِ المُـسلِمِين، وعامَّةِ بُلدانِهِم.

وَمِنْ ظَرِيفِ مَا وَرَدَ في هذا المعنىٰ: ما رواهُ اللَّالَكـائيُّ في «شَـرح أُصول اعتقادِ أهلِ السُّنَّة» (٢٣١٧) عن أبي العبّاسِ الأصَمِّ، قال:

طافَ خارِجِيَّانِ بالبَيْتِ، فقال أحدُهُما لِصاحِبِه:

لا يَدْخُلُ الجَنَّةَ مِن هذا الخَلْقِ غَيْرِي وغيرُك.

فقالِ له صاحبُهُ: جَنَّةٌ عَرْضُـها كَعَـرْضِ الـسَّماء والأرضِ: بُنِيَـت لِي ولَك؟!

قال: نَعَم.

فقالَ: هيَ لكَ.

... وتَرَكَ رَأْيَهُ!!

٦٨- الهجرة، و(دار الإسلام)، و(دار الكُفْر) [١]:

وفي كـلامِ شـيخِ الإسـلامِ ابـنِ تيميَّـةَ في «مجمـوع الفتـاوىٰ» (١٨/ ٢٨١) -ما يُوضِّحُ أَمْرَ (الهجرةِ) -وضوابطِها-؛ قال:

(١) قَارِنْ بِـ«**الرِّسَالَةِ المَفْتُوحَةِ..**» (ص٢٣).

«قـالَ ﷺ: «**لا هِجـرةَ بَعْـدَ الفَـتْحِ؛ ولكِـن: جِهـادٌ ونِيَّـةٌ؛ وإذا استُنْفِرْتُم؛ فانْفِرُوا**»(١)، وقال: «**لا تَنْقَطِعُ الهِجرةُ ما قُوتِلَ العَدُوُّ**»(٢).

وكلاهُما حقٌّ:

فالأَوَّلُ: أرادَ به الهِجرةَ المَعهودَةَ في زمانِهِ -وهي: الهجرةُ إلىٰ المدينةِ مِن مَكَّةَ- وغيرِها مِن أرضِ العَرَبِ-؛ فإنَّ هذه الهِجرةَ كانتْ مشروعةً لَمَّا كانتْ مَكَّةُ -وغيرُها- دارَ كُفْرٍ وحَرْبٍ-، وكان الإيمانُ بالمدينةِ، فكانتِ الهجرةُ مِن دارِ الكُفْرِ إلىٰ دارِ الإسلامِ واجِبَةً لِمَن قَدَرَ عليها.

فلمّا فُتِحَت مَكَّةُ، وصارَت دارَ الإسلامِ، ودَخَلَتِ العربُ في الإسلامِ: صارَت هذه الأرضُ -كُلُّها- دارَ الإسلامِ، فقال: «**لا هِجْرَةَ بَعْدَ الفَتْحِ**».

وكَوْنُ الأرضِ دارَ كُفْرٍ ودارَ إيمانٍ -أو دارَ فاسِقِينَ- ليسَت صِفَةً لازِمَةً لَها؛ **بل هي صِفَةٌ عارِضَةٌ بحَسَبِ سُكَّانِها**(٣):

---

(١) رواهُ البُخاريُّ (٢٧٨٣) عن ابنِ عبّاس، ومُسلمٌ (٤٨٦٤) عن عائشةَ.

(٢) رواهُ أحمدُ(٢٢٧٥٥)،والنّسائيُّ في «الكُبرىٰ»(٧٩٢٦)، و«الصُّغرىٰ» (٧٧٤٨)، وابنُ حِبَّان (٤٨٦٦) عن عبدِ الله السَّعديِّ.

(٣) وهذا تقريرٌ فقهيٌّ دقيقٌ -جدًّا- يَحسِمُ ما تَداوَلَهُ كثيرٌ مِن الفقهاء=

- فكُلُّ أرضٍ سُكَّانُها المُؤمنُون المُتَّقُونَ: هي دارُ أولياءِ الله -في ذلك الوَقتِ-.

- وكُلُّ أرضٍ سُكَّانُها الكُفَّارُ؛ فهي: دارُ كُفْرٍ -في ذلك الوقتِ-.

- وكُلُّ أرضٍ سُكَّانُها الفُسَّاقُ؛ فهي: دارُ فُسوقٍ -في ذلك الوَقتِ-.

فإنْ سَكَنَها غيرُ ما ذَكَرْنَا، وتبدَّلَت بغيرِهِم؛ فهي: دارُهُم.

وكذلك المسجِدُ: إذا تبدَّلَ بخمَّارَةٍ، أو صارَ دارَ فِسْقٍ، أو دارَ ظُلْمٍ، أو كَنيسةً يُشْرَكُ فيها باللهِ: كان بحَسَبِ سُكَّانِهِ.

وكذلكَ دارُ الخَمْرِ والفُسوقِ -ونَحْوِهما- إذا جُعِلَت مَسجِدًا يُعبَدُ اللهُ فيه -جلَّ وعزَّ-: كان بحَسَبِ ذلكَ.

وكذلك الرَّجُلُ الصَّالحُ يَصيرُ فاسِقًا، والكافرُ يَصيرُ مُؤمنًا، أو المُؤمنُ يَصيرُ كافِرًا -أو نحوُ ذلك-؛ كُلٌّ بحَسَبِ انتِقالِ الأحوالِ مِن حالٍ إلىٰ حالٍ...».

=-حتّىٰ المُعاصِرين منهم!- في حدِّ (دار الكُفر)، و(دار الإسلام) -وضابطِهِ-؛ فاحْفَظْهُ.

٦٩- أَمْرُ (الهجرةِ) شَديدٌ:

ورَوَىٰ البُخـاريُّ (١٤٥٢)، ومُـسلمٌ (١٨٦٥) عـن أبـي سـعيدٍ الخُدْرِيِّ -رضيَ اللهُ عنهُ-:

أنَّ أعرابيًّا سأَلَ رسولَ الله ﷺ عن الهِجرةِ؟

فقال: «**وَيْحَكَ؛ إنَّ شأنَ الهِجرةِ شديدٌ؛ فهل لـكَ مِن إبِلٍ تُـؤدِّي صَدَقَتَها؟**».

قال: نَعَم.

قـال: «**فاعْمَـلْ مِـن وَراءِ البِحـارِ؛ فـإنَّ اللهَ لَـنْ يَتِـرَكَ مِـن عَمَلِـكَ شيئًا**».

قال الكِرمانِيُّ في «الكواكِب الدّراريّ بشَرحِ صحيحِ البُخارِيّ» (٧/ ٢١٤):

«ومقصودُ الحديثِ: أنَّ القيامَ بحقِّ الهِجرةِ شديدٌ، لا يَستطيعُ أحدٌ القيامَ به؛ فاعمَلِ الخَيرَ حيثُ ما كُنتَ، ولو كنتَ في أبعدِ مَكانٍ؛ فإنَّ اللهَ يَجزِي بالنِّيَّةِ.

وإذا أدَّيْتَ ما يَجِبُ عليكَ مِن حقِّ الله -تعالىٰ-: لا يُضِيعُ أَجرَ إحسانِك».

وقال الخطّابيُّ في «معالِم السُّنَن» (٢/ ٢٣٣):

«والمعنىٰ: أنَّكَ قد تُدرِكُ بالنِّيَّةِ أَجرَ المُهاجِرِ -وإنْ أقمتَ مِن وراءِ البِحارِ، وسَكَنْتَ أَقصَىٰ الأرضِ-».

٧٠- لا تفتِنُوا الشَّبابَ المُسلمَ[1]:

... فلا تَجْعَلُوا بابَ الهِجرةِ -وهو شرعيٌّ في أصلِهِ- سَبيلَ فِتْنَةٍ للشَّبابِ المُسلمِ؛ المُتعطِّشِ للدِّينِ بالعَواطِفِ! والمُتحمِّسِ للشَّرْعِ بالانفِعالاتِ العَواصِف!!

ولَم تَكُن هذه -ولا تلكَ- يومًا- سَبيلًا راشدًا للهُدَىٰ، ولا طريقًا مَسْلوكًا للاستِقامَةِ.

فَلِلْهِجْرَةِ مَسؤوليَّاتُها، ولها واجباتُها وآثارُها.

فالعِلْمَ العِلْمَ -يا مُسلمُون-...

---

(١) جاء عَدُّ هذه الفَوائدِ المَنهجيَّةِ (٧٠- سبعين): تَوفيقًا مِن الله -تعالىٰ- دُونَ ترتيبٍ مُسْبَقٍ مِنِّي-.

وللعدَد (٧٠-سبعين) -في نُصوصِ الشَّرعِ-سِرٌّ لا يَعْلَمُهُ إلّا اللهُ-تعالىٰ-! فهذا -لعلَّهُ- بابُ فَأْلٍ حَسَنٍ -إنْ شاءَ اللهُ-.

الخلاصة

لقدْ وَصَفَ اللهُ -تعالىٰ- نَفْسَهُ بأَنَّهُ أرحمُ الرّاحِمِينَ: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْ عِبَادِى يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴾ [المؤمنون:١٠٩].

وبرحمتِهِ -تعالىٰ- خَلَقَ الإنسانَ؛ وفي هذا يقولُ -سُبحانَهُ وتعالىٰ-: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ . عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ . خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ﴾[الرحمن:١-٣].

واللهُ-سُبحانَهُ وتعالىٰ-خَلَقَ الإنسانَ لِرَحْمَتِهِ؛كما قال-تعالىٰ-: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ. إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ...﴾[هود:١١٨-١١٩].

❑ خَلَقَ اللهُ النّاسَ للرَّحمةِ:

ومِن النّاحيةِ اللُّغويَّةِ؛ فإنَّ كلمةَ ﴿وَلِذَٰلِكَ ﴾ عائدةٌ إلىٰ أَقْربِ مَذكُورٍ؛ أي: (للرَّحمةِ)، وليس للاختلافِ.

وهذا هو المنقولُ عن ابنِ عبَّاسٍ؛ حيثُ قالَ: «وللرَّحمةِ خَلَقَهُم» -كما رواهُ الطبريُّ في «تفسيرِهِ» (١٨٧٢٩).

والطَّريقةُ الأَسْلَمُ لِنَيْلِ هذه الرَّحمةِ؛ هي: عبادةُ اللهِ -تعالىٰ- العبادةَ الحَقَّةَ الخالِصَةَ له -سُبحانَهُ-؛ يقولُ اللهُ -تعالىٰ-: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[الذاريات:٥٦].

وعبادةُ اللهِ -سُبحانَهُ وتعالىٰ- ليسَت مَنًّا علىٰ اللهِ -تعالىٰ-، ولكنَّهَا رِزْقٌ للعبدِ؛ قالَ اللهُ -تعالىٰ-: ﴿مَآ أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ . إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾[الذاريات:٥٧-٥٨].

واللهُ -سُبحانَهُ وتعالىٰ- أنزلَ القُرآنَ رَحمةً مِنهُ: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ...﴾[الإسراء:٨٢].

فالدِّينُ الإسلاميُّ رَحمةٌ، وسِماتُهُ رَحمةٌ، وأحكامُهُ رَحْمَةٌ...

❑ رسولُنا ﷺ رحمةٌ للعالَمين:

والرَّسولُ ﷺ -الَّذي بُعِثَ ﴿رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾- لَخَّصَ مُعاملَةَ المُسلمِ بقولِهِ ﷺ: «**مَن لا يَرْحَمْ لا يُرْحَمْ**»(١)، وقولِهِ ﷺ: «**ارْحَمُوا تُرْحَمُوا**»(٢).

---

(١) رواهُ البخاريُّ (٥٩٩٧)، ومُسلمٌ (٢٣١٨).

(٢) رواهُ أحمدُ (٦٦٥٢)، والبُخاريُّ في «الأدب» (٣٨٠) -المُفرَد-،=

لكنْ؛ أنتُم -بسُوءِ صَنائعِكُم! وواهي ذَرائعِكُم!- جَعَلْتُم الدِّينَ الإسلاميَّ- في كُلِّ ما سبق- دِينَ قَسْوَةٍ وبَطْشٍ وتَعذيبٍ وقَتْلٍ!

وهذا -كما تَبَيَّنَ مِن كُلِّ ما تَقَدَّمَ- خَطَأٌ جَسِيم، وغَلَطٌ عَظيم، وإساءةٌ إلىٰ الدِّينِ، والمُسلِمين، والعالَمِ -كُلِّه-.

فراجِعُوا -باللهِ عليكُم- أعمالَكُم هذه -كُلَّها-، وانْتَهُوا عنها، وتُوبُوا منها، وكُفُّوا الأذَىٰ عن النّاسِ، وعُودُوا إلىٰ دينِ الرَّحمةِ.

❑ **ما أشبهَ اليومَ بالأمسِ:**

ولعلَّ المُتأمِّلَ في أحوالِنا -اليومَ-وبخاصَّةٍ الأُسَرَ،والمُجتمعَاتِ-: يرَىٰ انعكاسَ صُورةِ الجارِي مِن هذه الأحداثِ: فيما قالَهُ -بالأمسِ- الإمامُ ابنُ كثيرٍ الدِّمشقيّ -المُتوفَّىٰ سنة (٧٧٤هـ) -رَحِمَهُ اللهُ- في أوضاعِ أسلافِ أمثالِ هؤلاءِ الأَفراخِ -مِن الخوارج- في كتابِهِ «البداية والنِّهاية» (١٠/ ٥٨١):

«...وَهَذَا الضَّرْبُ مِنَ النَّاسِ مِنْ أَغْرَبِ أَشْكَالِ بَنِي آدَمَ!

=وعبد بن حُميد في «مُسندِه» (٣٢٠).

وانظُر «السلسلة الصحيحة» (٤٨٢).

فَسُبْحَانَ مَنْ نَوَّعَ خَلْقَهُ كَمَا أَرَادَ، وَسَبَقَ فِي قَدَرِهِ ذَلِكَ.

وَمَا أَحْسَنَ مَا قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ -فِي الْخَوَارِجِ-: إِنَّهُمُ الْمَذْكُورُونَ فِي قَوْلِهِ -تَعَالَىٰ-: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا . ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا .أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ وَلِقَآئِهِۦ فَحَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا﴾[الكهف:١٠٣-١٠٥].

...ثُمَّ خَرَجُوا يَتَسَلَّلُونَ وُحْدَانًا؛ لِئَلَّا يَعْلَمَ أَحَدٌ بِهِمْ فَيَمْنَعُوهُمْ مِنَ الْخُرُوجِ، فَخَرَجُوا مِنْ بَيْنِ الْآبَاءِ وَالْأُمَّهَاتِ، وَالْأَعْمَامِ وَالْعَمَّاتِ، وَفَارَقُوا سَائِرَ الْقَرَابَاتِ.

يَعْتَقِدُونَ -بِجَهْلِهِمْ، وَقِلَّةِ عِلْمِهِمْ وَعَقْلِهِمْ- أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ يُرْضِي رَبَّ الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتِ!

وَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مِنْ أَكْبَرِ الْكَبَائِرِ، وَالذُّنُوبِ الْمُوبِقَاتِ، وَالْعَظَائِمِ وَالْخَطِيئَاتِ، وَأَنَّهُ مِمَّا يُزَيِّنُهُ لَهُمْ إِبْلِيسُ -وَأَنْفُسُهُمُ الَّتِي هِيَ بِالسُّوءِ أَمَّارَاتٌ-.

وَقَدْ تَدَارَكَ جَمَاعَةً مِنْهُمْ بَعْضُ أَوْلَادِهِمْ، وَقَرَابَاتِهِمْ، وَإِخْوَانِهِمْ: فَرَدُّوهُمْ، وَوَبَّخُوهُمْ:

فَمِنْهُمْ : مَنِ اسْتَمَرَّ عَلَىٰ الِاسْتِقَامَة.

وَمِنْهُمْ : مَنْ فَرَّ بَعْدَ ذَلِكَ ، فَلَحِقَ بِالْخَوَارِجِ ، فَخَسِرَ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَة...» .

وبعد:

فمِن بابِ قولِ النبيِّ ﷺ -في الشَّيطانِ الرَّجيمِ-: «**صَدَقَكَ وهو كَذُوبٌ**»[(١)]: أَنقُلُ قولَ القاضيةِ الإيرانيَّةِ اللِّيبراليَّةِ (!) -الحائزةِ علىٰ (جائزةِ نُوبِل)- (شيرين أَبادي)[(٢)] - فيما نحنُ فيه حول (داعِش!) -قائلةً-:

(تنظيم «داعِش» لَن يَنهارَ بالقَنابِلِ، بل بالكُتُبِ)[(٣)] !

فأقولُ: نَعَم؛ بالكُتُبِ ... الكُتُبِ الشَّرعيَّةِ الهادِيَةِ الإسلاميَّةِ، ذاتِ الحُجَجِ الهادِئَةِ الدِّينيَّةِ، والأدلَّةِ الثَّابتَةِ العِلميَّةِ...

---

(١) رواهُ البخاريُّ (٢٣١١) عن أبي هُريرةَ -رضيَ اللهُ عنهُ-.

(٢) وشُهرتُها -في الصُّحُفِ والإعلامِ العربيِّ!-باسمِ:(شيرين عبادي!)!! وهو خَطَأٌ ناشِئٌ عن التَّعريبِ (!) غيرِ الصَّحيح!

(٣) صحيفة (الغد) -الأردنِّيَّة- بتاريخ: (١٤/ ١٢/ ٢٠١٤).

.. كُتُبِ عُلمائِنا، ومَشايخِنا، وكُبرائِنا؛ الّذين عَرَفُوا -مِن قديم- خَطَرَ هذه الأفكار، وحذَّرُوا مِنها في سائرِ الأزمِنَةِ والأقطار...

❑ كلمةٌ حكيمةٌ للمَلِكِ عَبْدِ الله الثاني ابنِ الحُسَين:

وهذا المعنَىٰ -عِلمًا وشَرْعًا- يَلْتَقِي -تمامًا- ولله الحَمدُ- ما قالَهُ وأكَّده المَلِكُ عبدُ الله الثاني ابنُ الحُسَين -حفظهُ اللهُ بهُداه- في لِقاءٍ رسميٍّ شامِلٍ-بتاريخ:(٢١/ ١٢/ ٢٠١٤)-ونصُّ كَلامِهِ-فيه-:

(إنَّ مُحارَبَةَ الإرهابِ تتطلَّبُ منهجًا يَستندُ إلىٰ مبادئِ الإسلامِ).

ويقولُ -وفَّقَهُ المَوْلَىٰ- تعالىٰ- مُؤكِّدًا- وفي السِّياقِ نَفْسِهِ-: «نَسأَلُ اللهَ أنْ يُوَفِّقَنا لِصَوْنِ رِسالةِ الإسلامِ السَّمْحَةِ»[١].

ولَنِعْمَ ما قالَ -وفَّقَهُ اللهُ- إلىٰ مَزِيدِ هُداهُ-.

❑ (التَّنويرُ) -المَزعُوم- ظَلامٌ مَرْكُوم:

وعليهِ؛ فلَن يَكُونَ ذلك -ألبتَّةَ- بما يُسمُّونَهُ: (التَّنوير!) -كما يَحلُمُ به عددٌ مِن الحَدَاثِيِّين العصرانِيِّين!-، والّذي هو -بحَسَبِ تَعريفِ و(اعترافِ) أَدْعِيائِهِ-أنفُسِهم!-: نَشْرُ ثقافاتِ الفنِّ الهابِطِ!

---

(١) جريدة (الرَّأي) -الأُرْدُنِّيَّة-، بتاريخ: (٤/ ١/ ٢٠١٥).

والـرَّقْصِ! والاخـتلاط الفـاتِنِ! و.. و.. -بُعْـدًا عـن الـدِّين، ومُحـادَّةً لِشَريعةِ رَبِّ العالَمِين-...

... ومِمَّا يَجِبُ الصَّدْعُ به، وممّـا لا يَجُوزُ تـأخيرُ بيانِـهِ: أنَّ هـذا (التَّنـويرَ!) مِـن أكثـرِ-وأكبَـرِ-دَوافِـعِ وأسـبابِ وُجـودِ التطـرُّفِ والإرهابِ -كرُدودِ فِعْلٍ انعكاسيَّةٍ-!!

وإنَّها لصَيْحَةُ نَذِير، وصَرخَةُ تحذير -ها هُنا- لا بُدَّ مِنها -دِيانَـةً وأمانَةً-:

❑ خطران داهِمان؛ فاحْذَرُوهُما:

لا يجـوزُ -ألبتَّـةَ- أنْ يُنسِـيَنَا خَطَـرُ (داعِـشَ)[1]! وفِتنـتُهُم!

---

(١) وأفكـارُ (داعِشَ!) -المُنحرِفَـةُ الظّـاهرةُ- كافيـةٌ -وكفيلـةٌ- بالحَـذَرِ والتَّحذيرِ-منها، والبُعْدِ عنها.

فَنحنُ -إذَنْ- في غِنًىٰ عن أنْ نستدلَّ برواياتٍ عن النبيِّ ﷺ، أو عـن بعضِ الصَّحابةِ -رضيَ اللهُ عنهُم- في التَّحذيرِ مِن معنَىٰ ذلك.

بل نَقولُ: (في صحيحِ الحديثِ شُغْلٌ عن سَقيمِه) -كما قال الإمامُ عبدُ الله ابنُ المُباركِ -رحمهُ اللهُ- فيما رَواه عنهُ الخطيبُ البغداديُّ في «الجامع لأخلاقِ الرّاوي وآداب السَّامع» (١٤٨٢)-.

مِـن ذلـك: الأثـرُ الّـذي اشْـتَهَرَ -وتُـدُووِلَ-في وسـائلِ التَّواصُـلِ=

وبلاؤُهُم: أخطارَ مَن لا يَقِلُّونَ عنهُم بَلاءً! وفتنةً! ومِحنةً!! وهُم:

* **بالنِّسبةِ لعُمومِ العالَمِ -أَجْمَعَ-:**

☐ **اليهودُ**[(١)]... بخُبْثِهِم، ومَكْرِهِم، وكَيْدِهِم، وعِدائِهِم...

وما فَعائِلُهُم في الأرضِ المُحتلَّةِ -عُمومًا-، وفي بَيْتِ المَقدِسِ -خُصوصًا- وفي المسجدِ الأقصىٰ -بصورةٍ أخصَّ-: عن النّاظِرِ ببعيدةٍ!

=الاجتماعِيِّ-، ونزَّلَهُ البعضُ (!) علىٰ (داعِش!)؛ لأنَّ فيه وَصْفَ الخَوارجِ بأنَّهُم (أصحابُ الدَّولةِ!)، و(أسماؤُهم الكُنَىٰ! ونسبتُهم القُرَىٰ! وشُعُورهم مُرخاة!)- ممّا يَكادُ يَنْطَبِقُ علىٰ أوصافِ (داعِش!) -فِعلًا-!

فهو لا يَصِحُّ -سَنَدًا- عن سيِّدِنا عَلِيٍّ -رضيَ اللهُ عنهُ-؛ فقد تَفَرَّدَ بروايتِهِ نُعَيْمُ بنُ حَمَّاد في كتاب «الفِتَن» (٥٧٣)، وفي سَنَدِهِ عِلَلٌ شَتَّىٰ!

بل لَو سَلِمَ مِن عِلَلِ سَنَدِهِ -هذه-؛ فهو لا يَسْلَمُ مِن نُعَيم بن حمَّاد -نَفْسِهِ-؛ فهو ضعيفٌ غيرُ ثِقَةٍ في الرِّوايةِ.

(١) يَقولُ المَلِكُ عبدُ الله الثّانِي ابنُ الحُسَين -وَفَّقَهُ اللهُ- كَمَا في صحيفةِ (الغَد) -الأُرْدُنِّيَّةِ-، بتاريخ: (٢٢/ ١٢/ ٢٠١٤)-: (التطرُّف لا يَقْتَصِرُ علىٰ [أهل] دِينٍ -وَحْدَهُ-! بل في مُخْتَلَفِ المُجتمَعَات والأديان- بما فيها «إسرائيل»..).

*** وأمّا بالنِّسبةِ لخُصوصِ العالَم الإسلاميِّ:**

❑ **فالشِّيعةُ**[(١)] -الشَّنيعة-: الّذينَ تدعمُهم دُوَلٌ وحُكوماتٌ! بل صَارَ لهُم دُوَلٌ وحُكُوماتٌ!!

ولا يَزالُ -للأسَفِ الشَّديدِ- أعدادٌ مِن أهلِ السُّنَّةِ -المساكين!- مُغتَرِّينَ بهِم! مَخدوعِين بِكِذْبَاتِهِم -بالرُّغْمِ مِن كُلِّ ما جَرَىٰ ويَجرِي-!!

وفي كتابي «**أَمن البِلاد أملُ العِباد: بلادُنا سُنِّيَّةٌ (هاشميَّة) فلا تَبذُروا فيها فتن الشيعة الطائفية**»: ما يَكفي ويَشفي -إنْ شاءَ اللهُ- في كشف حقائق هؤلاءِ الخُبَثاء...

وهذا أَوانُ وَضْعِ القَلَمِ عن الجَريان، واللهُ -وَحدَهُ- المُستعان...

... فاللهمَّ -يا ذَا الجَلالِ والإكرام- انصُرْنَا علىٰ مَن عادانَا، والْطُفْ بنا، وأَلِّف بين قُلوبِنا، واغفِرْ لنا، وارْحَمْنَا، واعفُ عنَّا،

---

(١) وفي صحيفة (الرَّأي) -الأُردُنِّيَّة- بتاريخ: (٣١/ ١٢/ ٢٠١٤): كَتَبَ الكاتِبُ الأُردنِّيُّ صالح القَلّاب مَقالًا بعُنوان: (لا تَدفعوا العَرَبَ السُّنَّةَ -مُجدَّدًا- لأحضان «داعِش»)!
وصَدَقَ -وفَّقَهُ اللهُ-...

وتوفَّنَا وأنتَ راضٍ عنَّا.

واهْدِنا -يا كَريمُ- واهْدِ بِنَا، واجْعَلْنَا سَبَبًا لِمَن اهتدَىٰ.

... وآخِرُ دَعْوَانَا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالَمِين.

١٢ ربيع الأول ١٤٣٥هـ

عمّان - الأُردُنّ[١]

(١) وما كَتَبَهُ -حول «**الرسالة المَفتوحة**..» -الكاتِبُ الصَّحفيُّ إبراهيم غرايبة في جريدة (الغد) -الأُردنيَّة-، بتاريخ: (٢٤/ ١٢/ ٢٠١٤) تحت عُنوان: «رسالة العُلماء والكُحل الّذي يعمي»: كلامٌ مَغلوطٌ مُتناقِضٌ! أَبْعَدَ فيه النُّجْعَةَ -جدًّا-! وخَلَطَ -كثيرًا- بين وَقائعِ السِّياسة (العَصرِيَّة)، ودقائقِ الأحكام الشَّرعيَّةِ!!

... ومَن تَكَلَّمَ في غيرِ عِلْمِه: أَتَىٰ بالعَجائِب!

مُلحق:

(حدّ الرجم) بين إفظاعِ (داعش!) و(بعض) الصحفيين!
وإجماعِ فُقهاء المسلمين

لا يزالُ العقلاءُ -مِن كل الأمم والشعوب والمِلَل- يحترمون التخصّصاتِ في كل العلوم والصناعات والتجارِب والأعمال؛ فضلًا عن المِلَلِ والمعارف والثقافات:

فلا ترىٰ طبيبًا يتجاوزُ تخصُّصَه إلىٰ الهندسة! ولا مهندسًا يتدخّلُ في شؤون الزراعة! ولا كاتبًا يتعدّىٰ إلىٰ مهنة التجارة! ولا سياسيًّا يتحوّل واعظًا أو فقيهًا..!!

وقد جعل دينُنا الإسلاميُّ الحنيف أُسُسَ الخوض في أبواب العلوم الشرعية-كافّةً-مرتبطًا بالتفقُّه في الدين، ومعرفة ضوابط المعارف اللغوية والأصولية -بأبوابها وأسبابها- لا غير-!

أقولُ هذا -كلَّه- جوابًا (افتتاحيًّا) علىٰ ما سوّده -قبل أيام- بعضُ الكتّاب الصُّحفيِّين-في عددٍ مِن صُحُفِنَا الأُرْدُنِّيَّةِ[1] المَحَلِّيَّةِ-

(١) وقد أرسلتُ هذا (المُلحَق) علىٰ صِفَةِ (مَقال) = لهُم؛ لِيَنْشُرُوه! =

مُـرتَقين مرتقًـىٰ صـعبًا فيمـا خاضـوه مِـن التـشكيك -بـل النفـي والتكـذيب!!- في حكـم فقهـيٍّ إسـلاميٍّ (أجمـع عليـه أئمـةُ الـشرع والــدين)-قاطبــةً-؛ ألا وهـــو (حـــدّ الـــرجم) علـــىٰ الـــزاني المحصَن(المتزوّج)-ذكَرًا كان أو أُنثىٰ-....

وإني لَمـوقنٌ -تمامًـا- أن هـؤلاء الكَتَبَـةَ الـصُّحفيين-جمعًـا وإفرادًا- لم يكونوا لِيُدخِلوا أنفسَهم في هذا البحث الذي لا يفقهون (!) إلا ردودَ أفعـالٍ(!)علـىٰ بعـض الحـوادث الـسياسية،والوقائع العصرية-حَسْبُ-!

وأعني بذلك -تحديدًا-: ما تناقلته كثيرٌ من الفضائيات ووسائل التواصل الاجتماعي من صُورِ فيلمٍ منسوبٍ إلىٰ بعضِ أفرادِ مَن لقّبـوا جمـاعتَهم بـ(الدولـة الإسـلامية!)،وعُرفـوا -عنـد العامـة والخاصة-بـ(داعش!) : وهم يُقيمون حدَّ الزنىٰ علىٰ امرأةٍ قالوا:إنها

= ولكنَّهُم لَم يَفْعَلُوا!

إنَّها الأهواءُ الّتي تَتَلَعَّبُ بهم! ويَتلعَّبُون -فيها- بالنّاسِ؛ تَحْتَ عُنوان: (الحُرِّيَّة!) -المُفتَرَىٰ عليها-!!

تِلْكُمُ الحُرِّيَّةُ -الآفِكَةُ- الّتي يَضيعُ مَعها (**الرَّأيُ!**) الصَّوابُ! وتَغيبُ عنها النَّظرةُ المُشرِقَةُ لِـ(**الغَد!**) المَأْمولِ!

زانية -في بعضِ البلداتِ السوريةِ الواقعةِ تحتَ سَيطرتِهم-!!

وإنِّي لأقولُها-مُدوِّيةً-ابتداءً، وبكل صراحة ووضوح واختصار-:

إنّ (داعش) -ليس بسببِ حادثة الرجم-هذه-فقط-؛ بل بسائرِ صنائعها !وأحوالِ المنتَمين إليها!وفكرِها المُتوحِّشِ المُعادي-لا تمثّل الحدَّ الأدنىٰ من الحق الإسلاميّ الشرعيّ الهادئ والهادي.

وبالمقابل-نصرةً للحق الحقيقِ بالقَبول-؛ فإنّ ذاك السلوكَ الصُّحفيَّ الفاشلَ-مِن أولئك (البعضِ!)-في إنكارِ (حدّ رجم الزُّناة)-ونفيه وتكذيبه- ، وتسفيهِ هذا الفقه المجمَع[1] علىٰ ثُبوتِهِ بين الفقهاء والعلماء-علىٰ مَرِّ العصور-: هو انهزاميةٌ كبرىٰ ، وانبطاحيةٌ عظمىٰ!

فما فَعَلَتْهُ (داعش) -مِن إقامة حدّ الرجم-هذا- هكذا !-بلا

---

(١) فَضْلًا عن أنَّ الأحاديثَ الثابتَةَ في حَدِّ الرَّجْمِ مُتواتِرَة؛ كما قال السُّيوطيُّ في «الأزهار المُتناثِرة» (٨٢)، والكَتَّانِيُّ في «نَظْم المُتناثر» (١٨٢).

وانظُر «التَّلخيص الحبير» (٢٢٤) -لابنِ حَجَر-، و«فَتح القدير» (٥/ ٢٢٤) -لابنِ الهُمام-.

ضوابطَ ، ولا أُسُسٍ ، ولا فقهٍ رشيد - وبما ينعكسُ بالمَساءةِ والإساءة علىٰ نقاء النهج الإسلاميّ الحق- : لا يجوز-بأيّ حالٍ من الأحوال- أن يدفعَنا إلىٰ الاتجاه المعاكس(!)-بالضِّدِّ-إنكارًا لهذا الفِقْهِ الحق، أو تشكيكًا فيه!

ولا أريدُ -في مقالي هذا- الردَّ التفصيليَّ علىٰ ما حواه ذانِك المقالان مِن اجترار شبهات ، وتكرار جهالات-كان قد كتبها -قديمًا-بعضُ المثقّفين(!)من غير المختصِّين[1]!- ؛ فذا أمرٌ يطول -جدًا- ولا فائدةَ منه ذاتَ بالٍ ؛لأنه إنكارٌ لأمرٍ مجمَعٍ عليه،مقطوعٍ به، مفروغٍ منه ،لا يُعَوَّل علىٰ ما يخالفُه صفوةُ الفقهاء ، ولا يلتفت إلىٰ ما يُعارِضُه نُبَغاءُ العلماء .

وبخاصّةٍ أنه قد ردّ عددٌ من أفاضل أهل العلم الشرعيّ -ومِن قَديمٍ-جزاهم الله خيرًا- علىٰ ذيّاك المثقّف المنكِر لحدّ الرجم = بمؤلّفاتٍ علميةٍ متخصّصةٍ ؛ حَوَتْ تفصيلًا مستوعبًا، وتأصيلًا دقيقًا-يَنقضُ ذاك العبثَ الساريَ كثيرٌ منه-اليومَ- باسم الثقافة والصحافة و..و..!

(١) منهم: الدُّكتورُ المِصْرِيُّ الطَّبيبُ مُصطفَىٰ مَحمُود -عفَا اللهُ عنهُ-!

وسأكتفي -في هذا المقال- بإيراد عددٍ مِن القواعدِ الشرعية الكلّية التأصيليّة؛ ممَّا يكفي بعضُها لِنقض مزاعمِ هؤلاء المشكّكين مِن أهل الإنكار، ولإبطالِ أباطيلِ أولئك المُتَشكّكين مِن ذوي الخَلَل والعَثَار -وعلىٰ سبيل التلخيص والاختصار- ؛ فأقول وبالله التوفيق-:

أولًا: قام إجماعُ علماء الأمة وفقهائها علىٰ حجّية أدلّة (حدّ رجم الزُّناة) - كما قاله عددٌ كبيرٌ من العلماء والأئمة -قديمًا وحديثًا-؛ (منهم) : الإمام أبو بكر الجصّاص -المتوفىٰ (سنة ٣٧٠هـ) -رحمه الله- في كتابه «أحكام القرآن» (٥/ ١٠٥) -قائلًا-:

«وقد أَنْكَرَتْ طَائِفَةٌ (شَاذَّةٌ) -لَا تُعَدُّ خِلَافًا- الرَّجْمَ، وَهُم الْخَوَارِجُ؛ وَقَدْ ثَبَتَ الرَّجْمُ عَن النَّبِيِّ ﷺ: بِفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ، وَبِنَقْلِ الْكَافَّةِ، وَالْخَبَرِ الشَّائِعِ الْمُسْتَفِيضِ الَّذِي لَا مَسَاغَ لِلشَّكِّ فِيهِ، **وَأَجْمَعَت الْأُمَّةُ عَلَيْهِ**...».

وغيرُ هذا الإمامِ كثيرون من أهل العلم: نقلوا الإجماعَ -أيضًا-.

وحُكمُ منكِر الإجماع الثابت -عند علماء الأمة -جميعًا- معلومٌ معروفٌ ؛ يَدُلُّ عليه نصوصٌ كثيرةٌ؛ منها: قولُ ربّ العالَمين

-سبحانه وتعالىٰ-: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ -ولا أَزيدُ-!

ثانيًا: حُجّية السنّة النبوية الصحيحة مثلُ حُجّية القرآن الكريم -سواءً بسواءٍ-: بل في السُّنَّةِ أحكامٌ كثيرة -أصليةٌ وتفصيليةٌ- لم تَرِدْ في القرآن الكريم -ألبتّةَ-: كعدد الصلوات المفروضات! وعدد أركانها وركعاتها ومواقيتها ! وما تجبُ الزكاةُ فيه ومقاديرها ونُصُبها! وكثيرٍ مِن أحكام الصيام والحجّ -وغيرِها-!

ثالثًا: التدرُّج في تشريع الأحكام مِن أهمِّ سِمات الشريعة الإسلامية المبارَكةِ الخالدة، ومِن أعظم عوامل الرحمة فيها: ﴿أَلَا يَعۡلَمُ مَنۡ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ﴾.

وينشأُ عن هذا التدرُّج -مَآلًا-لُزومًا-: ما يُعرَفُ عند فقهاء الإسلام بـ(النسخ) [1] -وهو: إزالةُ حكم شرعيّ مؤقَّت بحكم شرعيّ

(١) انظُر «المُغني» (٩/ ٣٤) -لابنِ قُدامةَ-، و«تفسير الطبري» (٨/ ٨٠-٨١)، و«أحكام القُرآن» (١/ ٣٥٩) -لابنِ العربي-، و«تفسير ابن كثير» (٢/ ٢٠٥)، و«فتح الباري» (١٢/ ١١٩) -لابن حَجَر-.

آخَر مؤبَّدٍ -انتهاءً-؛كما هو الشأنُ -تمامًا- في تدرّج أحكام حدّ الزُّناة:حبسًا وإيذاءً-**أولًا**-، ثم جَلدًا-**ثانيًا**-، ثم رجمًا-**ثالثًا وأخيرًا**-علىٰ ما وردت بذلك الأدلةُ التفصيليّةُ الصحيحةُ المتضافرةُ-مؤتلفةً غيرَ مختلفة-؛خلافًا لمن لم يفقه ؛ حاكمًا(!)عليها-جميعًا-بلا علم ولا بصيرة- (!) بالتناقض والتعارُض!-كما هي سائرُ مقولاتِ شبهاتِ مُنْكِرِي حَدِّ الرَّجْمِ -أولئك-.

رابعًا: إقامة الحدود-عامَّةً-وتنفيذُها: لا يَكونُ إلا مِن صلاحياتِ الإمام الشرعي المعتبَر ، أو مَن يُنِيبُه .

ولا يجوز أن يقيمَها غيرُهم-أفرادًا أو جماعاتٍ-جهلًا أو توهُّمًا!-كما هو حالُ (داعش!)-اليوم-بافتِئاتها وتعدِّيها،ومخالفتِها الشرعَ والواقعَ-جميعًا-، والتي هي-نفسُها-أعني:(داعش!)- لا تملك مِن أمر نفسِها شيئًا ! بل هي مطارَدةٌ ومحارَبةٌ مِن عموم البلاد العربية الإسلامية؛ فضلًا عن بقية بلدان العالَم غير الإسلامية!-؛لِما تُشكِّلُه مِن تهديد وعدوانيّة تُناقِضُ أسسَ الرحمةِ في الشريعةِ الإسلاميّة-كما هو الواقعُ-.

خامسًا: رجّح عددٌ من فقهاء الإسلام امتناعَ إقامة الحدود

الشرعية-(وبصورتها المنضبطة)-طبعًا- في دار الحرب - أو بلاد الغزو- ؛لِما قد يترتّب علىٰ إقامتها مِن إفساد، أو تضييعٍ لمصالح الفرد والجماعة.

ومثلُ هذا الامتناعِ : يُعَدُّ مِن أصولِ فقه السياسة الشرعية ؛ الذي تجهلُه -بل تَجهلُ ما هو أقلُّ منه!-(داعشُ!) وأتباعُها ورؤوسُها!

هؤلاء الذين شوّهوا صورةَ الإسلام الحقّ ، وجرّؤوا كثيرًا مِن السفهاء علىٰ الدين الحقّ وأحكامه الجليلة؛بصورةٍ تكادُ تفوقُ تلكم المحاولاتِ الدؤوبةَ -المكشوفة!- لكثيرٍ مِن أعداء الإسلام -بما يُنفِقون ويَجِدّون ويجتهدون-فيه- لتشويه الإسلام....

وهنا تَكْمُنُ الخشيةُ الكبرىٰ مِن (أخطر) آثار وارتداداتِ ما نرىٰ ونعايشُ فيما يجري مِن/ مع: (داعش) -سواءً في القتل والاقتتال! أو في الإعلام والإعلان!-: أنْ تتحوّلَ الصورةُ الذهنيّةُ النقيّةُ للإسلام والمسلمين-مِن العلم والعدل والرحمة- إلىٰ:الجهل والحقد والدماء!!

فهي -واللهِ- إذَنْ: الطامّةُ الكبرىٰ، والفتنةُ العمياء.

ولَكِنَّا نقولُ: ﴿فَٱللَّهُ خَيۡرٌ حَٰفِظٗاۖ وَهُوَ أَرۡحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾.

سادسًا: كونُ بعضِ الديانات متوافقةً في شيءٍ من العقائد، أو الأحكام: لا يَلزمُ منه -أبدًا- أنّ ما وافق الحقَّ عند أهل الباطل يرجع بالبطلان علىٰ ما هو حقٌّ صِرْفٌ عند أهل الحق.

فكونُ (الرجم) واردًا في التوراة لا ينفي ثبوتَه في الإسلام، ولا يُعارضُ صحةَ رواياته المتضافرة في السنة النبوية الشريفة -كما تقدّم بيانُه-.

ومِن ذلك -مثَلًا آخَرَ-: قصةُ نبيِّ الله يوسُف -عليه السلام- مع أبيه وإخوته؛ فهي موجودةٌ في التوراة قبلَ القرآن الكريم؛ فهل ننفي -ونُنكر- وجودَها في القرآن؛ بحُجَّةِ (!) موافقةِ ورودِها في التوراة؟!

سابعًا: أحكامُ الإنجيل مثلُ أحكام التوراة -سواءً بسواء-؛ فقد ورد في «إنجيل مَتّىٰ» -علىٰ لسان سيدنا المسيح ابن مريم -عليهما السلام- قولُه: (ما جئتُ لأنقض الناموس[التوراة]، أو الأنبياء، بل جئت لأكمّله)؛ فكونُ حدّ الرجم -المنصوص عليه في التوراة- غيرَ موجود في الإنجيل -منصوصًا عليه-؛ فهو لا ينفيه؛ لأن الأحكام والشرائع -في الكتابين- واحدةٌ.

وأما العملُ بهذا الحكم -أو ذاك- وتنفيذُه -أو عدمُ تنفيذه- سواءً

عند اليهود، أو النصارىٰ-أو حتىٰ المسلمين!-؛فلهذا حسابٌ آخرُ غيرُ الذي نحن فيه:

فها هي ذي أكثرُ الأمة الإسلامية -اليومَ-ومنذ عقودٍ مِن السنين- معطِّلةٌ -عمليًا- لأكثرِ الحدود الشرعية-فواأسَفاه-! مع أنها مؤمنةٌ بها-لا تنكرُها-!!

ثامنًا: موضوعُ أسباب سقوط -أو إسقاط- العقوبات ، وأثر الشبهات في تنفيذها-أو عدم تنفيذِها-: مهمٌّ-جدًا-، وهو مِن أَجَلِّ الروابط والصِّلات بين الإثبات الشرعي، والتنفيذ العملي.

فليس الشأنُ في الحكم الصائبِ في هذا الباب -أو تنفيذِه- عشوائيًّا، أو عاطفيًّا،أو إعلاميًّا-كما هو صنيعُ (داعش!)-! ولا تحكُّمًا وإنكارًا- بلا بيِّنات قاطعة ،وأدلّة جامعة-كما هو حالُ ذاك الصُّحفِيِّ المكذِّب الطائش!-.

وهذا التأصيلُ الدقيقُ-كلُّه-يلتقي-تمامًا- أُسُسَ فقه المصالح الشرعية -وما ينافيها مِن المفاسد- ، وقواعدَ اعتبارات مآلات الأفعال والأعمال،والذي هو مِن أدقّ أبواب الفقه ، وأرفقِها بالأمة-عمومًا وخصوصًا-.

تاسعًا: دعوىٰ استشناع-أو استبشاع!-صورةِ تطبيق حدِّ الرجم: دعوىٰ باطلةٌ ،لا وجه لها من العقل ، ولا حقَّ يدعمُها من الشرع.

وليس مِن شيء -في هذا وذاك- يُتَخَيَّلُ أنه حُجَّةٌ إلا وهو مبنيٌّ علىٰ توهُّمٍ محضٍ ، قائمٌ علىٰ تبشيع كلِّ ما يخالفُ ما هو سائدٌ مشتهرٌ موجود ! أو تشنيعِ ما لم يكن ضمن العادة والإلف المعهود!!

وليس الرجمُ -وهو حكمٌ شرعيٌّ ربانيٌّ واجبُ القَبول- بأكثرَ بشاعَةً[1](!) مِن كثيرٍ من صور القتل المشتهرة -منذ أزمان-؛ كالإعدام شنقًا!أو بالكرسيِّ الكهربائي!أو بالحُقنة القاتلة السامّة -فضلًا عن المقصَلة المشهورة في التاريخ الغربي! أو الحرب الكيماويّة العصريّة!-ولا أقول: القنابل النوويّة والهيدروجينيّة! أو أسلحة الدمار الشامل!-.

... وكلُّ ذلك اجتهاداتٌ أرضيةٌ بشريةٌ -لا لازِمةٌ ولا مُلزِمةٌ-!!

عاشرًا-وأخيرًا-: تطبيقُ الضوابطِ والشروطِ الشرعيةِ-الدقيقةِ- علىٰ حالاتِ الزِّنىٰ -الواقعةِ أو المُدَّعاةِ-وذلك بالتحقُّق من صحة الدعوىٰ أو بطلانِها- :إما (بالشهود الأربعة)-جميعًا- ،أو (بالإقرار

(١) وليسَ هُو كذلك -عندَنا- أَلْبَتَّةَ-!

والاعتراف)، أو بـِ(الحَبَل)-لا غير-، ثم (إقامة الحدّ على المتلبّسين به)-حقيقةً-وضمن تلكم القواعد، والأُسُس، ومِن قِبَل أهلِ الاستحقاقِ مِن أولياء الأمور-ليس سوى-: هو أَرفعُ سببٍ وأَسرعُه = لتقليلِ الشرِّ الكبيرِ -جدًّا- الناشئ عن جرائم القتل المُستنكَرِ -الباطِلَةِ-المنتشرةِ تحت اسم (الشرف!)- ، والتي ثبت على وجه اليقين-مرارًا وتكرارًا-وبالفحوصات الدقيقةِ،والتحقيقات الموثَّقة-أن جُلَّها مبنيٌّ على صُنوف الشكّ الفاسد!والظنّ الباطل!والافتئات بغير حقّ!!

وعليه؛فإنّ إقامةَ الحدود الشرعية في المجتمع المسلم-خاصّةً- ضمن ضوابطها الشرعية ،وبِيَدِ مَن هو حقيقٌ بها مِن ولاة الأمر وأصحاب الشأن-لا كاعتباط(داعش)!وعُنجهيّة أفرادها!-: هو بابُ إيمانٍ وأمانٍ لأيّ مجتمعٍ كان-بكافّة شرائحه وأطيافه-؛ لِيأنَسوا فيه-جميعًا- بالحياة الهانئة الكريمة، ولِتقلَّ مِن بينهم أسبابُ الفتنة، وأبوابُ الجريمة: ﴿قُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَمَا يُبْدِئُ ٱلْبَـٰطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾، ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَـٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَـٰبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾..

وختاماً:

لا مجالَ - في مثل هذا المقام - أبدًا- أن يقول متفاصِحٌ -أيًّا كان! -: (إنها حرية فكر!) (١)-أو أمثال هذه العبارة!-، وهو يتنعّم في أمنٍ وأمانِ بلدٍ هاشميٍّ مسلمٍ ، يَعتزُّ حُكّامُه وأولياءُ الأمر فيه بنسَبِهم وانتمائهم-وفّقهم الله-تعالىٰ-؛ إذ إنّ (حرية الفكر!) -بمعناها الصحيح- لا يجوزُ اتخاذُها سُلَّمًا لِنقض المُسلَّمات!أو التشكيك-والتكذيبِ!-باليقينيات!!

وعلىٰ ضَوْءِ ما تقدّم تأصيلُه -بالعلم الجليل، وتفصيلُه بأقوَم دليل-؛ فإنَّ خوضَ أيّ إنسانٍ فيمالا يعلمُ(!) -كائنًا ما كان اتجاهُ هذا الخوض!-وإنْ حَسِبَ نفسَه أنه يعلمُ!-:هو مِن المَمْنُوعاتِ -ذَوْقًا!-؛ بل (المُحَرَّماتِ!) -شرعًا-بلا ريب-؛ فكيف إذا كان هذا الخوضُ(!) تكذيبًا لمسلَّمة دينية قطعية- بلا أدنىٰ علمٍ أو حُجّة-، وإنكارًا لإجماعٍ فقهيٍّ ثابتٍ-دون أقلّ بيِّنة أو دليلٍ-؛ فالأمر أدهىٰ وأَمَرّ؟!

---

(١) قارِن بما تَقَدَّمَ (ص٢١١).

... هذا تحريرُ العلم، وتقريرُ الفقه[١].

أمّا المُتَكَلِّمُونَ بِغَيْرِ فِقْهٍ، والمُتَفَيْهِقُون بغير علم؛ فنُواجههم بما لعلّهم به يَرعوون، وعن خوضهم يرجعون، وإلىٰ ربِّهم يتوبون ويَؤوبون -إنْ كانُوا يَرْعَوُون-، وهو قولُ الله-تعالىٰ-:

﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ . مَتَٰعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[النحل:١١٧].

... واللهُ الهادِي إلىٰ سواءِ السَّبيل، وهو بِكُلِّ جَميلٍ كَفِيل.

(١) وَانْظُرْ كِتَابَ «مَظَاهِر الرَّحمة فِي إِقَامَة حَدِّ الزِّنَا» (٢/ ١١٣١ -ضِمْن نَدْوَة «نبيّ الرَّحمَة محمدٍ ﷺ») -لِلدُّكتورة آمَال يَاسِين عبد المُعطي- .

فهرس الموضوعات

الموضـــــوع | الصفحة

الموضــــوع | الصفحة

الموضـــــوع | الصفحة

الموضـــــوع | الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة

الموضـــــوع الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة

رَوَىٰ الإمـامُ أحمـدُ في «المُـسندِ» (١٩٤٩٢) عـن أبـي مُوسَـىٰ الأشـعريِّ -رضـيَ اللهُ عنـهُ-: أنَّ رسـولَ الله ﷺ قـال: «**إنَّ بَـيْنَ يَـدَيِ السَّاعةِ الهَرْجَ**».

قالُوا: وما الهَرْجُ؟

قال: «**القَتْلُ**».

قالُوا: أَكْثَرُ مِمّا نَقْتُلُ! إنّا لَنَقْتُلُ كُلَّ عامٍ أكثرَ مِن سَبْعِينَ أَلْفًا!!

قال: «**إنَّهُ ليسَ بِقَتْلِكُم المُشركِينَ؛ ولكِنْ: قَتْلُ بَعْضِكُم بَعْضًا**».

قالُوا: ومَعَنَا عُقولُنَا يَوْمَئذٍ؟!

قال: «**إنَّـهُ لَتُنْـزَعُ عُقُـولُ أهـلِ ذلـكَ الزَّمـانِ، ويُخَلَّـفُ لـهُ هَبـاءٌ مِـن النَّاسِ، يَحْسِبُ أَكْثَرُهُم أَنَّهُم علىٰ شيءٍ، وليسُوا علىٰ شيءٍ**».

قـالَ أبـو مُوسىٰ: «والّـذي نَفْسِي بيـدِه؛ مـا أجِـدُ لِـي ولكُـم مِنهـا مَخْرَجًا- إنْ أَدْرَكَتْنِي وإيَّاكُم- إلّا أنْ نَخْرُجَ مِنها كمـا دَخَلْنَـا فيهـا: لَـم نُصِبْ مِنها دَمًا ولا مالًا».